



بنك الاتحاد
Bank al Etihad

التقرير السنوي 2023

المحتويات

03	لمحة عن البنك
07	مجلس الإدارة وإدارتنا التنفيذية
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
12	نموذج عملنا واستراتيجيتنا
13	إنجازات عام 2023
22	مسؤوليتنا الاجتماعية
29	تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2023
37	تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة
51	الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية
78	دليل التحكم المؤسسي
109	دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)
120	القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023
238	شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية



لمحة عن بنك الاتحاد



من نحن

نحن بنك الاتحاد، مؤسسة مالية تفتخر بكونها أردنية. قيمنا العائلية مصدر قوتنا وإلهامنا، فكل عميل من عملائنا هو جزء من عائلتنا، ونعمل معاً لمساعدته

تمكين عملائنا من تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم هو أهم شيء بالنسبة لنا! نعمل معهم أفراداً ورواد أعمال وشركات ونساء مؤثرات، لنستوحي منهم ونقدم خدمات بنكية ومالية مبنية على فهم احتياجاتهم.

وستبقى أولى أولوياتنا تقديم تجربة مميّزة لعملائنا ونطمح لنكون البنك اليومي لعملائنا في كل مكان وكل وقت، كما سيبقى هدفنا الدائم مساعدتهم في تشكيل مستقبلهم

قيمنا

شراكة مجتمعية

إبداع لا متناهي

التعلم والتجدد
المستمر

ريادة بلا حدود

هدفنا: تمكين عملائنا

نحن نؤمن بك، بقدراتك وأحلامك وطاقاتك. ما يوقظنا صباح كل يوم هو حماس مشاركتك المشوار بكل تحدياته، وإيجاد الحلول والأدوات لتسهيل القيام بكل معاملتك أينما كنت وبأي وقت وبالطريقة التي تناسبك. ومن خلال جميع ما نقوم به ونقدمه، نهدف إلى أن نكون مبتكرين وفعالين، وأن نقدّم لك منتجات رائدة، وأن نطلق كل ما هو جديد وقيم ويلبي احتياجاتك

نحن معك لتصل إلى حيث تريد ومعك عندما تقرر أن تصنع حلماً جديداً؛ سواء كان امتلاك منزل أو التخطيط لرحلة أو البدء بمشروعك الخاص

وعدنا: شغل مستقبلك

في كل لحظة لدينا خيار، وخياراتنا تحدد كيف سيكون مستقبلنا. مهما كان خيارك نحن هنا لمساعدتك، اليوم أكثر من أي وقت مضى لدينا الإمكانيات والخبرة والمعرفة. تشكيل مستقبلك مهكتك الكبيرة وبدورنا نريد أن نكون شركاءك في إنجازها، ومن أجل ذلك نؤمن لك بيئة مناسبة من الابتكار والريادة، ونقدم لك الدعم التكنولوجي وكل ما يوفره هذا العالم الذكي ليكون مستقبلك بين يديك. كما نحرص على تقديم أفضل بيئة عمل وتوظيف أفضل المواهب الموجودة في الأردن



تاريخنا

57.7 مليون دينار أردني

صافي الدخل لسنة 2023

7.4 مليار دينار أردني

إجمالي الموجودات لسنة 2023

90.4 مليون دينار أردني

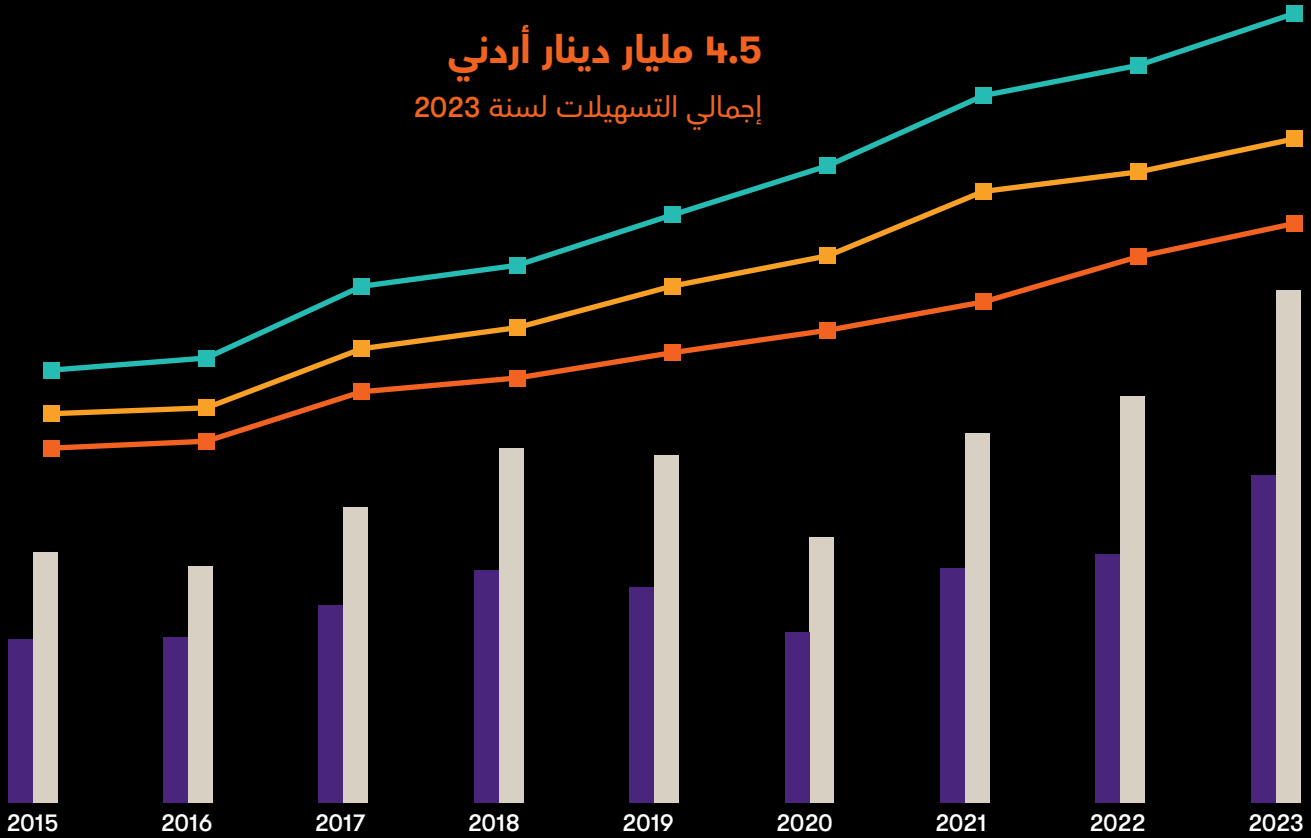
أرباح سنة 2023 (قبل الضريبة)

5.7 مليار دينار أردني

ودائع العملاء لسنة 2023

4.5 مليار دينار أردني

إجمالي التسهيلات لسنة 2023



2017

تملكنا 62.4% من بنك صفوة الإسلامي ليصبح ذراعنا في القطاع المصرفي الإسلامي.

2015

أطلقنا شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.

2020

حصلنا على جائزتي "أفضل بنك رقمي" في الأردن و"البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً" في الأردن والشرق الأوسط.

2019

أطلقنا نسخة مطوّرة من تطبيق الخدمات البنكية وطوّرتنا رؤيتنا بأن نصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن. قمنا بتأسيس شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.

2023

حصلنا على موافقة البنك المركزي العراقي على منحنا رخصة ممارسة أعمالنا في العراق.

لمحة عن عام 2023

5.7 مليار دينار أردني

ودائع العملاء

(سنة 2022: 5.1 مليار دينار أردني)

“BB-”

تصنيف ائتماني من وكالة فيتش

مع نظرة مستقبلية مستقرة

والذي يتوافق مع تصنيف الأردن

7.4 مليار دينار أردني

إجمالي الموجودات

(سنة 2022: 6.6 مليار دينار أردني)

4.5 مليار دينار أردني

إجمالي التسهيلات

(سنة 2022: 3.9 مليار دينار أردني)

“B+”

تصنيف ائتماني من وكالة كاييتال

انتليجنس مع نظرة مستقبلية إيجابية

والذي يتوافق مع تصنيف الأردن



جائزة أفضل بنك للحلول الرقمية في الأردن

حصلنا أيضاً على جائزة أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية، وجائزة أفضل تطبيق بنكي في الأردن، وجائزة أفضل بنك في الأردن يتمحور تركيزه حول العملاء.

%64

من عملائنا من الشركات مسجلين

حالياً في موقع اتحاد للأعمال

(سنة 2022: %64)

%33

ارتفاع مؤشر رضى الموظفين

%58

من عملائنا الجدد تم

انضمامهم لنا إلكترونياً

%54.8

مؤشر رضى العملاء

(سنة 2022: %54)



مجلس الإدارة



باسم عصام حلیم سلفيتي
نائب رئيس مجلس الإدارة



الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
ويمثلها السيد موسى الحسن عتيق علي في (المقعد الأول)
ويمثلها السيد علي محمود حسن محمد في (المقعد الثاني)



ناديه احمد عبد المحسن العناني
عضو



لانا يوسف ابراهيم غانم
عضو



عصام حلیم جريس سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة



المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
ويمثلها شادن زياد نبية درويش الحجي



عماد محمد علي عبد الخالق
عضو



مغيث غياث منير سختيان
عضو



جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
عضو



نادية حلمي حافظ السعيد
الرئيس التنفيذي



**"محمد غاصب" عبدالله
عبدالمجيد حتامله**
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات



ديما مفلح محمد عقل
* نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الخاصة



محمد محمود احمد برباق
رئيس إدارة العمليات المركزية والإدارية



طارق "محمد سعيد" حسن بدوي
رئيس الائتمان وإدارة الائتمان



دانيال فواز عوده الشرايحه
رئيس إدارة الموارد البشرية
وتطوير خبرة العملاء



زيد اياد اكرم كمال
رئيس إدارة العمليات المالية



محمود تيسير احمد بدوان
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
ورئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات
الصغيرة والمتوسطة



بشار "محمد خير" عوض عبابنه
رئيس إدارة التدقيق



عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي
** رئيس إدارة التكنولوجيا



فادي "احمد كمال" مرعي مرعي
رئيس إدارة الخزينة والاستثمار
والعلاقات الخارجية



نتالي مازن يوسف النبر
رئيس إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق



خالد عبدالمالك محمد عبدالمالك
رئيس إدارة المخاطر



تامر واصف "محمد موسى" بركات
رئيس إدارة الامتثال



* تم تقديم استقالة السيدة ديما مفلح محمد عقل بتاريخ 2023/12/31 على أن تواصل العمل مع مجموعة بنك الاتحاد بأدوارها الأخرى.

** تم تقديم استقالة السيد عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي بتاريخ 2024/01/01 على أن يواصل العمل مع مجموعة بنك الاتحاد بأدوار أخرى.

المساهمون الأعزاء،

قبل أربعين عاماً، بدأت رحلتي الملهمة مع بنك الاتحاد، رحلة بناء مؤسسة تحوّلت من مكتب صرافة إلى ركيزة أساسية من ركائز الخدمات البنكية في مملكتنا. تغمرنني مشاعر الامتنان عندما أفكر في ما كنا عليه في بداية رحلتي مع البنك بفروعه الثلاثة وفريقه الصغير ولكن المتفاني المكون من 20 موظفاً، مقارنة بالنمو الكبير الذي حققناه وما أصبحنا عليه اليوم كمجموعة مالية رائدة. لدينا اليوم 59 فرعاً، و 1,400 موظف، و 4 شركات تابعة تضم شركة الاتحاد للوساطة المالية وشركة الاتحاد للتأجير التمويلي وشركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار والتي تملك حصة مهيمنة في بنك صفوة الإسلامي وشركة الاتحاد للتكنولوجيا، ونحن على وشك افتتاح أول فرع إقليمي لنا في العراق

أننا فخورون للغاية بتفاني فريقنا وعمله الدؤوب وإيمانه بالقيادة من خلال خدمة الآخرين - خدمة زملائنا وعملائنا والمجتمع من حولنا. بدايتنا كانت متواضعة ولكن مليئة بالطمح لنقدم لعملائنا أفضل تجربة بنكية ممكنة. نحن اليوم من أكبر البنوك في المملكة وتمكّننا من توسيع قاعدة عملائنا بشكل كبير وتحقيق نمو مستدام على جميع الأصعدة. جذورنا تمتد بعمق وتجتسد وعد قيادتنا المستقبلية التي أثق بأنها ستستمر في توجيه بنك الاتحاد إلى آفاق استثنائية.

عام مضى بما فيه من تحديات وإنجازات، حققنا فيه أرباحاً بلغت 90.4 مليون دينار أردني قبل الضرائب. ويعرض لكم تقريرنا السنوي المفصل لعام 2023 رحلة البنك في مجال الخدمات البنكية المبتكرة

وأود هنا أن أقدم بكلمة شكر خاصة لرئيستنا التنفيذية وفريق الإدارة التنفيذية الاستثنائي. لقد كان لالتزامهم وقيادتهم دور كبير في التغلب على تحديات العام الماضي ووضع معايير جديدة للتميز. إن شغفهم وتفانيهم هو ما قادنا لتحقيق الإنجازات التي نعرضها لكم في هذا التقرير، فقدرتهم على إلهام وقيادة فريقنا الموهوب قد أحدثت فرقاً حقيقياً في ازدهار بنك الاتحاد ووصلوه إلى آفاق جديدة.

أطلقنا العام الماضي سندات مساندة لرأس المال المُصنّفة من ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي (Additional Tier 1 Capital)، والتي استقطبت طلبات اكتتاب وصلت إلى 176.5 مليون دولار أمريكي، ما يعادل 176.5% من القيمة التي عرضناها، وما هذا إلا دليل على ثقة السوق في استقرارنا المالي ومسارنا نحو تحقيق النمو. ومن جهة أخرى، مثل مشروع التوسع إلى العراق وحصولنا على رخصة ممارسة أعمالنا هناك من البنك المركزي العراقي إنجازاً استراتيجياً ضمن مهمتنا التي تهدف إلى توسيع نطاق عملياتنا في المنطقة

تصدر استخدام تطبيقنا البنكي قائمة إنجازاتنا لعام 2023 بعد أن وصل عدد الحسابات الجديدة التي تم فتحها إلكترونياً إلى 58% من إجمالي الحسابات الجديدة، وهذه شهادة لنهجنا الرقمي المبتكر وتجربة العملاء المميزة حسب المعايير العالمية. مما انعكس على حصول تطبيقنا على أعلى تقييم في الأردن. ساهم هذا الإنجاز الرقمي وغيره من الإنجازات المشابهة في تحقيق زيادة بنسبة 20% بقاعدة عملائنا الإجمالية، وزيادة بنسبة 38% بالعملاء المستقطبين عبر القنوات الرقمية.

نحرص في بنك الاتحاد على الاستثمار بالتكنولوجيا لتبسيط الخدمات البنكية. تمثل التزامنا هذا في تسهيل خدمات مثل دفع الفواتير الإلكتروني، وتوفير مزايا مبتكرة على التطبيق مثل خاصية الاستثمار في الأسهم وخدمة Apple Pay، إلى جانب توفير مجموعة من الحلول الرقمية لطلبات القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية. انعكست جهودنا بوضوح على معدلات رضا العملاء فقط كما هو واضح في كل من مؤشر رضا العملاء بنسبة 52.3% ودرجة رضا العملاء بنسبة 89.9%، ولكنها عززت أيضاً مكانتنا كمؤسسة رائدة في مجال الخدمات البنكية الرقمية في الأردن. فهذه النسب لا تتخطى معايير القطاع البنكي وحسب، بل هي دليل على التزامنا المستمر بوضع معايير جديدة لتجربة العملاء.

عززنا العام الماضي التزامنا بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى من خلال منصة "اتحاد للأعمال"، ووسعنا نطاق حلول الدفع التي نقدمها، وسهلنا إمكانية الحصول على التمويل من خلال عقد الشراكات الاستراتيجية. وتأكيداً على التزامنا بدعم ممارسات الأعمال المستدامة، أطلقنا النسخة الثامنة من جائزة بنك الاتحاد للشركات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان "المستقبل الأخضر".

تمثل خطتنا الانتقالية لمواءمة أعمالنا مع أهداف اتفاقية باريس للمناخ (Paris Agreement) فصلاً محورياً في استراتيجيتنا المستمرة نحو الاستدامة والأعمال المسؤولة. وتؤكد هذه المبادرة الاستراتيجية التزامنا بأن تتماشى محافظ الإقراض والاستثمار لدينا مع أهداف اتفاقية باريس ومساهمات الأردن المحددة وطنياً. ويتضمن هذا المشروع الطموح تحليلاً شاملاً لمحفظتنا الاستثمارية، بما يضمن أن منتجاتنا وخدماتنا المالية تدعم اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع المناخ



ولتجسيد هذا الالتزام، وضعنا سلسلة من الخطوات الفعالة، بما في ذلك تطوير إطار التمويل الأخضر بما يعطي الأولوية لتمويل المشاريع ذات الفوائد البيئية الكبيرة. ويشمل ذلك مشاريع الطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة للمياه والنفايات، بالإضافة إلى ممارسات البناء الأخضر. كما عملنا على تعزيز نماذج تقييم المخاطر لدينا لتتضمن المخاطر المناخية، مما يعزز من قدرة محفظتنا التمويلية على مواجهة تأثيرات التغير المناخي المحتملة

نتطلع في عام 2024 لمواصلة تركيزنا على تقديم الخدمات المالية والمضي قدماً في مسيرتنا نحو التحول الرقمي وتعزيز تجربة العملاء. وتقديم خدمات قيّمة تواكب احتياجات عملائنا.

وأخيراً، أود أن أعبر عن تقديري العميق لعملائنا وموظفينا ومساهميننا لدعمهم الثابت وثقتهم التي تغذي طموحنا لمواصلة الابتكار والسعي لتحقيق التميز.

عصام حليم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة



نموذج عملنا واستراتيجيتنا

هدفنا: أن نصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن

مهمتنا واضحة، وهي أن نصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن. كيف نحقق ذلك؟ من خلال تركيزنا على ما يهم عملائنا وعلى الجوانب التي يمكننا من خلالها تحقيق أكبر تأثير. استراتيجيتنا تتمحور حول تمكين الأفراد من خلال التحول الرقمي وإتاحة الخدمات المالية للجميع. نحن ملتزمون بتقديم خدمات فعالة وديناميكية، والحفاظ على ريادتنا في تقديم منتجات وخدمات جديدة. الاستدامة هي جوهر كل ما نقوم به، من دعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى تعزيز التنوع والشمول وتمهيد الطريق للتمويل المستدام.

لدينا المرونة وروح الابتكار

يدفعنا شغفنا بالنمو والابتكار. ولهذا نتبنى نهجاً مرناً لنجد التوازن المثالي بين أعمالنا والابتكار المستمر. نشجع فريقنا على التفكير خارج الصندوق وتحويل أفكارهم إلى واقع ملموس. ونستمع إلى عملائنا ونسخر التكنولوجيا لخدمتهم بشكل أفضل.

نقف إلى جانب عملائنا كل يوم

نسعى لأن نكون جزءاً من حياة عملائنا اليومية. ولهذا نعمل على تقديم أفضل تجربة بنكية ممكنة من خلال موظفينا وقنواتنا الرقمية وخدماتنا البنكية الإلكترونية. نحن دائماً متاحون، في أي وقت وفي أي مكان.

الكفاءة والإنتاجية هما الأساس

نحن ملتزمون بمواكبة أحدث التطورات لخدمة عملائنا بشكل أفضل. نحسن استغلال مواردنا، ونقلل من تكاليفنا، ونزيد من كفاءة عملياتنا دون الانتقاص من تجربة العملاء.

النمو المستدام هو أولويتنا

نحن ننمو بشكل استراتيجي من خلال أخذ المخاطر المدروسة واستخدام أحدث التقنيات لحماية بيئتنا والامتثال للقوانين. نسعى إلى النمو والازدهار مع الحفاظ على الكفاءة من حيث التكلفة.

قراراتنا تقودها البيانات

نحلل البيانات لتصميم منتجات وخدمات تلبي احتياجات عملائنا، ونعمل باستمرار على التطور لتلبية متطلبات السوق. هدفنا هو تقديم خدمات فريدة وكسب ثقة عملائنا.

بناء ثقافة مؤسسية إيجابية

نقدّر التنوع ونسعى لخلق مكان عمل آمن ومحفّز. نحن دائماً بحاجة إلى كفاءات جديدة للانضمام إلى فريقنا ومساعدتنا على الابتكار، ونؤمن بمنح فريقنا الحرية للوصول إلى أهدافهم وتحقيق طموحاتهم.

ملتزمون بالاستدامة

نحمل أنفسنا مسؤولية الالتزام بأعلى المعايير فيما يتعلق بالاستدامة، ونعطي الأولوية للوصول إلى التمويل، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأخذ معايير الاستدامة بعين الاعتبار في كل جانب من جوانب أعمالنا.

توقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك

لقد وضع مجلس الإدارة توقعات عالية لنتائج أعمال البنك ونموه، بناءً على إنجازات العام السابق والتي كانت بمثابة معيار مرجعي، يتوقع مجلس الإدارة استمرار نمو إيرادات البنك وتحسن مؤشرات الكفاءة المالية لعام 2024 بما يتناسب مع استراتيجيات الربحية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، هناك تركيز كبير على تعزيز الابتكار والتكيف مع ديناميكيات السوق المتطورة لضمان ليس فقط المحافظة على قدرة البنك التنافسية بل وتحسينها، مما سيدفع البنك نحو مزيد من النجاح في القطاع المالي.



إنجازات عام 2023



إنجازات عام 2023

أحرزنا في بنك الاتحاد خلال السنوات الماضية تقدماً كبيراً نحو تحقيق هدفنا، وهو أن نصبح البنك الرائد في تقديم الخدمات البنكية الرقمية في الأردن. وعلى الرغم من التطور السريع في القطاع البنكي، لا زلنا نتبع نهجاً يتمحور حول العميل.

تركّز استراتيجيتنا على التميز الرقمي والتطور التقني وإطلاق المبادرات التي تتمحور حول العميل وتعزيز جهود الاستدامة. تعكس جهودنا قدرتنا على التكيف والتزامنا بتحسين التجربة البنكية لعملائنا. فقد حققنا خلال العام الماضي إنجازات بارزة تؤكد تفانينا لتحقيق النمو وقدرتنا على مواكبة التغيرات وحرصنا على التوسع الاستراتيجي. ومن خلال التخطيط المدروس والعمل الجاد، حققنا أهدافنا المتعلقة بالهيكل المالي والنمو الإقليمي، بما يسلط الضوء على الأسس القوية التي تركز عليها أعمالنا من جهة، ويمهد الطريق أمام فرص جديدة للتوسع الإقليمي من جهة أخرى.

إصدار سندات رأس المال من الشريحة الأولى

أخذنا خلال العام الماضي خطوة مهمة لتعزيز مكانتنا المالية، وهي إطلاق أول إصدار لنا من السندات مساندة لرأس المال من الشريحة الأولى في 12 أيلول 2023. حققت هذه الخطوة نجاحاً كبيراً واستقطبت طلبات اكتتاب وصلت إلى 176.5 مليون دولار أمريكي، ما يعادل 176.5% من القيمة التي عرضناها، وما هذا إلا دليل على ثقة السوق الكبيرة في توجهنا الاستراتيجي ومكانتنا المالية المتينة.

تصنّف هذه السندات الدائمة من ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي لبنك الاتحاد وفقاً لمعيار بازل 3، وتتوافق مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، بما يعزز قاعدة رأس المال لدينا ويمنحنا القدرة المالية للاستمرار في تنفيذ المزيد من مبادرات النمو.

التوسع إلى العراق

نهدف من خلال رؤيتنا الاستراتيجية إلى توسيع نطاق عملياتنا في الشرق الأوسط، وتجسّدت هذه الرؤية على أرض الواقع عندما وافق البنك المركزي العراقي على منحنا رخصة إطلاق خدماتنا في العراق وافتتاح أول فرع لنا في بغداد عام 2024. يمثّل هذا الإنجاز خطوة مهمة نحو التوسع الإقليمي، ويعكس تطلعاتنا التي تهدف إلى توفير خدماتنا لشريحة أوسع من العملاء في مختلف أنحاء المنطقة.

ملتزمون بأن نصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن

في بنك الاتحاد، يحتل التركيز على الابتكار وتحسين الخدمات البنكية الإلكترونية صدارة جهودنا لتعزيز مكانتنا كالبنك الرقمي الرائد في الأردن. أطلقنا في عام 2023 عدداً من المزايا الجديدة والمطورة، مما وسّع نطاق الخدمات والمنتجات التي نقدمها وأثر بشكل إيجابي على التجربة البنكية لعملائنا.

وبفضل هذه الجهود، وصل عدد الحسابات البنكية الجديدة التي تم فتحها إلكترونياً عبر تطبيقنا البنكي عام 2023 إلى 58% من إجمالي الحسابات الجديدة. ويستخدم حالياً 60% من عملائنا التطبيق لتلبية احتياجاتهم البنكية اليومية. كما تصدر تطبيق بنك الاتحاد قائمة متجر تطبيقات "iOS" بتقييم 4.8 نقطة، وقائمة متجر تطبيقات أندرويد بتقييم 4.3 نقطة، مما يجعله التطبيق البنكي الأعلى تقييماً في الأردن على كلا المتجرين.

قادنا التزامنا بتحسين الخدمات الرقمية إلى عمل تحديثات كبيرة على أنظمتنا. فباعتمادنا على نهج التحول الرقمي الشامل، بسطنا إجراءات سير العمل عبر مختلف المراحل، مما أتاح لنا تقديم تجربة بنكية إلكترونية مخصّصة وتقليل التكاليف التشغيلية وتقديم دعم أفضل لعملائنا. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم العمليات المؤتمتة من 45% في عام 2022 إلى 68% في 2023.

ساعدنا تحليل البيانات على فهم احتياجات عملائنا وتلبيتها بصورة استباقية. فمن خلال استخدام البيانات بحكمة، نضمن أن تتماشى خدماتنا مع هدفنا المتمثل في وضع العميل على قائمة أولوياتنا.

يتيح لنا هذا النهج تقديم خدمات بطابع شخصي والحفاظ على صدارتنا في القطاع وتحقيق أعلى درجات الاستفادة من قدراتنا التقنية لتعزيز الابتكار. نحن ملتزمون بتطوير وتقديم خدمات بنكية غير مسبوقة، والمضي في رحلتنا نحو التحول الرقمي بتفأول وتركيز على المستقبل.

حققت إنجازاتنا الرقمية نتائج إيجابية للغاية، حيث بلغت نسبة الزيادة في قاعدة عملائنا 20% منذ عام 2022، وارتفعت نسبة العملاء المستقطبين عبر القنوات الرقمية إلى 38%، كما وصلت درجة رضا العملاء عن تطبيقنا البنكي إلى 91%، وتجاوزت بذلك متوسط القطاع البنكي العالمي الذي يبلغ 71%، وهذا دليل على حرصنا على تقديم أفضل تجربة بنكية رقمية.

نحن فخورون أيضاً بكوننا رواد دفع الفواتير الإلكترونية في الأردن، حيث يعكس ذلك مصداقيتنا وثقة عملائنا في الخدمات التي نقدمها، ويسلط الضوء على التزامنا القوي بتقديم خدمات متميزة والتأكيد على مكانتنا الريادية في مجال الخدمات البنكية الإلكترونية.



تتضمن المزايا الجديدة على تطبيق بنك الاتحاد البنكي ما يلي:

خاصية الاستثمار في الأسهم الجزئية

فخزون بكوننا البنك الأول الذي يوفر خاصية الاستثمار في الأسهم عبر التطبيق. تتيح هذه الخاصية للعملاء إمكانية الاستثمار في أسهم مؤشر ستاندرد أند بورز 500 (S&P 500) الجزئية ابتداءً من دولار واحد. منحت هذه الخاصية فرصاً استثمارية لشريحة أوسع من العملاء، ومكنت المستخدمين من اتخاذ الخطوات الأولى في رحلتهم الاستثمارية بسهولة وثقة.

خاصية الملخص السنوي للأنشطة المالية

أطلقنا في شهر كانون الأول خاصية الملخص السنوي لجميع العملاء والتي توفر تقريراً شاملاً لأنشطتهم المالية خلال السنة. يغطي التقرير عادات الإنفاق والمتاجر التي تم إنفاق أكبر قدر من المال فيها وإجمالي الاسترداد النقدي الذي حصلوا عليه وغيرها من المزايا التي تمكّن عملائنا من التخطيط المالي بكفاءة أكبر في 2024.

خدمة آبل باي (Apple Pay) وخدمة الدفع بالنقر (Tap to Pay)

كجزء من جهودنا المستمرة لتبسيط عمليات الدفع، أطلقنا خدمة آبل باي (Apple Pay) لمستخدمي أجهزة آيفون وخدمة الدفع بالنقر (Tap to Pay) لمستخدمي أجهزة أندرويد، لتسهيل عمليات الشراء اليومية وتقديم حلول دفع آمنة وفعالة.

طلبات القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية

حققنا تطوّر كبير في طرق تقديم الدعم المالي لعملائنا من خلال تطبيقنا البنكي عن طريق إطلاق ميزة طلب القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية عبر التطبيق. بفضل هذه العمليات المؤتمتة، يمكن للعملاء متابعة طلباتهم بمجرد تقديمها وحتى الموافقة عليها من هواتفهم.

مركز المساعدة

يتضمن مركز المساعدة على تطبيقنا البنكي أجوبة للأسئلة الشائعة وإرشادات تفصيلية لخدمات التطبيق تتيح للمستخدمين إيجاد الحلول بسرعة وفعالية. حسّنت هذه الخدمة معدلات رضا العملاء بشكل كبير ومكنتهم من تحديد المشاكل وحلها باستقلالية تامة وفي أي وقت.

ملتزمون بتقديم أفضل تجربة لعملائنا

عملنا خلال العام الماضي على إعادة تعريف مفاهيم الخدمات المتميزة والابتكار بينما حافظنا على تركيزنا لتقديم تجربة بنكية استثنائية لكل عميل. فقد ارتكز نجاحنا عبر السنوات على التزامنا بالاستماع لعملائنا وتطوير خدماتنا بناءً على احتياجاتهم.

يثبت كل من مؤشر الترويج الصافي بنسبة 52.3% ودرجة رضا العملاء بنسبة 89.9% التزامنا القوي بتحسين تجربة العملاء. فهذه النسب لا تتخطى معايير القطاع البنكي وحسب، بل هي دليل على سعيها المستمر نحو تحقيق التميز في تقديم الخدمات البنكية. تمكّننا بفضل تطوير خدماتنا البنكية الرقمية والمباشرة من تلبية متطلبات عملائنا بكفاءة أكبر، وترسيخ مكانتنا كبنك رائد في تقديم أفضل تجربة بنكية في السوق.

نواصل دعمنا للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة

شهد هذا العام إنجازات هامة لنا في تعزيز نمو وابتكار الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. جهودنا المشتركة بالتعاون مع المؤسسات المالية البارزة لم تعزز الأعمال المحلية فحسب، بل ساهمت أيضاً في تقوية نسيج الاقتصاد الوطني.

اتحاد الأعمال

نؤمن في بنك الاتحاد أن دعم الاقتصاد المحلي هو امتياز وواجب نتطلع إلى تأديته. ولهذا يقع التزامنا بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة على رأس أولوياتنا، فنحن ندرك دورها الكبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق اقتصاد مزدهر وقادر على مواجهة التغيرات. ولا يقتصر التزامنا على تقديم الدعم البنكي وحسب، بل نعمل أيضاً على تمكين هذه الشركات والاعتراف بدورها في إثراء الاقتصاد المحلي ودعم التقدم والازدهار المستدام في مختلف أنحاء الأردن. قطعنا هذا العام شوطاً كبيراً في تحسين الخدمات البنكية الخاصة بالشركات، وأثمر حرصنا على الابتكار وتحسين تجربة العملاء عن نتائج ممتازة، خاصة من خلال منصة "اتحاد الأعمال".

تضمنت أهم إنجازاتنا تطوير عدة مزايا سهّلت تقديم الخدمات البنكية للشركات مثل تقديم طلبات القروض وإدارة الشيكات وأوامر الدفع الثابت وإصدار البطاقات الافتراضية.



اعتماد العملاء على المنصة

في عام 2023، سجّل حوالي 67% من عملاء الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في منصة "اتحاد للأعمال"، ما يمثل زيادة بنسبة 68% مقارنة مع العام الماضي. تؤكد هذه الزيادة الكبيرة في نسبة التسجيل على قيمة المنصة وكفاءتها في تلبية احتياجات الأعمال

توسيع نطاق حلول الدفع

كان إطلاق أجهزة نقاط البيع في عام 2023 بمثابة نقطة تحوّل بالنسبة لعملاء الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدّم البنك رسوم خدمة (MDR) تنافسية للتجار وتسهيلات مخصصة لتشجيع الدفع من خلال البطاقات. عزز هذا التوسع من سهولة التعاملات المالية من جهة وساهم في تحسين تجربة الدفع للعملاء من جهة أخرى

ريادتنا في دعم الشركات الناشئة مع الشركة الأردنية لضمان القروض

بالتعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض (JLGC) وبرنامج "انهض" الوطني للتوظيف الذاتي، بدأنا في تقديم فرص الإقراض بهدف دعم الشركات الناشئة والشركات التي يديرها رواد ورائدات الأعمال من فئة الشباب. وأدى هذا الجهد إلى زيادة ملحوظة بنسبة 200% في القطاع، مما يؤكد تفانينا في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال المشاريع المبتكرة. بالإضافة إلى ذلك، نعمل على تعزيز تعاوننا مع الشركة الأردنية لضمان القروض (JLGC) لتوسيع الضمانات في إطار برامجهم "إجادة" و"مشروعي"، وتقديم ضمانات تستهدف بشكل خاص الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلكها السيدات

توسيع الإقراض الخاص بقطاعات محددة بالتعاون مع البنك المركزي الأردني

بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، قمنا بتوسيع مخطط الإقراض الخاص بقطاعات محددة لنستهدف القطاعات الحيوية مثل السياحة، التصنيع، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات، الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية، النقل، الشركات المصدّرة، الاستشارات الهندسية، والتعليم الفني والمهني. تُقدّم هذه المبادرة أسعاراً فائدة تفضيلية، بهدف تحفيز النمو والاستدامة في هذه القطاعات الحيوية.

جائزة بنك الاتحاد للشركات الصغيرة والمتوسطة 2023

أطلقنا في عام 2023 النسخة الثامنة من جائزة بنك الاتحاد للشركات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان "المستقبل الأخضر" لتكريم الشركات المحلية التي أظهرت التزاماً متميزاً في تقديم أو اعتماد الممارسات الخضراء في أعمالها. تقدّمت 80 شركة للتنافس على الجائزة، وما هذا إلا دليل على وعي مجتمع الأعمال بأهمية ممارسات الأعمال المستدامة. خضعت الشركات المشاركة لعملية تقييم دقيقة على يد لجنة تحكيم مستقلة. وحازت الشركة الأردنية لصناعة الكرتون على الجائزة لهذا العام بقيمة 50 ألف دينار أردني، تقديرًا لالتزامها بنهج الاقتصاد الدائري واعتماد عمليات خالية من النفايات من خلال إعادة استخدام الورق والكرتون على نطاق واسع، إلى جانب اعتماد التقنيات الخضراء في عملياتها، مما يجعلها معياراً للتميّز ينسجم بشكل كبير مع معايير الجائزة

خدماتنا تحظى بالتقدير

حققنا في عام 2023 إنجازات كبيرة في مجال الخدمات البنكية الرقمية، وأحرزنا عدة جوائز مميزة كان من ضمنها الحصول على لقب أفضل تصميم للبوابة الإلكترونية/تجربة المستخدم، وأفضل بنك في مجال أمن المعلومات وإدارة الاحتيال من مجلة "جلوبال فاينانس" في إطار جوائز أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط للمؤسسات والشركات. بالإضافة إلى ذلك، حصلنا على لقب "أفضل بنك رقمي" في المنطقة، وعلى لقب "البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً" في الأردن لعام 2023 من مجلة "إنترناشونال بزنس"

بناء ثقافة عمل قوية لموظفينا

حصل بنك الاتحاد في عام 2023 على لقب "أحد أفضل أماكن العمل" في الأردن تأكيداً على التزامنا القوي تجاه موظفينا وحرصنا على خلق بيئة عمل شاملة وداعمة. نؤمن في بنك الاتحاد بأهمية تمكين أعضاء فريقنا إدراكاً منا لدورهم الكبير في نجاحنا. أثمرت جهودنا في هذا المجال عن تحسن كبير في معدل رضا الموظفين (e-NPS)، والذي وصل في عام 2023 إلى 74% بالمقارنة مع 69% في عام 2022، وهذا يعكس نجاح الخطوات الواسعة التي اتخذناها ليصبح بنك الاتحاد أحد أفضل أماكن العمل في الأردن

واصلنا تنفيذ مبادرات تدعم الحوارات المفتوحة وتبادل المعرفة على عدة مستويات في البنك. تلعب مثل هذه الفعاليات دوراً أساسياً في تعزيز الشعور بالولاء والشمولية لدى الموظفين، وضمان الاستماع إلى آرائهم وأخذها بعين الاعتبار. والتزاماً منا بتعزيز ثقافتنا المؤسسية، نحرص على مواصلة الجولات الثقافية مع التركيز على زيارة فروعنا في مناطق مختلفة، إيماناً منا بأهمية هذه الجولات في نشر قيم ثقافتنا بين الموظفين والموظفات

نواصل التزامنا بتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة

انطلقنا عام 2014 في مسيرة ريادية من خلال برنامج "شروق" الذي يهدف إلى تمكين المرأة عبر تقديم خدمات مالية وغير مالية، إيماناً منا بأهمية دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة لدورها في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوسيع قاعدة عميلاتنا السيدات في نفس الوقت. وشهد عدد عميلاتنا من السيدات زيادة بمعدل 10 أضعاف منذ إطلاق البرنامج.

يوفر برنامج "شروق" باقة متكاملة من الخدمات غير المالية التي تتيح للسيدات الوصول إلى المعرفة والمعلومات والفعاليات والأسواق. وتشمل هذه الخدمات الاستشارات القانونية، وفعاليات التعارف والتواصل، وورشات العمل، بالإضافة إلى برنامج شروق لتسهيل العودة إلى سوق العمل، وتهدف جميعها إلى توفير فرص الإلهام والتمكين وبناء العلاقات بين السيدات الطموحات

في عام 2023، نظّمنا 429 فعالية، من ورشات عمل وجلسات إرشاد وتوجيه بالتعاون مع شركائنا، استفادت منها أكثر من 1.920 سيدة. وأطلقنا برنامج شروق لتسهيل العودة إلى سوق العمل بنسخته الخامسة لدعم السيدات اللواتي يرغبن باستكمال مسيرتهن المهنية بعد الانقطاع الاختياري عن العمل. نهدف من خلال البرنامج إلى سد الفجوة المعرفية لدى السيدات ومساعدتهن على العودة بسلسلة إلى سوق العمل

اخترنا هذا العام 52 امرأة للمشاركة في البرنامج من ضمن أكثر من 1300 متقدمة. وبهدف توسيع نطاق تأثير البرنامج، أقمنا شراكات مع 18 مؤسسة تشاركنا نفس الرؤية وتلتزم بدعم التقدم المهني للمرأة.

التثقيف المالي لسد الفجوة المعرفية

أخذنا العام الماضي خطوات كبيرة نحو تعزيز الثقافة المالية، كوننا نولي هذا المجال اهتماماً كبيراً لإيماننا بأهميته في تمكين الأفراد. ولهذا أطلقنا عدداً من المبادرات الرائدة التي تهدف إلى بناء مجتمع مثقف مالياً، وكان في مقدمة هذه المبادرات إطلاق أكاديمية رايز للثقافة المالية. توفر أكاديمية رايز، التي افتتحت أبوابها في الربع الثاني من عام 2023، برنامجاً تدريبياً مجانياً لمدة يومين يستهدف فئتين رئيسيتين، الفئة الأولى هي الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 عاماً و25 عاماً، والفئة الثانية هي العاملين المحترفين من عمر 25 عاماً فما فوق. وتهدف الأكاديمية بشكل رئيسي إلى تسليح المشاركين بالمعرفة المالية اللازمة التي ستمكّنهم من اتخاذ قرارات مدروسة لمستقبل مالي مشرق. وفي العام الأول من إطلاقها، عقدنا 6 دورات تدريبية استفاد منها 226 متدرباً

وفي إطار نشر الثقافة المالية، استمرينا أيضاً بنشر المقالات المالية على مدونة بنك الاتحاد التي أطلقناها في عام 2020، والتي تغطي مواضيع مختلفة بدءاً من أساسيات الإدارة المالية والتوفير وإعداد الميزانية والخدمات البنكية إلى المستقبل والتقنيات التي ترسم ملامح القطاع المالي والبنكي. كما استمرينا في جذب المستمعين عبر بودكاست "مالي ومالك" الذي تم إطلاقه في 2022، ليكون أول بودكاست عربي للثقافة المالية يفسّر المفاهيم البنكية والمالية للمتابعين ويشرح لهم الممارسات السليمة لإدارة الأموال والادخار وسداد الديون والاستثمار.

تخفيف المخاطر

في ظل التغيرات التي نشهدها على الصعيد الاقتصادي والسياسي وعلى صعيد الأسواق، نحرص على الالتزام بإدارة المخاطر بشكل فعال، واعتماد هيكل تنظيمي قوي ونهج حوكمة يعطي الأولوية لتحديد المخاطر والتخفيف منها بما يتوافق مع المعايير العالمية. نضمن من خلال ذلك اعتماد أفضل نظم إدارة المخاطر في عملياتنا وبناء ثقافة تعزز الوعي بالمخاطر على كل المستويات. نؤمن بشدة بأن تحديد المخاطر والتعامل معها هي مسؤولية جماعية يجب على كل عضو في فريقنا الالتزام بتأديتها. ونركّز جهودنا في الوقت الحالي على تطوير استراتيجيات تخفيف المخاطر والحوكمة، ووضعنا خطاً لتوسيع نطاق التحسينات على مدار عام 2024.

هدفنا ببساطة هو تنفيذ عملياتنا بأعلى درجات المسؤولية والأمان لكسب ثقة عملائنا وشركائنا والمستثمرين في قدرتنا على إدارة المخاطر بفاعلية. وقد ركّزنا جهودنا هذا العام على عدة مجالات مهمة، بما يؤكد التزامنا بتحسين معايير إدارة المخاطر وليس فقط الحفاظ عليها.

المخاطر الائتمانية

تلقينا في بنك الاتحاد في عام 2023 تصنيفات ائتمانية خارجية بنظرة مستقبلية إيجابية من عدة وكالات تصنيف دولية. كما قمنا بتطوير سياسة البيئة والمجتمع، بالإضافة إلى أدوات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وتعزيز القدرات الداخلية على تحديد وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات الإقراض والاستثمار وإدارة المحافظ. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت دائرة مخاطر الائتمان بزيادة الوعي بالمخاطر الائتمانية عبر جميع أقسام البنك.



المخاطر المناخية – خطة انتقالية مزدوجة

تماشياً مع أهداف اتفاقية باريس، وضعنا في بنك الاتحاد خطة انتقالية شاملة نهدف لتنفيذها بالكامل خلال عام 2024. تدمج هذه الخطة الاعتبارات المناخية ضمن الركائز الرئيسية للبنك والتي تتضمن الحوكمة والاستراتيجية وأنظمة إدارة المخاطر والمقاييس والأهداف والإفصاحات، وتمثل خطوة مهمة نحو التزامنا بالممارسات المالية المستدامة وإدارة المخاطر البيئية.

حوكمة التصنيف وإعداد النماذج

بذلنا العام الماضي جهوداً كبيرة لتطوير عملية التصنيف الداخلي ونموذج إدارة المخاطر في البنك من خلال تفعيل سياستين شاملتين للحوكمة. تؤكد هاتان السياستان على التزامنا بممارسات الحوكمة، وضمان الامتثال لأفضل الممارسات والمعايير في هذا المجال، وبالتالي تعزيز إطار العمل الداخلي لإدارة المخاطر.

نظام مؤشرات الإنذار المبكر

أجرينا تحسينات كبيرة على نموذج مؤشرات الإنذار المبكر للبنك، مما عزز من قدرتنا على تحديد المخاطر المحتملة والحد منها بصورة استباقية بين عملاء الشركات الكبرى والصغيرة والمتوسطة. ساهمت أتمتة هذه العملية في تحسين قدرتنا على إدارة المخاطر ومكنتنا من اعتماد نهج تفاعلي في تحديد المخاطر.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

انسجماً مع السياسة البيئية والاجتماعية للبنك، بدأنا بإجراء عمليات تدقيق وتحليل شاملة اختيارية لعملائنا من الشركات وفقاً لمعايير الأداء المحددة من مؤسسة التمويل الدولية. لعب هذا التقييم دوراً أساسياً في تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية لعملائنا، واقتراح استراتيجيات للتخفيف منها، ودمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن عملية اتخاذ القرار لديهم. يهدف هذا التقييم لتحديد الفجوات واقتراح إجراءات للتخفيف منها والعثور على فرص التمويل الانتقالي لتسهيل اعتماد العملاء على ممارسات الأعمال المستدامة.

أمن المعلومات ومكافحة الاحتيال

الكشف عن الاحتيال ومنعه

هذا العام، قطع فريقنا شوطاً كبيراً في حماية البنك من المخاطر المتنامية في عالم اليوم الرقمي. من خلال تنفيذنا الحريص لاستراتيجيات إدارة المخاطر القوية، لم نقم فقط بحماية عملياتنا بل عززنا أيضاً ثقة عملائنا بنا.

استجابةً للتعقيدات المتزايدة لمخططات الاحتيال المالي، طورنا بنجاح نظاماً للتنبؤ بالاحتيال ومنعه باستخدام الذكاء الاصطناعي. تمثل هذه المبادرة قفزة كبيرة في قدرتنا على حماية حركات عملائنا عبر جميع قنوات الدفع.

تتيح لنا التكنولوجيا المتقدمة كشف الأنشطة الاحتيالية بشكل فوري ودقيق، مما يتصدى للهجمات المحتملة قبل أن تؤثر على عملائنا. وساعدتنا البيانات التي حصلنا عليها من هذا النظام في فهم مخططات الاحتيال المختلفة بشكل أكبر، مما أدى إلى تحسين كبير في كفاءتنا التشغيلية وفي قدرتنا على مكافحة الاحتيال، ويظهر هذا التزامنا بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة وثقة العملاء.

المتانة التشغيلية

لأننا ندرك أهمية استمرارية عملياتنا، أخذنا العام الماضي خطوات جادة لتعزيز متانتنا التشغيلية، وركزنا على تحسين قدرتنا على تحمل الاضطرابات، والاستجابة لها، والتعافي منها، مهما كان مصدرها.

يضمن لنا بناء إطار تشغيلي متين التمكن من الحفاظ على معايير تقديم الخدمات، حتى عند مواجهة التحديات غير المتوقعة. من خلال الاهتمام بتطوير عمليات تشغيلية يُعتمد عليها، نحافظ ليس فقط على التزاماتنا تجاه عملائنا ولكن نضمن أيضاً استدامة أعمالنا على المدى البعيد.



الامتثال

أخذت إدارة الامتثال في البنك العام الماضي خطوات كبيرة نحو بناء برنامج امتثال قوي حسب أفضل المعايير والممارسات بالإضافة إلى تعزيز ثقافة النزاهة والامتثال عبر مختلف أقسام البنك. وحققنا في هذا المجال إنجازات مهمة أكدت التزامنا بتلبية أعلى معايير الامتثال.

مكافحة الجرائم المالية

قمنا العام الماضي بتطوير سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية والالتزام بأفضل الممارسات. كما عملنا على تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف منها، مما أدى إلى زيادة فعالية برامج مراقبة العمليات المالية. قمنا أيضاً بتحسين إجراءات العناية الواجبة للعملاء، بالإضافة إلى تحسين جودة التنبيهات الصادرة من الأنظمة ذات العلاقة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على كفاءة تقارير العمليات المشبوهة والاستجابة للمتطلبات التنظيمية والرقابية.

الامتثال للعقوبات الدولية

انطلاقاً من التزامنا بالامتثال للعقوبات الدولية وكونه جزءاً كبيراً من برنامج امتثال بنك الاتحاد، قمنا بمراجعة السياسات وتحسين أنظمة المراقبة لضمان مواكبتها لأفضل المعايير وامتثالها الكامل مع القواعد الدولية المتغيرة. كما عملنا عن قرب مع إدارة المؤسسات المالية في البنك لمساعدتنا على تعزيز العلاقات البنكية وتحسين ممارسات إدارة البيانات

التعامل مع ملاحظات العملاء وإجراءات استقبال العملاء الجدد

شهدنا العام الماضي نتائج أفضل في التعامل مع شكاوى العملاء، والتي انخفضت بفضل اعتمادنا لحلول جديدة وتقديم برامج تثقيفية وتدريبية. وعملنا أيضاً على تحسين إجراءات استقبال العملاء الجدد، وتحديث عملياتنا وتقديم تدريب متكامل لطواقمنا لتلبية المتطلبات التنظيمية.

نهج امتثال مبتكر

يتضح التزامنا بالتطور المستمر من خلال التحسينات التي أجريناها على أنظمة وعمليات الامتثال. فقد حرصنا على أن تتماشى سيناريوهات المراقبة مع أفضل المعايير في هذا المجال، وأجرينا تحديثات مهمة على المعايير الموحدة للإبلاغ، وقمنا بضبط طرق تقييم مخاطر العملاء.

بناء ثقافة الامتثال

شكل بناء ثقافة امتثال قوية هدفاً أساسياً لبنك الاتحاد، حيث كشف استبيان أجريناه هذا العام عن أن نسبة رضا الموظفين عن ثقافة الامتثال تزيد عن 95%، ما يدل على نجاح البنك في تعزيز الوعي ودمج ممارسات الامتثال عبر مختلف أقسام المؤسسة.

الاستدامة

نحرص في بنك الاتحاد على دعم ممارسات الاستدامة ودمجها في أنشطة أعمالنا الرئيسية إدراكاً منا لدورها الأساسي في الحفاظ على كوكبنا.

التمويل الأخضر

أجرى بنك الاتحاد تحسينات كبيرة على خدمات ومنتجات التمويل الأخضر من خلال إطلاق قرض التمويل الأخضر بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وصندوق المناخ الأخضر في إطار برامج تمويل الاقتصاد الأخضر. هذا القرض مصمم بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تسعى إلى مكافحة نقص المياه في الأردن، وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة ومبادئ الاقتصاد الدائري ومشاريع الطاقة المتجددة. وتأكيداً على التزامنا بدعم ممارسات الاستدامة، يكافئ هذا القرض العملاء الذين نفذوا وأكملوا مشاريعهم باسترداد نقدي ممول من الاتحاد الأوروبي

إعداد دليل الممارسات الخضراء

من ضمن الإنجازات البارزة التي حققناها هذا العام كان إعداد دليل الممارسات الخضراء، والذي يتوافق مع تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة الخضراء، ويوفر توجيهات واضحة للتمويل المستدام. أجرينا أيضاً مراجعة لمحفظة تمويل البنك الحالية بالمقارنة مع الدليل، مما أظهر عن قروض خضراء بنسبة 4.6% في محفظة التمويل التي تم منحها بالتوافق مع هذا الدليل



بناء القدرات

حرصاً منا على تعزيز ثقافة الاستدامة ضمن فرق عملنا، نظّمنا هذا العام عدداً من البرامج التدريبية كان من ضمنها برنامج بناء القدرات الإدارية الذي ساهم في رفع الوعي بمفهوم التمويل الأخضر وعزز مهارات تحليل التكلفة مقابل المنفعة. وشارك 120 موظفاً في تدريب أساسيات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، كما استفاد أكثر من 180 موظفاً من منصة أكاديمية التمويل الأخضر التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمتد التزامنا ليشمل كافة موظفينا من خلال حرصنا على دمج مواضيع الاستدامة في جلسات توجيه الموظفين الجدد، ومنح شهادات الاستدامة لـ "سفراء الاستدامة" في البنك

إشراك أصحاب المصالح

تضمنت جهودنا العام الماضي المشاركة الفاعلة مع أصحاب المصالح الخارجيين بهدف تحسين ممارسات الاستدامة المالية. فقد عملنا عن قرب مع البنك المركزي الأردني في إطار استراتيجية التمويل الأخضر التي ستساهم في رسم الطريق أمام تطوير القطاع المالي وإيجاد نظام مالي قادر على مواكبة التغيرات. وكنا من أوائل أعضاء لجنة التمويل الأخضر التي شكلها البنك المركزي الأردني، وكّرّسنا جهودنا لتطوير وتنفيذ سياسات تدعم التمويل الأخضر

إدراكاً منا لأهمية التعاون بين القطاعات المختلفة، تواصلنا مع ممثلين من القطاع الصناعي للتشجيع على التحوّل إلى الحلول الخضراء. ونتج عن تفاعلاتنا مع وحدة التغير المناخي في وزارة البيئة على وجه التحديد نتائج إيجابية، مما أتاح لنا توفيق جهود البنك في مجال الاستدامة مع المساهمات المحددة وطنياً ومع استراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني. كما عزّز تعاوننا مع عدد من الجهات الرائدة في مجال الحلول الخضراء مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من تأثيرنا وخلق مجتمعاً داعماً للممارسات البيئية المستدامة

ممارسات الاستدامة الداخلية

في بنك الاتحاد، نحرص على دعم أقوالنا بالأفعال من خلال تنفيذ مجموعة من ممارسات الاستدامة التي تعزز رؤيتنا لمستقبل أخضر. اعتمدنا في بنك الاتحاد على مصادر الطاقة المتجددة، مما أدى إلى خفض انبعاثات الكربون بمقدار 11 مليون كيلوجرام. ومن خلال مبادرة "بلاستيكا" التي أطلقها البنك، تمكّننا من إعادة تدوير البطاقات البنكية المرتجعة ومنتهية الصلاحية وتحويلها إلى أعمال فنية، كما أعدنا تدوير 45 ألف كيلوجرام من النفايات الورقية، ونجحنا في أتمتة 68% من عملياتنا مما أدى إلى تقليل استخدام الورق بشكل كبير

نحن ملتزمون بأن تتوافق تدفقاتنا المالية مع أهداف "اتفاقية باريس". ندرك تماماً بأن أهداف الاستدامة التي وضعناها للعام القادم قد تكون طموحة للغاية، إلا أنها ضرورية لتوجيه مواردها المالية نحو المشاريع والمبادرات التي تساهم في تخفيف أثر التغير المناخي وتدعم الاستدامة البيئية. وتتضمن بعض أهدافنا للعام القادم زيادة عدد المشاريع في محفظة التمويل الأخضر لدينا، وإعطاء الأولوية لمشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة والتقنيات الخضراء.

نهدف أيضاً إلى تعزيز شراكاتنا مع المؤسسات البيئية والجهات المعنية لزيادة تأثيرنا في مجال الاستدامة، وللاستمرار في مشاركتنا الفعالة في اللجان الوطنية والإقليمية لتطوير السياسات وتحديد الممارسات التي تعزز من التمويل الأخضر.

الأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال عام 2023

1. التوسع إلى العراق

بعد أن وافق البنك المركزي على منحنا رخصة ممارسة أعمالنا في العراق، أخذنا خطوة مهمة لتوسيع نطاق عملياتنا من خلال تأسيس أول فرع خارجي لنا في العراق برأس مال مبدئي 50 مليون دولار أمريكي، مع خطط بزيادة رأس المال إلى 80 مليون بحلول عام 2024.

2. إصدار سندات مساندة رأس المال من الشريحة الأولى

أطلقنا أول إصدار من السندات الدائمة من الشريحة الأولى في 12 أيلول 2023. واستقطبت طلبات اكتتاب وصلت إلى 176.5 مليون دولار أمريكي، ما يعادل 176.5% من القيمة التي عرضناها. تصنّف هذه السندات الدائمة من ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي لبنك الاتحاد وفقاً لمعيار بازل 3، وتتوافق مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، بما يعزز قاعدة رأس المال

3. مباحثات الاندماج

اتخذ مجلس إدارة البنك قراراً بالموافقة المبدئية على الدخول في مباحثات مع البنك الأردني الكويتي لتقييم فكرة الاندماج بين البنكين واتخاذ الإجراءات بشأن الدراسات الفنية والمالية والقانونية، ولا يزال الموضوع في مرحلة التباحث المبدئي



المسؤولية الاجتماعية

بالنسبة لنا في بنك الاتحاد، فإن عملائنا ومجتمعنا هم عائلتنا. ونسعى باستمرار إلى مساعدة الأشخاص من حولنا على الازدهار سواء من خلال دعم الجيل القادم من القادة ورواد الأعمال، أو دعم المشهد الفني والثقافي الذي يميز الأردن، أو الاستثمار بالمهارات والتعليم لمساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم.

تتكون استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للبنك من خمس ركائز هي الشمول المالي والتمكين الاقتصادي، والرفاه المجتمعي، والبيئة، والوصول إلى المعرفة، والثقافة والفنون. تمثل هذه الركائز مجالات مهمة بالنسبة للبنك ولمجتمعنا ولعملائنا ولأصحاب المصالح، ونؤمن بقدرتنا على إحداث تغيير فيها.

نعمل من خلال مبادراتنا الاجتماعية والتطوعية في بنك الاتحاد على تبني مجموعة من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (UN SDGs) للتعبير عن شراكتنا المجتمعية وتشمل



- الهدف 2: القضاء التام على الجوع
- الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه
- الهدف 4: التعليم الجيد
- الهدف 5: المساواة بين الجنسين
- الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
- الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
- الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة
- الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
- الهدف 13: العمل المناخي
- الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف



الشمول المالي والتمكين الاقتصادي



لا يقتصر تفانينا في بنك الاتحاد على المعاملات المالية وحسب، فنحن نؤمن بأن تمكين عملائنا والمجتمع من حولنا بالمعرفة المالية الشاملة يعزز أسس النمو والازدهار لنا ولهم. ونؤمن أيضاً بأن الأفراد الذين يمارسون الإدارة المالية الواعية يساهمون في خلق قاعدة عملاء سليمة ومجتمع أكثر حيوية

من ضمن جهودنا المستمرة لتعزيز الثقافة المالية والشمول المالي، أطلقنا عدة مبادرات تشمل ولكن لا تقتصر على ما يلي:

- جولات الثقافة المالية "Money Talks": حققت مشاركتنا السنوية بأسبوع المال العالمي نجاحاً كبيراً، حيث قمنا بإجراء جولات لنشر الثقافة المالية استهدفنا فيها عدة مدارس واستفاد منها 395 طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية. تضمنت الجولات رؤى وأفكار مالية أساسية هدفها تجهيز هؤلاء الطلبة لمستقبل مالي مشرق.
- الشراكة مع مؤسسة وصل للتوعية والتثقيف: تمكّنّا من خلال التعاون مع برنامج "شبكة وابتكر" الذي تنظمه مؤسسة وصل من تقديم الدعم لـ 30 شاباً وشابة من العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 عاماً إلى 28 عاماً. ساهمت هذه المبادرة في تعزيز الإبداع والابتكار لدى هؤلاء الشباب، ونتج عنها تبني حاضنات أعمال محلية لـ 10 أفكار لمشاريع ريادية.
- تأهيل السيدات لسوق العمل: بالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن، واصلنا التزامنا بدعم 18 سيدة حرفية انضممن إلى برنامج تمكين المرأة التابع لمؤسسة نهر الأردن بالشراكة مع أيكيا، حيث يهدف البرنامج إلى مساعدة المشاركات في الحصول على التدريبات المختلفة لتطوير مهاراتهن في مجال الحرف اليدوية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لهن ضمن هذا المشروع. زوّدت هذه المبادرة السيدات بالمهارات والتدريب العملي اللازم لسوق العمل، وبالتالي ساهمت في تعزيز استقلاليتهن وتمكينهن اقتصادياً.
- الأدوات الإلكترونية للتثقيف المالي: في إطار الجهود الرقمية التي نسعى من خلالها لنشر الوعي المالي، أطلقنا عام 2020 مدونة مالية، وأطلقنا في تشرين الثاني من عام 2022 أول بودكاست عربي للثقافة المالية باسم "مالي ومالك". تستمر كلا المنصتين بتوفير نظرة متعمقة على الأمور المالية وتغطية عدة مواضيع لإثراء المعرفة المالية للقراء والمستمعين.
- برنامج أكاديمية "رايز": حقق برنامجنا الرئيسي للتثقيف المالي تحت اسم أكاديمية "رايز" نجاحات كبيرة، واستفاد منه 246 شخصاً، وذلك من خلال إقامة دورات تدريبية وورش عمل شاملة لتجهيزهم بالمهارات المالية الضرورية.

الرفاه الاجتماعي



قيمنا العائلية هي أساس وجودنا ونحرص على اغتنام كل الفرص للمساهمة إيجابياً في مجتمعنا. ولذلك أطلقنا عام 2023 مشاريع مجتمعية تشمل ولا تقتصر على ما يلي

- مبادرة باص السعادة: أطلقنا خلال شهر رمضان مبادرة باص السعادة التي ساهمت في رسم الابتسامة على وجوه أكثر من 3800 شخص في 8 محافظات. ويحمل الباص في كل جولة ينطلق بها متطوعين من البنك ومفاجآت مختلفة ويتنقل بين عدد من المناطق الأقل حظاً لإدخال البهجة لقلوب الناس خلال الشهر الفضيل.
- السياحة المستدامة وتنمية المجتمع: استمرار رعايتنا لمبادرة إعادة تأهيل المسار السياحي من سد الملك طلال إلى منطقة رميمين بالشراكة مع جمعية درب الأردن هو دليل على التزامنا بالتنمية المجتمعية المستدامة. وكجزء من دعمنا للمجتمعات المحلية والتنمية المستدامة ضمن هذه المناطق، ساهمنا في تدريب 13 سيدة من منطقة رميمين في مجال إنتاج الأغذية وسلامتها (HACAP) خلال عام 2023، ليصبحن متمكنات من إنتاج وتسويق المأكولات المحلية، وبالتالي دعم استقلالهن المالي وتعزيز الرفاه المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتجديد حضانة أطفال بالكامل في منطقة رميمين مما أدى إلى زيادة معدل الالتحاق بها بنسبة 50%.
- حملة اليوم العالمي لمكافحة مرض السرطان: أطلقنا في اليوم العالمي لمكافحة مرض السرطان حملة تبرّع عبر تطبيقنا البنكي، ساهمت في تمويل منح جامعية لـ 10 مرضى سرطان من غير المقتدرين.
- التضامن مع الشعب الفلسطيني: أطلقنا حملة لجمع التبرعات من خلال تطبيقنا البنكي، ووصلت قيمة التبرعات إلى مليون دينار أردني تم تخصيصها لشراء معدات طبية لأهل غزة بالتعاون مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية. وأطلقنا حملة أخرى لتمويل الرعاية الطبية لمرضى السرطان وعائلاتهم القادمين من غزة عبر تطبيقنا البنكي بالتعاون مع مؤسسة الحسين للسرطان، ووصل حجم التبرعات إلى 10 آلاف دينار أردني استفاد منها ما يقارب الـ 30 مريضاً وعائلاتهم.
- بالإضافة إلى ما سبق، قمنا بعقد وتجديد شراكات استراتيجية مع مؤسسات رائدة في مجال التنمية المجتمعية لتشمل ولا تقتصر على:
 - تجديد الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسة ومركز الحسين للسرطان عن طريق تقديم دعمنا للمؤسسة والمركز من خلال رعاية عدة مبادرات استراتيجية مثل مبادرة "اركض من أجل الحياة" ومبادرة "Go Green"، إلى جانب رعاية عدد من البرامج التثقيفية التي تنظمها أكاديمية التعليم والتدريب التابعة لمركز الحسين للسرطان، وبلغ عدد المستفيدين من هذه الأنشطة ما يقارب الـ 21 ألف شخص.
 - تجديد الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسة تضامن التي تعمل على تنظيم الحالات الإنسانية والمجتمعية عن طريق التحقق من أقيمتها وإتاحتها على منصة إلكترونية واحدة من خلال تطبيق على الهواتف المحمولة ليساعد الجهات المانحة على تقديم الدعم بسهولة.
 - تجديد شراكتنا الاستراتيجية مع جمعية العون الطبي للفلسطينيين لشراء المستلزمات الطبية للمراكز الصحية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.
 - استمرار دعمنا لتكية أم علي عن طريق كفالة سبع أسر عفيفة تعاني من نقص الأمن الغذائي وتوزيع 84 طرد غذائي لها على مدار العام.

البيئة



أحرزنا في عام 2023 تقدماً كبيراً في تحقيق أهدافنا البيئية من خلال مبادرات تشمل ولكن لا تقتصر على ما يلي:

- رعاية مؤتمر الشباب المحلي للتغير المناخي: للسنة الثانية على التوالي، جددنا شراكتنا مع اليونيسف في الأردن لرعاية مؤتمر الشباب المحلي للتغير المناخي (LCOY) الذي يهدف لتمكين الشباب من المشاركة في جهود محاربة آثار التغير المناخي. ساهم هذا التعاون في تمكين 36 من قادة المناخ الناشئين من فهم تأثيرات التغير المناخي بشكل أفضل وتطوير مهاراتهم لقيادة المبادرات المناخية ومهارات التفاوض ورفع التوعية. وتم اختيار 7 من هؤلاء السفراء الشباب للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (كوب 28) ضمن الوفد الأردني المشارك، لتسليط الضوء على مخاوف وطموحات الشباب الأردني.
- مبادرة "بلاستيكا" لإعادة التدوير: وسّعنا نطاق مشروع "بلاستيكا" في عام 2023 ودولنا ما يزيد عن 80 ألف بطاقة منتهية الصلاحية إلى قطع فنية ومجوهرات على أيدي 10 سيدات أقل حظاً من منطقة جبل النظيف، مما ساهم في تمكينهنّ مالياً واقتصادياً.
- دعم المرأة البدوية: قدّمنا الدعم إلى 6 سيدات بدويات من وادي رم بالشراكة مع مبادرة (Lumeyo) عن طريق تدريبهن على صنع منسوجات فُعاد تدويرها من الملابس المستعملة. ساهم هذا الدعم في توفير الدخل لهن والمحافظة على التراث البدوي في المنطقة.
- تفعيل المساحات الخضراء في الأردن: قمنا بافتتاح حديقة جبل عقان بالتعاون مع أمانة عقان الكبرى ومدرسة الأهلية والمطران وبمساعدة فريق عمل من خبراء التصميم والتخطيط الحضري، بالإضافة إلى ناشطين اجتماعيين ومرشدين مجتمعيين ومعلمين وُحدوا جهودهم في إطار رؤية تتمثل في تعزيز التواصل والمحافظة على الإرث الحضري وتفعيل دور الحديقة. تهدف المبادرة بشكل مفصّل إلى:
 - تعزيز التواصل مع أفراد المجتمع والمؤسسات وبناء مسؤولية مشتركة عن الحديقة
 - الحفاظ على الإرث الحضري للمنطقة وإثراء القيم المجتمعية
 - تفعيل المساحة من خلال تنظيم البرامج والأنشطة وتسهيل إقامة التجمعات
- التصميم المستدام: قمنا برعاية النسخة العاشرة من جائزة "i-sustain" للتصميم المستدام والتي شارك فيها 250 طالباً وطالبة من جامعات مختلفة في الأردن. سلّطت الجائزة الضوء على حلول الطلبة الأكثر ابتكاراً وتطلعاً واستدامة والتي من شأنها المساعدة في محاربة التحديات التي تواجهها البيئة العمرانية في الأردن.



الوصول إلى المعرفة



نلتزم في بنك الاتحاد التزاماً قوياً ببناء مستقبل مشرق للجيل القادم، خاصة في مجال التعليم وتسهيل الوصول إلى المعرفة. ركّزت مبادراتنا في عام 2023 على تحقيق المساواة في مجال التعليم من خلال مبادرات تشمل ولكن لا تقتصر على ما يلي

- برامج المنح الدراسية في الأردن وفلسطين: قدّمنا 31 منحة دراسية للطلاب المتفوقين من الأردن وفلسطين، مما سهّل وصولهم إلى التعليم العالي ومكّنهم من السعي لتحقيق أهدافهم المهنية.
- دعم التعلّم المسموع: واصلنا دعم مشروع "رنين للقصص المسموعة"، وهو مشروع مبتكر يهدف للتشجيع على القراءة وتعزيز الوعي بأهمية الكتب المسموعة من خلال آليات تعليمية غير تقليدية.
- التعاون الاستراتيجي مع مؤسسة الملكة رانيا: حققت شراكتنا مع المؤسسة تأثير كبير من خلال مشروعين تعليميين:
 - مبادرة "مدرستي": استفادت أكثر من 670 طالبة و45 معلمة في مدرسة سلحوب الثانوية للبنات من دعمنا لبرنامج الأندية الطلابية "مساحتي". يركّز البرنامج على جوانب متعددة تتضمن خلق المساحات الآمنة والإبداعية، وبناء قدرات المعلمين، وإنشاء الأندية الطلابية للمساهمة في دمج المهارات الحياتية والأنشطة اللامنهجية ضمن المناهج الدراسية، وبالتالي إثراء التجربة التعليمية لطلبة المدارس الحكومية.
 - صندوق الأمان لمستقبل الأيتام: قمنا برعاية 9 طلاب وطالبات متميزين لمواصلة تعليمهم الجامعي، وتكفّلنا بمنح مصروف شهري لخمسة مستفيدين، في حين قدّمنا تدريباً لبناء القدرات لستة آخرين. كان لدعمنا دوراً مهماً في تعزيز استقلالية هؤلاء الشباب والشابات وتزويدهم بالمهارات اللازمة لشق طريقهم نحو النجاح.

الثقافة والفنون



واصلنا في عام 2023 التزامنا بتعزيز الروابط المجتمعية من خلال الفنون وقدمنا الدعم لمجموعة متنوعة من الفعاليات الموسيقية التي جمعت أكثر من 50 ألف من عشاق الموسيقى والفنون. تشمل مبادراتنا ولكن لا تقتصر على ما يلي

- قدمنا الدعم لعرض "بس بس" المبتكر الذي ضم مخرجين معاصرين في عمل ذكر الجماهير بشارلي شابلي ونجوم الأفلام الصامتة، وأسر الجماهير بتميزه الفني.
- قدمنا دعمنا لفرقة الفنون الشعبية الفلسطينية، التي دمجت في عروضها الأغاني والرقصات الفلسطينية التقليدية مع الصور الرقمية الحديثة، مما أضاف لمسة عصرية إلى عرضهم الفلكلوري.
- قدمنا رعايتنا لحفل مغنية الأوبرا المصرية فرح الديباني، التي ذكرتنا بصوتها العذب بسحر أصوات نجومات البحر الأبيض المتوسط.
- بالتعاون مع مدرسة المونتييسوري الحديثة، قدمنا دعمنا لمسرحية "School of Rock of Ages" التي نظمتها أكاديمية ستاردست، وقدمت مزيجاً متنوعاً من الموسيقى والتعليم والسرد المسرحي.
- قمنا برعاية مهرجان جرش للثقافة والفنون بموسمه الـ 37، والذي يعزز من المشهد الثقافي الغني للأردن.
- قدمنا رعايتنا لحفل موسيقي بعنوان "تلاقي" جمع بين الموسيقيين ليث صديق وحازم شاهين وخريجي مدرسة العمل للأمل للموسيقى. وتضمن الحفل مزيجاً من الألحان العربية الكلاسيكية من الأردن ومصر والمنطقة.
- قمنا برعاية حفل موسيقي يجمع عازف التشيللو التركي تشاغ إيرتشاغ وعازفة البيانو الأردنية زينة عصفور. وتضمنت الأمسية مقطوعات للملحنين العربيين المعاصرين إياد محمد وضياء السكري، جمعت بين الألحان التقليدية والمبتكرة.
- قدمنا رعايتنا لـ "مهرجان صورة عمان" الذي تنظمه دائرة التصوير تحت عنوان "جذور"، ويسلط الضوء على سحر السرد القصصي المرئي.
- قمنا برعاية الحفل الموسيقي للمايسترو ريكاردو موتي وأوركسترا الشيروبييني بالشراكة مع المنتدى الأردني الإيطالي للتعاون، تأكيداً على التزامنا القوي بالتبادل الثقافي الدولي.
- وأخيراً، قمنا برعاية حفل المغنية وكاتبة الأغاني السورية الأرمينية، لينا شماميان، المعروفة بموسيقاها السوبرانو الساحرة ومزيجها الموسيقي المميز.
- رعاية مهرجان "ألوان" - مهرجان الطفل الدولي، والذي نظمته شركة تنمية العقول الياقة للفعاليات الثقافية والترفيهية. شارك في المهرجان مجموعة من الفنانين من مختلف أنحاء العالم، وضم المهرجان مجموعة من العروض العالمية المشوقة والأنشطة التفاعلية والفنية والحرفية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 12 عاماً.

العمل التطوعي على رأس أولوياتنا

التزاماً منا بالعمل على تحقيق أثر إيجابي على مجتمعنا، نحرص على تعزيز ثقافة التطوع ونؤمن بأهمية بناء روابط قوية بين موظفينا في مكان العمل، وبين موظفينا والمجتمعات التي نخدمها. في عام 2023، كرس فريق عمل يضم 256 موظفاً وموظفة من البنك 887 ساعة من العمل التطوعي عبر 37 مبادرة مختلفة استفاد منها ما يقارب 7,365 فرداً

مؤسسة بنك الاتحاد

حرصاً منا على إثراء المشهد الفني والثقافي في الأردن، أسسنا في بنك الاتحاد مؤسسة خاصة تهدف لاحتضان الفنون في الأردن والعالم العربي

تتمحور أعمال المؤسسة حول معهد عمان للفنون الأدائية الذي يعزز التعليم والتدريب الموسيقي والمسرحي، وأوركسترا حجرة عمان التي تُقيم حفلات تجمع بين الموسيقى الكلاسيكية الغربية والشرقية. وإلى جانب موسم الحفلات الموسيقية الرئيسي، يشارك أعضاء الأوركسترا في أنشطة التوعية والتعليم على نطاق مجتمعي واسع في الأردن.

- حفلات أوركسترا حجرة عمان وبرامج معهد عمان للفنون الأدائية: شهد الموسم تنظيم 8 حفلات موسيقية كلاسيكية حضرها أكثر من 2,500 زائر، وشهد تقديم ما يزيد عن 2,050 ساعة من التعليم الموسيقي. تطرق الموسم أيضاً إلى عالم الدراما والرقص مع أكثر من 26 ساعة من ورشات العمل، كما تم تنظيم حفل تاسع خاص كان بمثابة فعالية خيرية، حيث مُنح ربيع الحفل لفلسطين.
- حفل موسيقي توعوي وبرنامج المنح الموسيقية: تعاون البنك مع مبادرة "مدرستي" لتنظيم حفل موسيقي توعوي ساعد في منح تعليم موسيقي لـ 12 طالباً وطالبة، شارك 7 منهم في حفل لأوركسترا حجرة عمان.



التبرعات والمنح التي دفعها البنك خلال عام 2023:

فيما يلي التبرعات والمنح والتي دفعها البنك خلال عام 2023 بشكل تفصيلي:

المبلغ (دينار أردني)	الركيزة
265,229	الوصول إلى المعرفة
79,305	الشمول المالي والتمكين الاقتصادي
2,247,893	الرفاه المجتمعي
217,743	البيئة
340,364	الفنون والثقافة
167,477	غير ذلك
3,318,011	الإجمالي (دينار أردني)

التبرعات بقيمة 50 ألف دينار فما فوق	
المبلغ	اسم المؤسسة
1,000,000	الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية لدعم أهلنا في غزة
550,000	مبادرة الأقصى
150,000	مركز الحسين للسرطان
100,000	وقف ثريد
100,000	وقف جامعة الحسين التقنية
92,966	صندوق المعونة الوطنية
80,000	مؤسسة الملكة رانيا
50,000	جمعية همتنا الخيرية
2,122,966	الإجمالي (دينار أردني)



جوائزنا

جائزة البنك الأكثر نشاطاً

من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

جائزة أفضل مكان للعمل في الأردن

من شركة أفضل أماكن للعمل

أكثر بنك رقمي مبتكر الأردن

من مجلة International Business Magazine

أفضل تطبيق بنكي في الأردن

من مجلة International Business Magazine

أفضل بنك للمسؤولية المجتمعية في الأردن

لعام 2023 من يورو مني

أفضل بنك للحلول الرقمية في الأردن

لعام 2023 من يورو مني

جائزة أفضل بوابة إلكترونية/ تصميم لتجربة المستخدم (UX) ضمن جوائز أفضل بنك رقمي للشركات في الشرق الأوسط

من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس"

أفضل بنك رقمي للشركات في الشرق الأوسط

من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس"

أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس"

جائزة أفضل بنك في مجال أمن المعلومات وإدارة عمليات الاحتيال ضمن جوائز أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط

من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس"

أفضل بنك لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة

لعام 2023 من CFI

أفضل بنك يتمحور تركيزه حول العملاء في الأردن

لعام 2023 من Global Brands Magazine





تحليل المركز المالي

ونائج الأعمال لعام 2023



أولاً: المركز المالي لعام 2023

إجمالي الموجودات

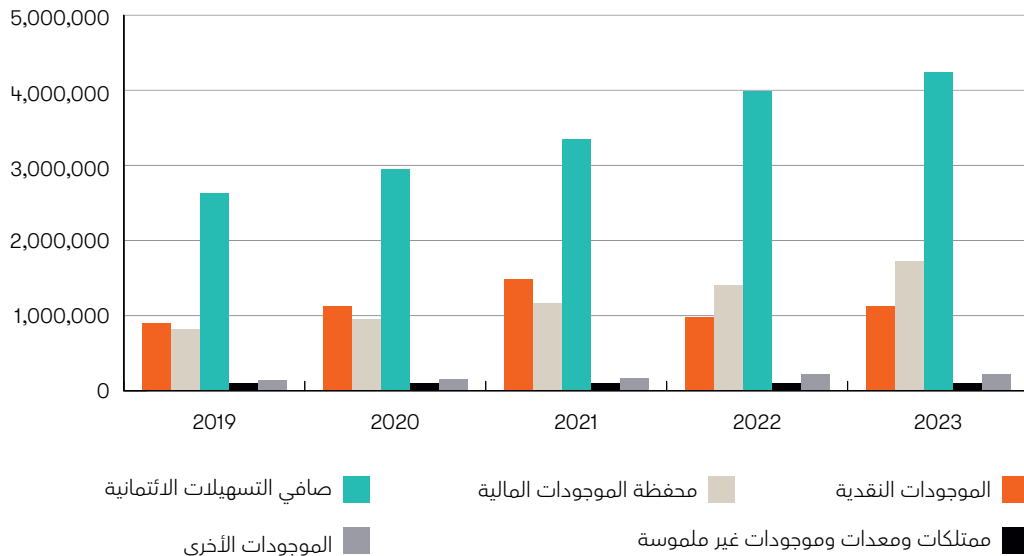
ارتفع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2023 ليصل إلى (7.420) مليار دينار وزيادة (729) مليون دينار أي ما نسبته (10.9%) عن العام 2022. هذا وقد سجّل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (10.1%)، كما سجّل معدل العائد عليها (0.8%) مقارنة مع (0.7%) في نهاية عام 2022.

ويعود سبب الزيادة في الموجودات بشكل أساسي، إلى نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي بنسبة (6.4%) مقارنة مع نهاية العام السابق. بالإضافة إلى نمو محفظة الموجودات المالية بنسبة (22.9%)

ويوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (2019 – 2023):

البيان	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة التغيّر 2022-2023
الموجودات النقدية	897,673	1,122,593	1,484,678	983,163	1,122,232	14.1%
محفظة الموجودات المالية	814,423	950,878	1,161,552	1,405,491	1,726,702	22.9%
صافي التسهيلات الائتمانية	2,635,851	2,951,628	3,351,124	3,991,119	4,244,911	6.4%
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	96,549	95,829	93,877	95,410	104,744	9.8%
الموجودات الأخرى	135,180	152,777	171,290	215,708	221,430	2.7%
مجموع الموجودات	4,579,676	5,273,705	6,262,521	6,690,891	7,420,019	10.9%

(لأقرب ألف دينار)



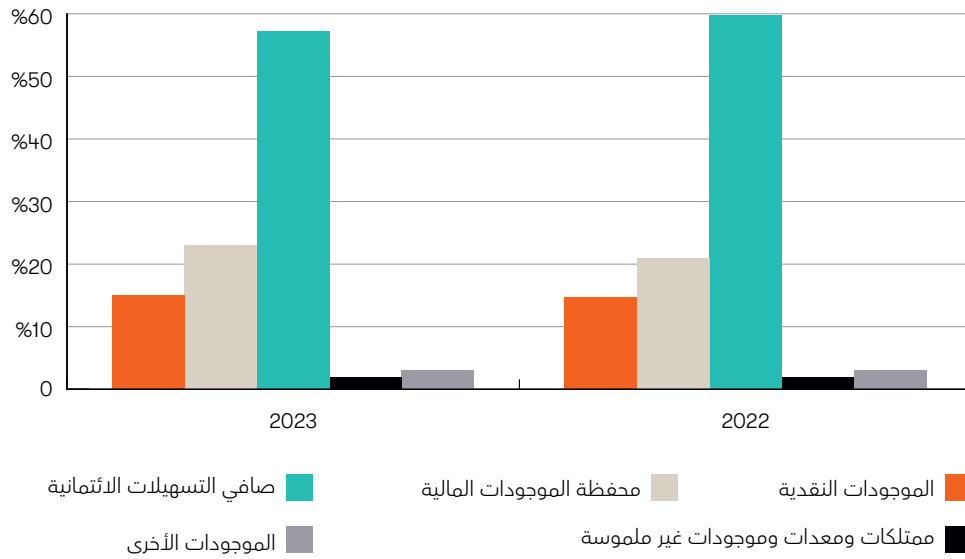
(لأقرب ألف دينار)

وبالنظر إلى بنود الموجودات المنتجة للدخل، فإنها تشير إلى مقدرة البنك على إدارة أصوله بكفاءة وفعالية واستغلال مصادره أمواله في تعظيم الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات والإجراءات المتبعة ومخاطر توظيف الأموال في كل بند من بنود الموجودات.

شكّلت الأهمية النسبية لبند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (57.2%) مقارنة مع (59.7%) في نهاية العام الماضي، كما شكّلت الموجودات النقدية (15.1%) مقابل (14.7%) في عام 2022، في حين بلغت الأهمية النسبية للموجودات المالية نسبةً تعادل (23.3%) مقارنة مع ما نسبته (21.0%) في عام 2022.



الأهمية النسبية لإجمالي موجودات البنك

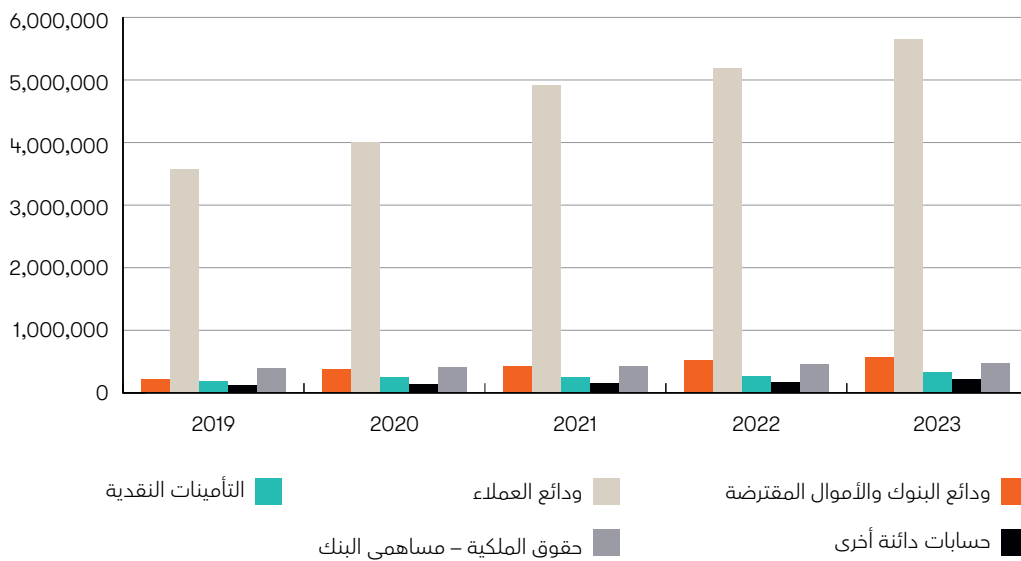


المطلوبات وحقوق الملكية:

يبين الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للمطلوبات وحقوق الملكية خلال الأعوام (2019 – 2023):

البيان	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة التغير 2022-2023
ودائع البنوك والأموال المقترضة	215,167	370,840	425,349	525,673	561,952	%6.9
ودائع العملاء	3,575,967	4,003,011	4,910,374	5,186,344	5,651,353	%9.0
التأمينات النقدية	185,698	251,303	244,828	257,368	329,660	%28.1
حسابات دائنة أخرى	123,599	142,148	152,502	161,469	213,453	%32.2
حقوق الملكية – مساهمي البنك	387,273	407,956	428,012	453,047	478,812	%5.7

(للقرب ألف دينار)

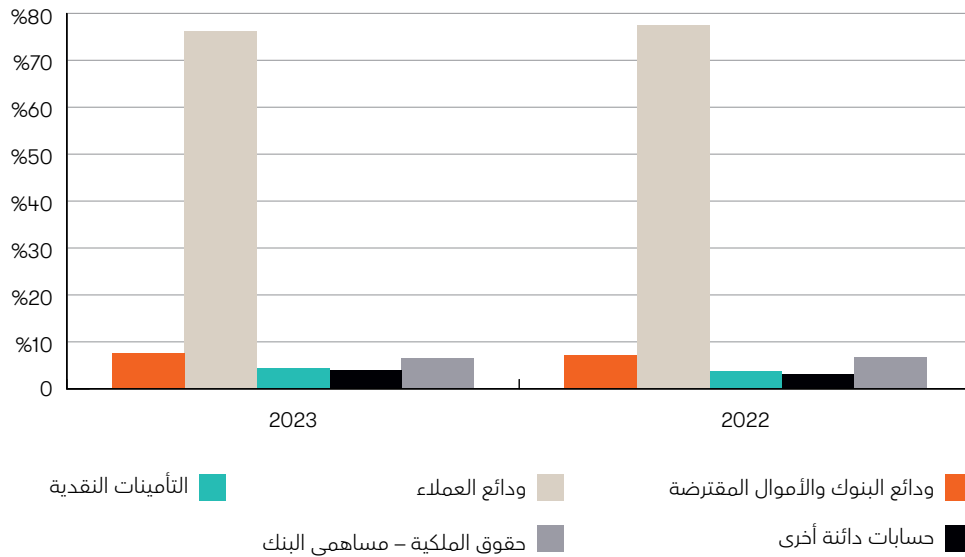


(للقرب ألف دينار)



وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لمكونات المطلوبات وحقوق الملكية للبنك وبحسب الرسم البياني أدناه، فقد شكّلت ودائع العملاء ما نسبته (76.2%) منها مقارنة مع ما نسبته (77.5%) كما في نهاية عام 2022، كما شكّل بند حقوق الملكية نسبةً تعادل (6.5%) مقارنة بنسبة بلغت (6.8%)، وبالنسبة إلى بند ودائع البنوك والأموال المقترضة، فقد شكّل نسبة تعادل (7.6%) مقابل (7.2%) في العام الماضي، بالإضافة إلى بندي التأمينات النقدية والحسابات الدائنة الأخرى وللذان شكّلا ما نسبته (4.4%) و(2.9%) من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية مقارنة مع ما نسبته (3.8%) و(3.1%) في نهاية عام 2022 على التوالي.

الأهمية النسبية لمجموع المطلوبات وحقوق الملكية



محفظة الموجودات المالية

- **السندات:** بلغ رصيد محفظة السندات في نهاية عام 2023 (1.638) مليار دينار وبزيادة مقدارها (311) مليون دينار، لتشكّل بذلك ما نسبته (94.8%) من إجمالي محفظة الموجودات المالية التي تمتاز بانخفاض المخاطر وبالعوائد الثابتة. هذا وقد بلغ رصيد السندات واسناد القرض بعملة الدينار (1.129) مليار دينار في حين بلغت بالعملات الأجنبية (509) مليون دينار في نهاية عام 2023.
- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** قام البنك خلال عام 2023 بالاستثمار في أسهم شركات محلية وأجنبية تمتاز بمركز مالي متين ومخاطر استثمارية مقبولة. ونتيجةً لذلك، ارتفع إجمالي محفظة الأسهم بمقدار (10.1) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (12.8%)، ليلبلغ رصيده في نهاية العام (89) مليون دينار مقارنة مع (79) مليون دينار في نهاية عام 2022.

إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

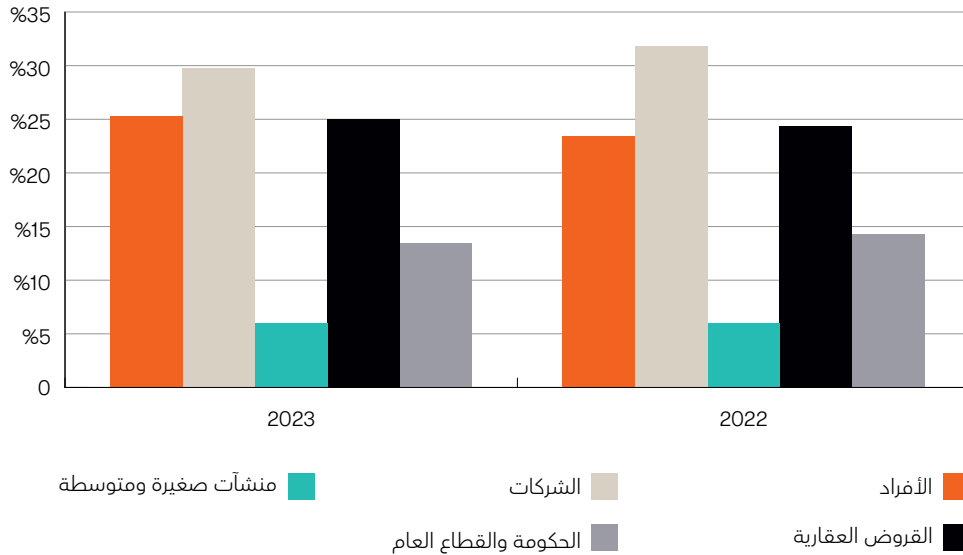
سجل رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2023 (4.457) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (6.6%) مقارنة مع نهاية عام 2022، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في معدل العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع رصيده بعملة الدينار بمقدار (281) مليون دينار، وانخفاضه بالعملات الأجنبية بمقدار (4) مليون دينار. وقد بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (2019 - 2023) ما نسبته (10.1%)، كما بلغت حصة البنك السوقية من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة داخل المملكة ما نسبته (13.7%) في نهاية عام 2023 مقارنة مع (13.3%) للعام الماضي.

وفيما يتعلق بهيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة، فإن البنك قد حقق أهدافه الاستراتيجية في استقطاب شرائح الأفراد وشرائح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت الأهمية النسبية لقطاع الأفراد (25.3%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (23.4%) في نهاية العام الماضي، كما سجّل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة شكّلت (6.0%). بالإضافة إلى نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات والتي بلغت (29.8%) من إجمالي التسهيلات مقارنة مع (31.8%) في نهاية العام الماضي.



وبالنسبة للقطاع العقاري، فقد بلغت مع نهاية عام 2023 ما نسبته (25.0%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (24.4%) في نهاية العام المنصرم. كما شكّلت التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام ما نسبته (13.5%) مقارنة مع (14.3%) في نهاية عام 2022.

الأهمية النسبية لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة



مخصص تدني التسهيلات

تعزيزاً للمركز المالي للبنك وتماشياً مع متطلبات البنك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى تطبيق معيار (IFRS9)، استمر البنك في إتباع سياسة التحوّل والاحتفاظ بالضمانات الجيدة لتغطية التسهيلات الممنوحة لعملائه، كما قام البنك بأخذ مخصص تدني لمواجهة أية خسارة متوقعة مقابل أي تسهيلات غير عاملة. وعليه، فقد بلغ رصيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (194.1) مليون دينار مقابل (171.9) مليون دينار في نهاية عام 2022. ومن الجدير بالذكر، بأن نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة المقابل لإجمالي التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة قد بلغ ما نسبته (69.3%) مقارنة مع (76.3%) في عام 2022. كما بلغت نسبة التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (4.09%) مقارنة مع ما نسبته (3.29%) في عام 2022.

ودائع العملاء

بالرغم من التنافس الشديد الذي يشهده القطاع المصرفي الأردني في استقطاب ودائع العملاء ومن مختلف شرائح المجتمع، إلا أن البنك قد أثبت مقدرته على تحقيق نمواً إيجابياً في حجم الودائع من خلال الخدمات والمنتجات المصرفية المميزة ليبلغ المعدل السنوي من (2019-2023) ما نسبته (9.6%).

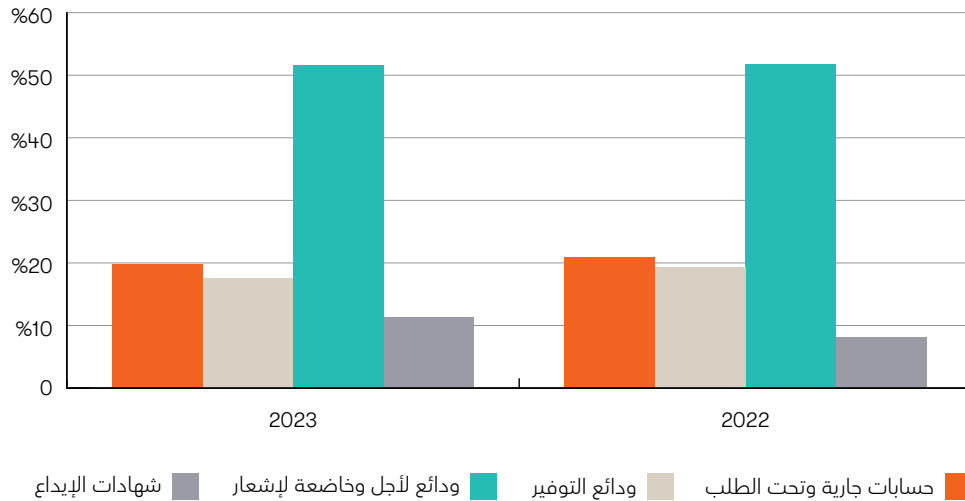
كما ارتفع حجم الودائع بمقدار (465) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (9.0%) مقارنة مع عام 2022، ليصل رصيد إجمالي ودائع العملاء إلى (5.651) مليار دينار في نهاية العام الحالي، وبلغت حصة البنك السوقية من إجمالي ودائع العملاء داخل المملكة ما نسبته (13%) في نهاية عام 2023 مقارنة مع (12.4%) للعام الماضي.

وبالنظر إلى إجمالي ودائع العملاء وفقاً للجهة المودعة، فقد ارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة (7.3%). كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت (36.3%). أما ودائع قطاع الشركات الكبرى فقد انخفضت بنسبة (1.7%). وبالنسبة لودائع الحكومة والقطاع العام فقد سجّلت نسبة ارتفاع بلغت (9.4%).



وفيما يتعلق بهيكل ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة، فقد شكّلت "الودائع لأجل وخاضعة لإشعار" ما نسبته (51.5%) من إجمالي الودائع مقابل (51.7%) في نهاية عام 2022، وشكّلت "الحسابات الجارية وتحت الطلب" نسبةً بلغت (19.8%) مقارنة مع (20.9%) في نهاية العام الماضي، كما شكّلت نسبة ودائع التوفير (17.5%) مقارنة مع ما نسبته (19.3%) في عام 2022. أما بالنسبة لشهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها من إجمالي الودائع (11.3%) مقابل (8.1%) في عام 2022 وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه

الأهمية النسبية لإجمالي ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة



حقوق الملكية - مساهمي البنك

ارتفع صافي حقوق مساهمي البنك بمقدار (25.8) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (5.7%) ليصل في نهاية عام 2023 إلى (479) مليون دينار. وبلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (4.3%). وتجدر الإشارة أيضاً بأن معدل العائد على حقوق الملكية قد بلغ (10.1%)، مما يعكس الأداء المتميز المحقق لعام 2023.

مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال (14.99%) مقابل (13.79%) في نهاية عام 2023، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمقررات بازل III والبالغ نسبته (8%) وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب متطلبات البنك المركزي والبالغ (12.5%). وننوه أيضاً بأنه قد بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (13.01%) مقابل (11.87%) في عام 2022. الأمر الذي يعكس مقدرة البنك على مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة، كما ويعكس مقدرة البنك على التوسع والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال

الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية

بحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني لعام 2023، والتي تبين نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي الأردني ومقارنتها مع نسب النمو التي تم تحقيقها لدى بنك الاتحاد، يتبين لنا بأن نسبة نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي قد حقق ما نسبته (2.44%) مقارنة مع (8.54%) في عام 2022، في حين بلغت نسبة النمو لإجمالي ودائع العملاء (3.89%) مقابل (6.54%) في نهاية العام الماضي

وفيما يتعلق ببنك الاتحاد، فقد حقق نسب نموه نتيجة للأعمال التي يقوم بها في الأسواق الداخلية والمتمثلة في (الحكومة والقطاع العام، قطاع الأفراد، قطاع الشركات الكبرى وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). وعليه، فقد سجّل نسبة نمو تعادل (6.25%) لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل ما نسبته (18.93%) في عام 2022، وحقق إجمالي ودائع العملاء نسبة نمو تعادل (8.93%) مقارنة مع (5.71%) في نهاية العام المنصرم.



الحصة السوقية		نسبة النمو				
		بنك الاتحاد		القطاع المصرفي		
2022	2023	2022	2023	2022	2023	
%13.25	%13.74	%18.93	%6.25	%8.54	%2.44	التسهيلات الائتمانية المباشرة
%12.35	%12.95	%5.71	%8.93	%6.54	%3.89	ودائع العملاء:
%9.38	%10.27	(%3.57)	%3.12	%0.67	(%5.83)	الجارية وتحت الطلب
%15.13	%15.92	%9.08	%(1.04)	%(1.79)	(%5.93)	توفير
%11.70	%11.44	%6.93	%8.36	%12.14	%10.77	لأجل
%11.85	%14.27	%5.12	%28.09	%8.25	%6.36	التأمينات النقدية

- لا يمكن تحديد وضع البنك التنافسي بشكل أكثر تفصيلاً غير ما ورد أعلاه
- لا يوجد للبنك أعمال في الأسواق الخارجية كما في نهاية عام 2023.

مؤشرات المتانة المالية

البيان	2023	2022	2021	2020	2019
العائد على معدل إجمالي الموجودات	%0.8	%0.7	%0.7	%0.6	%0.9
العائد على معدل حقوق الملكية	%10.1	%7.8	%7.8	%5.9	%8.3
كفاية رأس المال	%14.99	%13.80	%14.49	%14.48	%13.99
التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة/ إجمالي التسهيلات	%4.47	%3.66	%3.73	%3.83	%4.24
تغطية مخصص تدني التسهيلات لإجمالي الديون ضمن المرحلة الثالثة (Coverage Ratio)	%69.3	%76.3	%77.4	%75.1	%77.7
إجمالي السيولة القانونية	%127.04	%119.88	%144.49	%122.77	%117.97

ثانياً: نتائج أعمال البنك

الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة

أظهرت إيرادات البنك من الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة ارتفاعاً خلال الخمسة أعوام الماضية، فقد ارتفعت من (279) مليون دينار في عام 2019 لتصل إلى (466) مليون دينار في نهاية عام 2023 وبمعدل نمو سنوي نسبته (10.7%). ونشير أيضاً إلى ارتفاعها مقارنة بعام 2023 بنسبة بلغت (32.4%).

وبالنظر إلى بنود الفوائد والعوائد المقبوضة، فقد شكّلت الفوائد التي نتجت عن التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (77%) من إجمالي الفوائد في نهاية عام 2023، حيث حققت الفوائد والعوائد المقبوضة لتسهيلات الأفراد نسبة نمو بلغت (33.2%) عن نهاية عام 2022، ولتسهيلات الشركات ما نسبته (28.2%)، وحققت نسبة نمو للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (29.7%). كما بلغت نسبة النمو لتسهيلات القروض العقارية ما يعادل (30.5%)، بالإضافة إلى نمو نسبته (32.6%) قد تم تحقيقها لتسهيلات الحكومة والقطاع العام وفيما يتعلق بالعمولات المقبوضة، فقد انخفضت بنسبة (1.5%) مقارنة بعام 2022، لتصل إلى (35.3) مليون دينار.

الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة

سجّل ذلك البند ارتفاعاً نسبته (60.7%) مقارنة بالعام الماضي، وبلغ معدل النمو السنوي خلال الخمسة أعوام الماضية ما نسبته (13.5%)، حيث ارتفعت الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة من (117.3) مليون دينار في عام 2019 لتصل إلى (220.5) مليون دينار في نهاية عام 2023.

وقد شكّلت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء النسبة الأكبر والتي بلغت (84.6%) من إجمالي الفوائد والعمولات المدفوعة، وأما النسبة المتبقية فقد تأتت من ودائع البنوك والتأمينات النقدية والأموال المقترضة ورسوم ضمان الودائع.



المصاريف التشغيلية

ارتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (7.2%) بين (2019 – 2023) من (92.9) مليون دينار لتصل إلى (131.6) مليون دينار. وبالنظر إلى تفاصيل هذا البند، نجد بأن نفقات الموظفين ارتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة من (46.5) مليون دينار إلى (62.9) مليون دينار، كما ارتفعت المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى لتبلغ في نهاية العام (53.6) مليون دينار مقابل (33.7) مليون دينار في نهاية عام 2019. بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات خلال نفس الفترة من (12.6) مليون دينار إلى (15.1) مليون دينار. ومن الجدير بالذكر، بأن ارتفاع المصاريف التشغيلية ناتج عن قيام البنك بتوسعة شبكة فروع المنتشرة في معظم أنحاء المملكة حيث وصل عدد الفروع في عام 2023 إلى (59) من (48) فرع عام 2019، بالإضافة إلى عمليات التحديث العصرية والمميزة للفروع الحالية. كما قام البنك بتعزيز كادره بخبرات كفاءة، وتدريب وتطوير مهارات موظفيه والاستثمار في أنظمة البنك التكنولوجية المتميزة وفي إطلاق حملات إعلانية متعددة للخدمات والمنتجات الجديدة التي يقوم بها البنك.

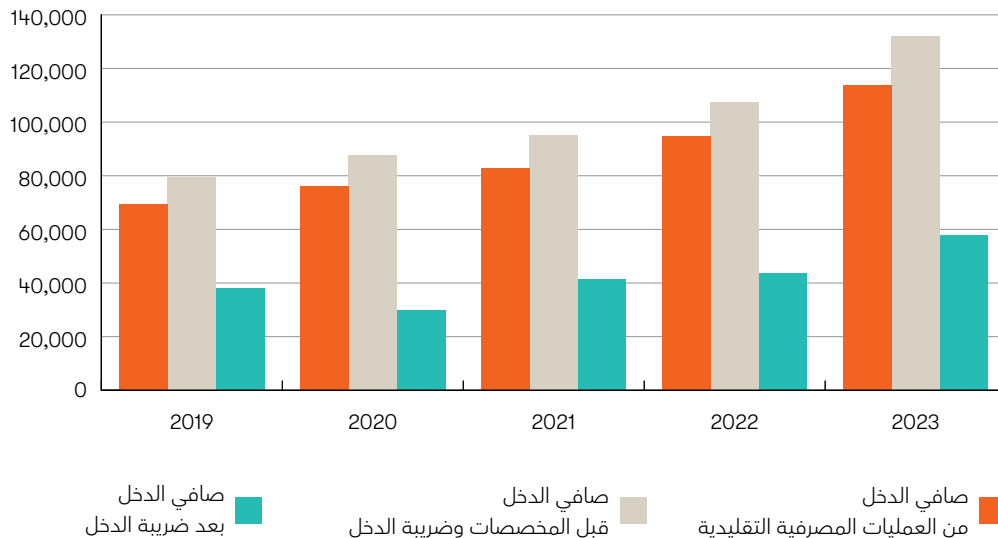
صافي الدخل

حقق صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية نمواً نسبته (20.1%) ليبلغ مع نهاية عام 2023 (113.6) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا البند خلال الخمس سنوات الماضية حوالي (10.3%). كما ارتفع صافي الدخل قبل المخصصات وضريبة الدخل ليسجل بنهاية العام (131.9) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (23.0%). وعليه بلغ صافي الدخل المحقق بعد الضريبة (57.7) مليون دينار كما في نهاية عام 2023 لتبلغ نسبة النمو ما يعادل (31.8%).

وبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال الخمسة أعوام الماضية (2019–2023).

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الفوائد والعمولات المقبوضة	279,716	277,050	288,776	351,615	465,706
الفوائد والعمولات المدفوعة	117,288	103,803	105,570	137,197	220,460
صافي الفوائد والعمولات	162,429	173,247	183,206	214,418	245,247
المصاريف والاستهلاكات والإطفاءات	92,863	96,987	100,297	119,750	131,597
صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية	69,566	76,260	82,909	94,668	113,650
الدخل من التعامل بالعملة الأجنبية والذهب	6,965	6,750	6,840	11,440	13,777
الدخل من الاستثمارات	1,351	3,063	3,370	(840)	3,076
إيرادات أخرى	1,457	1,462	2,160	2,007	1,405
صافي الدخل قبل المخصصات وضريبة الدخل	79,337	87,535	95,279	107,275	131,907
المخصصات	17,991	40,628	30,096	35,540	41,510
ضريبة الدخل	23,330	16,863	23,758	27,934	32,660
صافي الدخل بعد الضريبة	38,016	30,044	41,425	43,800	57,737

(لأقرب ألف دينار)



(لأقرب ألف دينار)



تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة



انطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحوكمة المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد دليل الحوكمة المؤسسية ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين ومودعين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية وموظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم إعداد هذا التقرير تماشياً مع متطلبات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب إعداد تقرير حوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك والإفصاح عن مدى التزام البنك بتطبيق أحكام هذه التعليمات.

أولاً: المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

يلتزم البنك بتطبيق كافة الأحكام الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

ثانياً: المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه.

النبة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

1. عصام حليم جريس سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة التسهيلات ورئيس لجنة الحوكمة المؤسسية

سنة الميلاد: 1944

الشهادة العلمية:

حاصل على درجة بكالوريوس إقتصاد 1967 الجامعة الأمريكية - بيروت

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد من 1997/6 - لتاريخه.
- مدير عام بنك الاتحاد من 2008/07-1989/07.
- رئيس هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة المالية من 2006/02 – لغاية تاريخه.
- نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) من 1989/6-1986/10.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية 2012 – 2016.
- رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية - شركة مساهمة عامة 1999 - حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في شركة زارة للاستثمار - شركة مساهمة عامة 1994 - لغاية تاريخه.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين - 1999 لغاية تاريخه.
- عضو مجلس أمناء مدرسة اليوبيل 2005 - 2010.
- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا 1992 - 2023.



2. باسم عصام حليم سلفيتي نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات، عضو في لجنة التسهيلات وعضو لجنة المخاطر

- سنة الميلاد:** 1972
- الشهادة العلمية:**
- حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية 1993.
 - حاصل على شهادة ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000.
- الخبرات العملية:**
- رئيس مجلس أمناء HTU (جامعة الحسين التقنية) 2019 - لغاية تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة PNT الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا 2019 - لغاية تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة ISSF الصندوق الأردني للريادة 2020 - لغاية تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة شركة دلتا للتأمين - شركة مساهمة عامة 2017 - لغاية تاريخه.
 - ممثل شركة الاتحاد الإسلامي في مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي - شركة مساهمة عامة 2017 لغاية تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة في المركز العربي للدراسات الهندسية 2022 - لغاية تاريخه.
 - الشريك العام والمدير المشارك لـ Hummingbird Ventures London, UK, 2012 - 2016.
 - رئيس الوحدة البنكية الاستثمارية/ التكنولوجيا الأوروبية Perella Weinberg Partners, London UK, 2007 - 2012.
 - مدير تنفيذي للوحدة البنكية الاستثمارية التكنولوجية Morgan Stanley & Co. London UK, 2000 - 2006.
 - الرئيس التنفيذي للعمليات Best Laboratories Inc. Sunnyvale, California, 1994 - 1998.

3. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - وهي مؤسسة حكومية أردنية (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

ويمثلها:

شادن زياد نبيه درويش الحجي من تاريخ 2023/10/01
عضو لجنة التدقيق وعضو لجنة الامتثال

- سنة الميلاد:** 1984
- الشهادة العلمية:**
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية - الجامعة الأردنية (1999-2003)
 - حاصلة على شهادة CFA من CFA Institute Charlottesville, VA, 2010.
- الخبرات العملية:**
- رئيس قسم إدارة محفظة المساهمات الخاصة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2019 - لغاية تاريخه).
 - رئيس قسم إدارة محفظة الأسهم العامة في دائرة الاستثمار بالأسهم - صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2010 - 2019).
 - محلل مالي رئيسي في دائرة الاستثمار بالأسهم -صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2007-2010)
 - محلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2003-2007)
 - ممثل عضو مجلس الإدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في كابيتال بنك (2019-2023)
 - ممثل عضو مجلس الإدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في البنك التجاري الأردني (2016-2019)



4. عماد محمد علي عبد الخالق (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو لجنة التسهيلات وعضو لجنة الترشيح والمكافآت

سنة الميلاد: 1963

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة بكالوريوس رياضيات عام 1987 من جامعة وسكونسن/ في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- الرئيس التنفيذي للصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب منذ 2022-06-01.
- مدير عام شركة التأمين الأردنية منذ عام 2005 - 2022.
- نائب رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين 2009 - 2010.
- شغل عدة مناصب في ميونخ - ألمانيا آخرها مدير إقليمي أول 1990 - 2005.
- عضو مجلس إدارة في شركة آسيا للتأمين كردستان - العراق 2011 - 2022.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين - اليمن 2005 - 2022.
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق العربي لتغطية أخطار الحرب (AWRIS)/ البحرين 2017 - 2022.
- عضو نادي الرؤساء التنفيذيين للتأمين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2007 - 2012.
- عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين 2009 - 2011.
- عضو اللجنة الملكية لرؤية التحديث الاقتصادي - قطاع الرعاية الصحية - الديوان الملكي - المملكة الأردنية الهاشمية - 2022.

5. مغيث غياث منير سختيان (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة التسهيلات وعضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

سنة الميلاد: 1973

الشهادة العلمية:

• حاصل على بكالوريوس وماجستير هندسة نظم صناعية
Rensselaer Polytechnic Institute –Troy, New York عام 1994.

• ماجستير إدارة أعمال من جامعة Columbia University New York عام 2001.

الخبرات العملية:

- عضو منتدب لشركة GMS Specialized services, 2013 - ولغاية تاريخه.
- مساعد نائب المدير في مجموعة الدمج والاستحواذ للمؤسسات المالية JP Morgan USA, 2000 - 2003.
- عضو مجلس إدارة مجموعة غياث منير سختيان القابضة GMS Holdings, 2008 - ولغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة الاتصالات الفلسطينية 2022 - ولغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركات مجموعة منير سختيان الدولية MSI 2016 - لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركات فيتل والشركات التابعة لها VTEL Holdings 2006 - لغاية تاريخه.
- عضو مجلس أمناء مركز كولومبيا للأبحاث - الشرق الأوسط
Columbia University Middle East Research Center 2018 - لغاية تاريخه.
- عضو مجلس أمناء المعهد الأردني للإعلام 2022 - ولغاية تاريخه.



6. جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور (عضو غير تنفيذي – مستقل)

رئيس لجنة المخاطر، عضو لجنة التدقيق وعضو لجنة الترشيح والمكافآت

سنة الميلاد: 1962

الشهادة العلمية: حاصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية وبكالوريوس بالهندسة المدنية من جامعة ارلنغتون في الولايات المتحدة الأمريكية.

- الخبرات العملية:**
- إدارة الثروات العالمية والاستثمارات لدى بنك بوبيان الكويت 2022 - ولغاية تاريخه.
 - الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال للاستثمار (الكويت) يوليو 2018 - 2022.
 - عضو مجلس الإدارة في بنك لندن والشرق الأوسط 2015 - ولغاية لتاريخه.
 - المدير التنفيذي لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة من 2015-2016.
 - المدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بنك قطر الدولي خلال الفترة 2012-2015.
 - المدير العام لبنك الكويت الوطني (الأردن) 2012 - 2013.

7. الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (عضو غير تنفيذي – غير مستقل)

تاريخ تأسيسها: تأسست الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية بموجب القانون رقم (6) لسنة 1981 كشركة مساهمة ليبية مملوكة بالكامل للدولة الليبية ولها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة إلى أن آلت تبعيتها للمؤسسة الليبية للاستثمار بموجب القرار رقم 205 لسنة 2006 والقانون رقم 13 لسنة 2010.

رأس مال الشركة: (3.5) مليار دينار ليبي.

طبيعة نشاط الشركة: التأسيس أو المساهمة في التأسيس والتملك الكلي أو الجزئي للشركات والمشروعات الاستثمارية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. الإقراض أو إقتراض الأموال

وممثليها:

موسى الحسن عتيق علي في المقعد الأول (عضو غير تنفيذي – غير مستقل)

عضو لجنة التسهيلات وعضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

سنة الميلاد: 1986

الشهادة العلمية: درجة الماجستير في القانون في المملكة المتحدة جامعة Bournemouth

- الخبرات العملية:**
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للاستثمار الفندقية حالياً.
 - عضو مجلس إدارة مصرف الساحل والصحراء حالياً.
 - رئيس مجلس إدارة شركة الوساطة المالية حالياً.
 - نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمارات البترولية حالياً.
 - مدير عام للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية حالياً.
 - مدير عام محافظة ليبيا افريقيا للاستثمار لغاية عام 2021.
 - مستشار قانوني للشركة الليبية لغاية عام 2019.
 - أمين سر مجلس الإدارة لمحافظة ليبيا افريقيا لغاية عام 2021.



8. علي محمود حسن محمد في المقعد الثاني من تاريخ 2023/09/21 (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضو لجنة التدقيق وعضو لجنة الامتثال

سنة الميلاد: 1973

- **الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة دكتوراه في الإدارة المالية عام 2009 (الأكاديمية العربية للعلوم المالية، الأردن).
- ماجستير تخطيط مالي عام 2002 (معهد التخطيط للدراسات العليا، طرابلس).
- بكالوريوس إدارة أعمال عام 1998 (جامعة طرابلس ليبيا).
- **الخبرات العملية:** رئيس مجلس إدارة ومدير تنفيذي المؤسسة الليبية للاستثمار من 2017 - لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية للتعيين من 2022 - لغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة شركة LIA advisory مالطا من 2017 - لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة سايا كورب البحرين من 2017 - لغاية تاريخه.
- عضو مجلس بالشركة الليبية للاتصالات وتقنية المعلومات القابضة حتى 2019.
- مدير عام الشركة الليبية للتمويل والإيجار المالي 2013 - 2018.
- عضو مجلس إدارة في LIA حتى 2016.
- عضو سابق في سوق المال الليبي حتى 2018.

9. نادية احمد عبد المحسن العناني من تاريخ 2023/02/05 (عضو غير تنفيذي -مستقل)

رئيسة لجنة الامتثال، عضو لجنة التدقيق وعضو لجنة المخاطر

سنة الميلاد: 1966

- **الشهادة العلمية:** دكتوراة بالقانون عام 2009 (جامعة درهام).
- ماجستير في القانون التجاري عام 1990 (جامعة بريستول).
- بكالوريوس قانون عام 1988 (الجامعة الأردنية).
- **الخبرات العملية:** مستشارة قانونية لدى البنك المركزي حتى عام 2005.
- مدربة في المحاماة في مكتب مروان الحسن وابناءه حتى عام 2006.
- مؤسسة مكتب العناني للمحاماة من عام 2010.
- مساعدة للبروفيسور في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن حتى عام 2012.
- مساعد محامي أول في شركة هاني قرشة بتنظيم شركة kilpatrick townsend حتى عام 2013.
- مساعد أول ورئيس لقطاع النساء في شركة العنيزي في السعودية حتى عام 2016.
- مستشار عام في شركة ماكينزي حتى عام 2018.
- مستشار قانوني في شركة في صندوق الاستثمار العام حتى عام 2020.
- مؤسسة ومديرة شركة العناني للمحاماة حالياً.



10. لانا يوسف ابراهيم غانم من تاريخ 2023/05/04 (عضو غير تنفيذي - مستقل)

رئيسة لجنة الترشيح والمكافآت، عضو لجنة الحوكمة المؤسسية وعضو لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- سنة الميلاد:** 1985
- الشهادة العلمية:**
- شهادة بكالوريوس في التجارة من جامعة مكغيل في كندا عام 2006.
 - شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012.
- الخبرات العملية:**
- المدير العام التنفيذي لشركة حكمة فينتشرز (حاليا).
 - نائب الرئيس للاستثمارات والشراكات الرقمية (حاليا).
 - مساعد للمدير التنفيذي ومدير استراتيجيات وتطوير الشركات في شركة أدوية الحكمة (2012-2020).
 - محلل مالي في قسم عمليات الاندماج والاستحواذ في بنك Dresdner Kleinwort Investment Bank في لندن 2003-2007.
- عضويات مجلس الإدارة:**
- عضو مجلس إدارة شركة سنيورة للصناعات الغذائية 2018 - لغاية تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار 2022 - لغاية تاريخه.
 - عضو لجنة استثمار في ا ب فينتشرز (البنك العربي) (2018-2023).

أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام 2023:

1. محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة - حتى تاريخ 2023/01/15: (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة الإدارة، عضو لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو لجنة التسهيلات حتى تاريخ 2023/01/15

- سنة الميلاد:** 1949
- الشهادة العلمية:**
- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إنجلترا عام 1974.
- الخبرات العملية:**
- رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة شركات حمودة لغاية تاريخه.
 - من رجال الأعمال في الصناعة والتجارة والاستثمار منذ عام 1975 - لغاية تاريخه.
 - موظف في بنك جريندلز حتى نهاية عام 1974.
 - عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين - شركة مساهمة عامة حتى عام 1997.
 - رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها - شركة مساهمة عامة حالياً.



2. رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني - حتى تاريخ 2023/04/23: (عضو غير تنفيذي، مستقل) انتهت استقلاليته في تاريخ 2023/04/23

رئيس لجنة الترشيح والمكافآت، عضو لجنة الحاكمية المؤسسية وعضو لجنة التدقيق حتى تاريخ 2023/04/23

- سنة الميلاد:** 1940
- الشهادة العلمية:**
- حاصل على الماجستير في المحاسبة من جامعة دي بول / شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1973.
 - حائز على عضوية جمعية المحاسبين الأمريكية CPA عام 1975.
 - مؤسس وعضو جمعية المحاسبين والمدققين الأردنيين JCPA عام 1987.
- الخبرات العملية:**
- الشريك المسؤول في شركة آرثر أندرسن وشركاهم - 1980-2002.
 - الشريك المسؤول في شركة دجاني وعلاء الدين - الأردن 1978-1984.
 - رئيس مجلس إدارة شركة المشرق للتأمين - رام الله 2002-2004.
 - رئيس مجلس إدارة شركة قرية أريحا السياحية - أريحا 2002 لغاية تاريخه.
 - عضو مجلس الأمناء - مستشفى العيون - القدس / سانت جون 2002-2006.
 - عضو مجلس أمناء مستشفى القديس يوسف / القدس 2002-2008.
 - عضو في المركز الفلسطيني لتمويل المشاريع الصغيرة - القدس 2004-2008.

3. جلال أنور موسى العجلوني ممثل للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - حتى تاريخ 2023/10/01: (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضو في لجنة التدقيق وعضو لجنة الامتثال حتى تاريخ 2023/10/01

- سنة الميلاد:** 1981
- الشهادة العلمية:**
- حاصل على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2006.
 - حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2003.
 - حاصل على شهادة (CPM) Certified Project Manager عام 2011.
 - حاصل على شهادة (CCA) Certified Credit Analyst عام 2008.
- الخبرات العملية:**
- رئيس قسم الخزينة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي 2018 - لغاية تاريخه.
 - نائب رئيس هيئة مديرين - شركة الضمان للتأجير التمويلي - سابقاً.
 - عضو مجلس إدارة - شركة مصانع الأجواخ الأردنية المساهمة المحدودة حتى عام 2019.



4. محمد التبانى علي الاجدل ممثل للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية حتى تاريخ 2023/08/20: (عضو غير تنفيذي – غير مستقل)

عضو لجنة الامتثال وعضو لجنة التسهيلات

سنة الميلاد: 1974

الشهادة العلمية:

بكالوريوس اقتصاد جامعة طرابلس 1997.

- الخبرات العملية:
- مدير مكتب رئيس مجلس إدارة والمدير التنفيذي للمؤسسة الليبية 2019.
 - عضو مجلس إدارة شركة 6 أكتوبر للمشروعات الزراعية 2021.
 - عضو هيئة المديرين شركة الإسكان للاستثمارات السياحية والعقارية 2016 - 2018.
 - مستشار رئيس الوزراء لشؤون الاستثمار 2015 - 2016.
 - مستشار رئيس مجلس الإدارة المؤسسة الليبية للاستثمار 2015 - 2018.
 - عضو اللجنة الاستثمارية الشركة الادخارية للاستثمارات والتنمية العمرانية 2012 - لغاية تاريخه.
 - مدير إدارة المساهمات والتقييم المؤسسة الليبية للاستثمار من 2019 - لغاية تاريخه.

5. رنا جميل سعيد عبادي - حتى تاريخ 2023/12/29: (عضو غير تنفيذي، مستقل) انتهت استقلاليتها في تاريخ 2023/12/28

رئيس لجنة التدقيق، عضو في لجنة المخاطر وعضو لجنة الحوكمة المؤسسية حتى تاريخ 2023/12/29

سنة الميلاد: 1966

الشهادة العلمية:

حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية 1998

- الخبرات العملية:
- مستشار مالي ومستشار التحول الرقمي لمجموعة شركات عز العرب 2018 - لغاية تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة اوراسكوم المالية القابضة 2021 - لغاية تاريخه.
 - شغلت عدة مناصب في مجموعة اوراسكوم وأورنج:
 - نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العلاقات الحكومية والمبيعات بالجملة 2012-2017.
 - نائب الرئيس التنفيذي للجودة والدعم المؤسسي 2009/4 - 2011/12.
 - نائب الرئيس التنفيذي للتطوير 2007/1 - 2009/4.
 - المدير المالي التنفيذي 2002/6 - 2006/12.
 - مدير مالي للشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك) للأعوام 1995 - 1997.
 - مدقق رئيسي لدى سابا وشركاه للأعوام 1988 - 1995.
 - عضو مجلس إدارة – الشركة الدولية للتأجير التمويلي – جمهورية مصر العربية 2019 لغاية تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة – الشركة الدولية للتمويل – جمهورية مصر العربية 2019 – لغاية تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات – وزارة الصناعة والتجارة المصرية 2017 – 2021.
 - لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.



ثالثاً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق
- لجنة الحاكمية المؤسسية
- لجنة المخاطر
- لجنة الامتثال
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
- لجنة التسهيلات
- لجنة الإدارة علماً بأنه تم إلغاء لجنة الإدارة من تاريخ 2023/06/01.

عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس خلال العام 2023:

1. اجتماعات مجلس الإدارة: (7) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات							اسم العضو
12/17	11/26	10/08	08/13	06/18	04/18	02/26	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عصام طليم جريس سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام طليم سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	مغيث غياث منير سخياني
-	-	-	-	-	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني إلى تاريخ 2023/04/23
-	-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / جلال أنور موسى العجلوني إلى تاريخ 2023/10/01
حضور	حضور	حضور	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي السيدة شادن زياد نبيه درويش الحجي من تاريخ 2023/10/01
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي إلى تاريخ 2023/12/29
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد علي عبد الخالق
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية/ موسى الحسن عتيق
-	-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية/ محمد التبان علي الأجل إلى تاريخ 2023/08/20
حضور	حضور	حضور	-	-	-	-	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية/ علي محمود حسن محمد من تاريخ 2023/09/21
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	ناديه العناني من تاريخ 2023/02/05
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	-	-	لنا غانم من تاريخ 2023/05/04

2. لجنة التدقيق: (8) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات (2023)								اسم العضو
12/21	10/29	9/17	07/27	6/20	04/19	03/30	2/14	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
-	-	-	-	-	حضور	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني إلى تاريخ 2023/4/23
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	جلال أنور موسى العجلوني إلى تاريخ 2023/10/01
-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	موسى الحسن عتيق علي
حضور	حضور	-	-	-	-	-	-	علي محمود حسن محمد من تاريخ 2023/09/21
حضور	حضور	-	-	-	-	-	-	شادن الحجي من تاريخ 2023/10/01
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	-	-	-	ناديه العناني من تاريخ 2023/06/18



3. لجنة الحاكمية المؤسسية: اجتماعين

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات		اسم العضو
12/17	6/13	
حضور	حضور	عصام حليم جريس سلفيتي
حضور	حضور	لانا غانم
حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي

4. لجنة إدارة المخاطر: (5) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات					اسم العضو
12/13	09/17	06/14	04/17	03/29	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام حليم سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	ناديا العناني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رنا عبادي

5. لجنة الامتثال: (4) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
09/11	8/9	4/10	02/15	
-	-	-	حضور	رياض الدجاني لغاية 2023/02/26 تم تقديم استقالته 2023/04/23
-	-	-	حضور	رنا جميل سعيد عبادي إلى تاريخ 2023/12/29
حضور	حضور	حضور	-	ناديه العناني من تاريخ 2023/02/05
-	حضور	حضور	حضور	محمد التبان علي الاجدل إلى تاريخ 2023/08/20
-	حضور	حضور	-	جلال العجلوني لغاية 2023/10/01
حضور	-	-	-	شادن الحجي من تاريخ 2023/10/01
حضور	-	-	-	علي حسن

6. لجنة الترشيحات والمكافآت: (4) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
11/23	09/18	02/15	01/10	
حضور	حضور	-	-	لانا يوسف ابراهيم غانم من تاريخ 2023/05/04
-	-	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني إلى تاريخ 2023/04/23
حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
-	-	-	غياب	"محمد نبيل" عبد الهادي محمد حموده إلى تاريخ 2023/01/15
حضور	حضور	حضور	-	عماد عبد الخالق



7. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات: (٤) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
10/18	08/02	07/18	03/20	
حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام حليم السلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	موسى الحسن عتيق علي
حضور	حضور	حضور	حضور	مغيث غياث منير سخييان
حضور	حضور	حضور		لانا يوسف ابراهيم غانم (منذ تاريخ 2023/05/10)

8. لجنة الإدارة: (11) اجتماع

اسم العضو	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده	مغيث غياث منير سخييان منذ تاريخ 2020/2/20	باسم عصام حليم سلفيتي	عماد عبد الخالق
المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات	2023/01/05	حضور	حضور	--
	2023/01/26	حضور	حضور	--
	2023/02/02	--	حضور	--
	2023/02/09	--	حضور	حضور
	2023/03/02	--	حضور	حضور
	2023/03/23	--	حضور	حضور
	2023/03/30	--	حضور	حضور
	2023/04/06	--	حضور	حضور
	2023/04/20	--	حضور	حضور
	2023/05/18	--	حضور	حضور
	2023/05/31	--	حضور	حضور



9. لجنة التسهيلات: (40) اجتماع

اسم العضو	عصام حليم جريس سلفيتي	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده حتى تاريخ 2023/01/15	مغيث غياث منير سختيان	باسم عصام حليم سلفيتي	محمد التبان علي الاجدل	عماد عبد الخالق	موسى الحسن عتيق علي اعتبارا من 2023/10/08
المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات	2023/01/05	حضور	حضور	حضور	حضور	--	--
2023/01/12	حضور	--	حضور	حضور	حضور	--	--
2023/1/26	حضور	--	حضور	حضور	حضور	--	--
2023/02/02	حضور	--	حضور	حضور	حضور	--	--
2023/02/09	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/03/02	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/03/09	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/03/16	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/03/23	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/03/30	حضور	--	غياب	حضور	حضور	حضور	--
2023/04/06	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/04/20	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/05/04	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/05/18	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/05/31	حضور	--	غياب	حضور	حضور	حضور	--
2023/06/11	حضور	--	غياب	حضور	حضور	حضور	--
2023/06/19	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/07/06	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/07/13	حضور	--	غياب	حضور	حضور	حضور	--
2023/07/27	غياب	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/08/03	حضور	--	حضور	غياب	حضور	حضور	--
2023/08/10	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/08/20	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/08/24	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/09/03	غياب	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/09/07	غياب	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/09/14	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	--
2023/09/24	حضور	--	حضور	حضور	--	حضور	--
2023/10/02	حضور	--	حضور	حضور	--	حضور	--
2023/10/05	حضور	--	حضور	حضور	--	حضور	--
2023/10/15	حضور	--	حضور	غياب	--	حضور	حضور
2023/10/19	حضور	--	حضور	حضور	--	حضور	حضور
2023/10/26	حضور	--	حضور	حضور	--	حضور	حضور
2023/11/02	حضور	--	حضور	حضور	--	حضور	حضور
2023/11/09	حضور	--	غياب	حضور	--	حضور	حضور
2023/11/16	حضور	--	حضور	حضور	--	حضور	حضور
2023/11/23	حضور	--	حضور	حضور	--	حضور	غياب
2023/11/30	حضور	--	حضور	غياب	--	حضور	حضور
2023/12/14	حضور	--	غياب	حضور	--	حضور	حضور
2023/12/24	غياب	--	حضور	حضور	--	حضور	حضور

- بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي عام 2023 أربع اجتماعات. وأحد هذه الاجتماعات تم فيه تحقيق شرط الاجتماع مع المدقق الخارجي بدون حضور الإدارة التنفيذية
- يكون مدير تنفيذي دائرة الامتثال هو ضابط ارتباط الحوكمة في البنك.
- تمارس اللجان المهام المناطة بها وفقاً لما جاء في دليل الحوكمة المؤسسية.



رابعاً: المعلومات المتعلقة بالمناصب التنفيذية في البنك وأسماء من يشغلونها

المنصب التنفيذي	الاسم
الرئيس التنفيذي	نادية حلمي حافظ السعيد
*نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الخاصة	ديما مفلح محمد عقل
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات	"محمد غاصب" عبدالله عبدالمجيد حتامه
رئيس الائتمان وإدارة الائتمان	طارق "محمد سعيد" حسن بدوي
رئيس إدارة العمليات المركزية والإدارية	محمد محمود احمد برجاق
رئيس إدارة العمليات المالية	زيد اياد اكرم كمال
رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء	دانيال فواز عوده الشرايحه
رئيس إدارة التدقيق	بشار "محمد خير" عوض عباينة
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	محمود تيسير احمد بدوان
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة	محمود تيسير احمد بدوان
رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والعلاقات الخارجية	فادي "احمد كمال" مرعي مرعي
**رئيس إدارة التكنولوجيا	عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي
رئيس إدارة المخاطر	خالد عبدالمالك محمد عبدالمالك
رئيس إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق	نتالي مازن يوسف النبر
رئيس إدارة الامتثال	تامر واصف "محمد موسى" بركات

* تم تقديم استقالة السيدة ديما مفلح محمد عقل "نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الخاصة" بتاريخ 2023/12/31.

** تم تقديم استقالة السيد عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي "رئيس إدارة التكنولوجيا" بتاريخ 2024/01/01.

عصام طيم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة



الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية



أنشطة البنك الرئيسية:

تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والائتمانية والمالية وعمليات التمويل لقطاعات الأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، بالإضافة إلى فتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء. كما يقوم البنك بقبول الودائع بكافة أنواعها (تحت الطلب، التوفير، لأجل وشهادات الإيداع).

مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد فروع البنك المنتشرة في المملكة لعام 2023 (59) فرعاً بالإضافة إلى وحدة الصرافة المركزية، وحدة صرافة البوليغارد، مستودعات البوندد، والشركات التابعة: (شركة الاتحاد للتأجير التمويلي، شركة الاتحاد للوساطة المالية، شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار وشركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية).

وقد وردت عناوين كل منها بشكل مفصل في نهاية التقرير ضمن (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية) في صفحة (239)

اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين
الإدارة العامة - الشميساني	712	فرع الشميساني	23
فرع جبل عمان	6	فرع دابوق	11
فرع الجاردنز	18	فرع الصويفية	10
فرع شارع مكة	14	فرع الجبيهة	9
فرع سيتي مول	21	فرع ضاحية الباسمين	7
فرع مرج الحمام	8	فرع وسط البلد	5
فرع الوحدات	7	فرع ماركا	12
فرع تاج مول	15	فرع عيرون	15
فرع عيرون الشمالي	5	فرع ام اذينة	13
فرع جو بارك	8	فرع جبل الحسين	7
فرع شارع الرينبو	5	فرع جامعة اربد	7
فرع البيادر	7	فرع الراية	4
فرع الكرك	8	فرع خلدا	12
فرع سحاب	7	فرع طبربور	7
فرع الهاشمي الشمالي	5	فرع مادبا	7
فرع الزرقاء	7	فرع الزرقاء الجديدة	8
فرع الرمثا	6	فرع اربد	7
فرع الحصن	8	فرع العقبة	7
فرع الفحيص	5	فرع العبدلي مول	13
فرع المفرق	7	فرع مجمع عمان الجديد/اربد	12
فرع المقابلين	9	فرع جرش	6
فرع ضاحية الرشيد	8	فرع صويلح	5
فرع أبو علنده	7	فرع المدينة الرياضية	6
فرع مركز الأعمال	4	فرع السلط	6
فرع شفا بدران	9	فرع دابوق 2	5
فرع قرية الصويفية	6	فرع الزرقاء الحرة	7
مكة مول	16	الرصيفة	6
سوق باب المدينة - زرقاء	15	سوق الخضار	6
عجلون	6	فرع اللوييدة	4
ضاحية النخيل	7	فرع النافورة مول - العقبة	8
مستودعات البوندد	5	وحدة البيع المباشر	49
وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني	22	مركز التواصل مع العملاء	113
شركة الاتحاد للوساطة المالية (شركة تابعة)	3	وحدة صرافة البوليغارد	2
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية (شركة تابعة)	4	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي (شركة تابعة)	11
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار (شركة تابعة)	-	المجموع	1,430

لا يوجد فروع للبنك خارج المملكة حتى عام 2023.



حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي كما في 2023/12/31 (104.744) مليون دينار. والذي يمثل رصيد "الممتلكات والمعدات" والبالغ قيمته (76.211) دينار، كما يمثل رصيد الموجودات غير الملموسة والذي يبلغ (28.533) دينار

الشركات التابعة للبنك:

شركة الاتحاد للوساطة المالية:

نوع الشركة:

النشاط الرئيسي للشركة:

رأسمال الشركة:

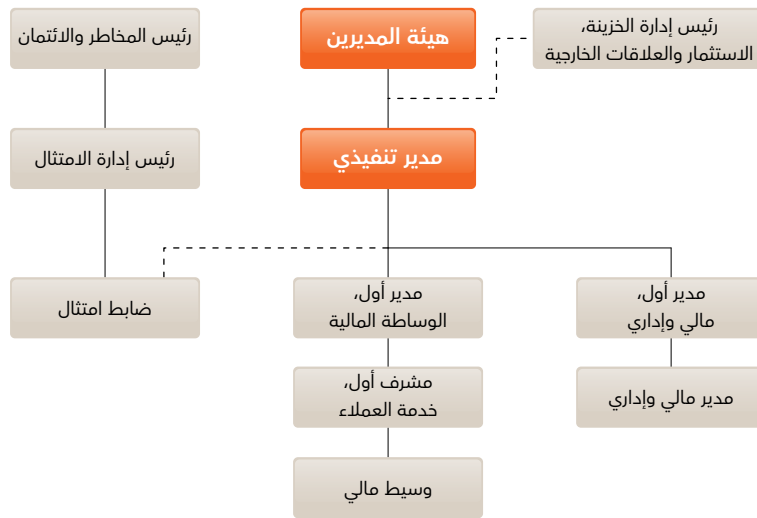
نسبة ملكية البنك للشركة:

عنوان الشركة وعدد موظفيها:

عنوان فروع الشركة وعدد موظفيها:

المشاريع المملوكة للشركة ورؤوس أموالها:

الهيكل التنظيمي للشركة:





شركة الاتحاد للتأجير التمويلي:

نوع الشركة:

النشاط الرئيسي للشركة:

شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست عام 2015. التأجير التمويلي للآليات والسيارات بقصد التملك واستئجار وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ غايات التأجير التمويلي وإقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك ورهن العقارات لتنفيذ غايات التأجير التمويلي وشراء وبيع وتجارة وإستيراد وتصدير المواد والسلع الثابتة من آلات ومعدات وأجهزة وبيعها نقداً أو بالتقسيط أو بطريقة التأجير التمويلي وفتح حسابات للشركة في المصارف والشركات المالية داخل وخارج الأردن لتنفيذ غايات التأجير التمويلي والدخول كشركاء مع الأفراد والشركات التجارية والصناعية والمالية ومع الشركات والمؤسسات التمويلية والبنوك داخل المملكة وخارجها.

12,000,000 دينار أردني.

مملوكة بالكامل للبنك (100%).

شارع مكة - مجمع الغيث. عدد موظفيها (11).

لا يوجد فروع للشركة.

لا يوجد مشاريع مملوكة من قبل الشركة.

رأس المال الشركة:

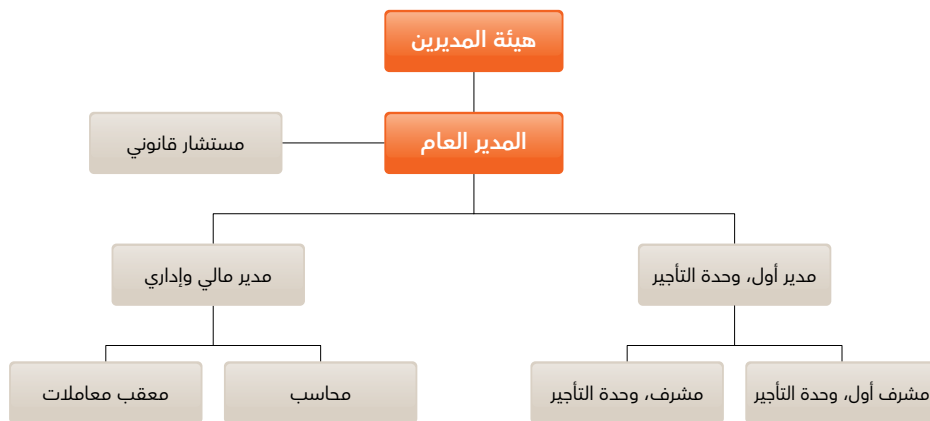
نسبة ملكية البنك للشركة:

عنوان الشركة وعدد موظفيها:

عنوان فروع الشركة وعدد موظفيها:

المشاريع المملوكة للشركة ورؤوس أموالها:

الهيكل التنظيمي للشركة:





شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار:

نوع الشركة:

النشاط الرئيسي للشركة:

رأسمال الشركة:

نسبة ملكية البنك للشركة:

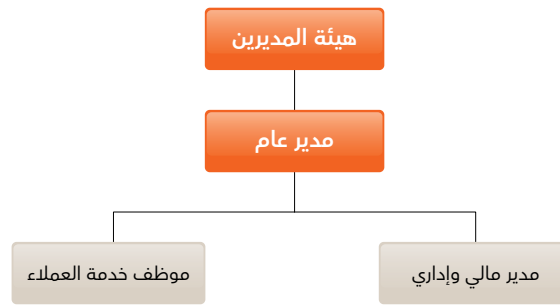
عنوان الشركة وعدد موظفيها:

عنوان فروع الشركة وعدد موظفيها:

المشاريع المملوكة للشركة ورؤوس أموالها:

الهيكل التنظيمي للشركة:

شركة مساهمة خاصة محدودة تأسست عام 2016.
تملك الأسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة من البنوك.
113,039,028 دينار أردني.
يمتلك البنك ما نسبته 58% من رأسمال.
الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد. لا يوجد موظفين في الشركة.
لا يوجد فروع للشركة.
قامت الشركة بشراء حصة مسيطرة في بنك صفوة الإسلامي وبنسبة بلغت (2.4%)
من رأسمالها والبالغ قيمته (100) مليون دينار



شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية:

نوع الشركة:

النشاط الرئيسي للشركة:

رأسمال الشركة:

نسبة ملكية البنك للشركة:

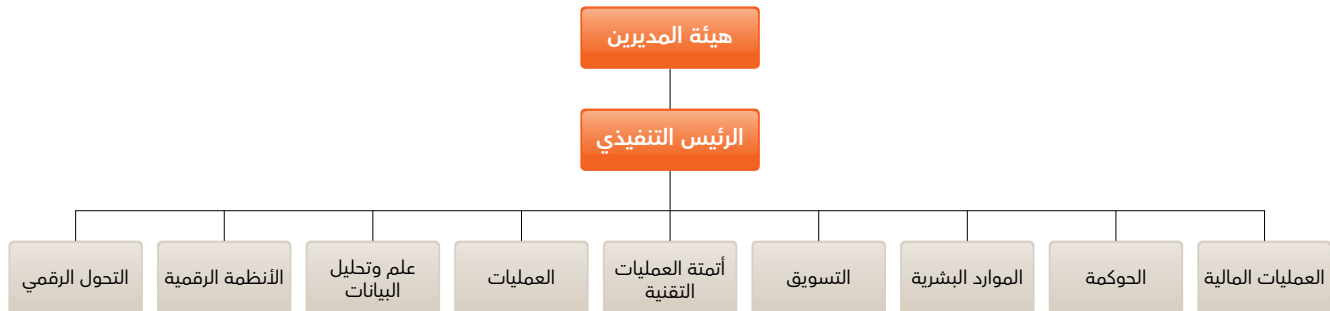
عنوان الشركة وعدد موظفيها:

عنوان فروع الشركة وعدد موظفيها:

المشاريع المملوكة للشركة ورؤوس أموالها:

الهيكل التنظيمي للشركة:

شركة مساهمة خاصة محدودة تأسست عام 2019.
الاستثمار في مجالات التكنولوجيا المالية والتعليم المالي والاشتغال المالي وتصنيع وبيع
أجهزة الاتصالات الإلكترونية والكهربائية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وتصنيع وبرمجة
وإعداد وتطوير وتوريد برامج أو أنظمة أو تطبيقات التكنولوجيا المالية ومستلزماتها
100,000 دينار أردني.
مملوكة بالكامل للبنك (100%).
شارع المدينة الطبية - مجمع الملك حسين للأعمال. عدد موظفيها (4).
لا يوجد فروع للشركة.
لا يوجد مشاريع مملوكة من قبل الشركة.



بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة السابقين والحاليين ونبذة تعريفية عن كل منهم:

ورد ذلك البند ضمن تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة وبشكل مفصل في صفحة (38).



بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية والنبذة التعريفية عن كل منهم:

معالي السيدة نادية حلمي حافظ السعيد

الرئيس التنفيذي

1965

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الإدارية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1992.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.
- دبلوم الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال GRC/المؤسسة الدولية للامتثال International Compliance Association ICA.

الخبرات العملية:

- برنامج استراتيجيات التحول الرقمي – برنامج إنسياد للمدراء التنفيذيين.
- الرئيس التنفيذي - بنك الاتحاد (منذ 2008 ولغاية تاريخه).
- مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد (2007-2008).
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية (2006-2007).
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2004-2006).
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2003-2004).
- مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2002-2003).
- خبرة 10 سنوات في بنك الاتحاد في عدة مناصب آخرها: مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات (1992-2002).

العضويات:

- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي (2015/01/22 – ولغاية تاريخه).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية (2019 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة شركة الاتحاد للاستثمار الإسلامي (2016 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك الأردن (2021/03/20 – ولغاية تاريخه).
- رئيس مجلس إدارة شركة المبادرة لدعم الرواد - Endeavor Jordan, 09/12/2020 – ولغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة الأردنية لضمان القروض (2018/03/28 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني (2021/03/28 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة جمعية ادامة للطاقة والمياه والبيئة. (2022/4/20 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة منتدى الاستراتيجيات الأردني. (2023/5/16 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة التحالف المالي العالمي للمرأة. (2021/6/10 – ولغاية تاريخه).



ديمة مفلح محمد عقل (تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2023/12/31) نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الخاصة

سنة الميلاد: 1968

- **الشهادة العلمية:** حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2001 من جامعة لندن - (Imperial College) في بريطانيا.
- حاصلة على درجة الماجستير في الأسواق المالية عام 1998.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1990.
- **الخبرات العملية:** نائب مدير عام بنك الاتحاد منذ 2012/01.
- مساعد مدير عام بنك الاتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية 2012/01.
- مساعد المدير العام/ مدير إدارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (2005 – 2007).
- رئيس إدارة المخاطر والسياسة الائتمانية في بنك الإسكان (2004 – 2005).
- مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي (1990 – 2004).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية (2009/11/19 – 2022/02/28).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للتأجير التمويلي (2015/01/22 – 2023/02/14).
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي (2017/01/04 – ولغاية تاريخه).

"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

سنة الميلاد: 1971

- **الشهادة العلمية:** حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام 2007.
- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام 1993 من جامعة دمشق.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 1999/06.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (1994-1999).
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات (2017/08/15 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للاستثمار (2018/07/01 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة شركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (2020/02/29 – ولغاية تاريخه).



بشار "محمد خير" عوض عبابنه رئيس إدارة التدقيق الداخلي

سنة الميلاد: 1970

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل عام 1999 من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من الجامعة الأردنية.
- حاصل على عدة شهادات مهنية معتمدة: (CBA – 2008), (Passed Level I CFA- 2003), (ACPA – 1997).
- **الخبرات العملية:** يعمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (2005 – 2008).
- مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (2002 – 2005).
- مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الأردني (1994 – 2002).
- نائب رئيس مجلس إدارة، رئيس اللجنة التنفيذية، رئيس لجنة التدقيق، عضو لجنة الحوكمة وعضو لجنة مكافآت وترشيحات خلال فترة تمثيله لبنك الاتحاد في عضوية مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار من تاريخ (2010/5/11 – 2021/10/5).
- رئيس لجنة التدقيق، عضو لجنة تدقيق في مؤسسة الملك الحسين خلال الفترة من تاريخ (2016/03/17 – 2022/04/20).

طارق "محمد سعيد" حسن بدوي رئيس الائتمان وإدارة الائتمان

سنة الميلاد: 1966

- **الشهادة العلمية:** حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال / محاسبة عام 1995 من الجامعة الأردنية.
- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد وإحصاء عام 1987 من الجامعة الأردنية.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/10.
- عضو مجلس في إدارة شركة الضمان للاستثمار المساهمة العامة ممثلًا عن بنك الاتحاد (2021/10/05 – ولغاية تاريخه).
- عضو هيئة مديري شركة الاتحاد للتأجير التمويلي (2023/02/14 – ولغاية تاريخه).
- بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (2007-2008).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الأردن وفلسطين (2005-2007).
- بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الأردن (2004-2005).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الأردن وفلسطين (1991-2004).



محمد محمود أحمد برباق

رئيس إدارة العمليات المركزية والإدارية

سنة الميلاد: 1972

- الشهادة العلمية:**
 - حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من جامعة عمان الأهلية - الأردن.
 - حاصل على شهادة إعادة هندسة العمليات (Certified Business Process Re-Engineering Practitioner) عام 2005 من معهد (The Mountain Home Institute for Innovative Management – U.S.A).
- الخبرات العملية:**
 - يعمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
 - خبير متخصص في عمليات التجارة الدولية بخبرة تزيد على خمسة وعشرين عاما في مجال تمويل التجارة والعمليات المصرفية.
 - مدير العمليات التجارية (البنك التجاري الأردني) في المملكة الأردنية الهاشمية (2005 – 2008).
 - عمل أيضا لدى كل من البنك العربي في المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الرياض في المملكة العربية السعودية وبنك المال الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1994 - 2005).
 - رئيس اللجنة المصرفية الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية – الأردن (2011/11/19 – ولغاية تاريخه).
 - عضو اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية – باريس (2001 – ولغاية تاريخه).
 - عضو فريق عمل خطابات الضمان المنبثق عن غرفة التجارة الدولية – باريس (2003 – ولغاية تاريخه).
 - عمل عضوا في اللجنة الاستشارية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة رقم 600 المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية – باريس (خلال عام 2004 – ولغاية صدور النشرة في عام 2007).
 - حَكَم في العديد من النزاعات الوثائقية الدولية في مجال عمليات التجارة الدولية (من بداية عام 2005 – وما زال فاعلاً في هذا المجال).

دانيال فواز عوده الشرايحة

رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء

سنة الميلاد: 1977

- الشهادة العلمية:**
 - حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 2000 من جامعة البلقاء التطبيقية.
 - حاصل على شهادة مقيّم رئيسي في أنظمة إدارة الجودة 2005.
 - حاصل على شهادة برنامج إدارة المشاريع 2007.
 - حاصل على شهادة إدارة حل النزاعات، Eastern Mennonite University، امريكا 2009.
 - حاصل على شهادة مدير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية من أكاديمية إدارة الموارد البشرية، البحرين/كينيا 2010.
 - حاصل على شهادة مدرب ومتخصص في الحوار التعليمي من Global Learning Partners كندا عام 2012.
 - حاصل على شهادة متخصصة في الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية من London Business School لندن عام 2014.
 - حاصل على شهادة متخصصة في تطوير الاستراتيجيات في الأعمال من جامعة إنسياد INSEAD سنغافورة عام 2017.
 - إدارة التغيير المؤسسي وإدارة الموارد البشرية، جامعة لندن 2018
 - شهادة متقدمة في إدارة الأعمال من جامعة IE وAUB عام 2019/6-2019/2
- الخبرات العملية:**
 - عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2010/09.
 - مستشار ومدرب معتمد في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة خبرة العملاء لدى عدة شركات ومؤسسات خاصة وحكومية عالمياً ومنظمات غير حكومية (NGO)، 2010-2005.
 - مدير تنفيذي لإدارة خبرة العملاء وإدارة الموارد البشرية/التطوير والتدريب وإدارة المواهب والطاقات لدى شركة زين (2002 – 2010).
 - مهندس كهربائي لدى شركة Setelcom (مجموعة فرانس تيليكوم) (2000 – 2002).



فادي "احمد كمال" مرعي رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والعلاقات الخارجية

سنة الميلاد: 1978

- الشهادة العلمية:
 - حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2016 من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.
 - حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
 - حاصل على رخصة مدير إصدار من هيئة الأوراق المالية عام 2013.
 - حاصل على رخصة مدير استثمار من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
 - حاصل على رخصة مستشار مالي من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- الخبرات العملية:
 - يعمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2002/08.
 - نائب رئيس هيئة المديرين في شركة الاتحاد للوساطة المالية (2022/03/20 – ولغاية تاريخه).
 - رئيس مجلس إدارة شركة التجمعات للمشاريع السياحية م.ع.م. اعتباراً من شهر كانون الأول 2022.
 - عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للصناعات المعدنية والهندسية ذ.م.م (2022/08/06 – ولغاية تاريخه).
 - عضو مجلس إدارة في شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني (2022/11/22 – ولغاية تاريخه).

زيد اياد اكرم كمال رئيس إدارة العمليات المالية

سنة الميلاد: 1980

- الشهادة العلمية:
 - حاصل على Chief Financial Officer Program from Columbia Business School Executive Education عام 2022.
 - حاصل على شهادة (CPA) من جمعية المحاسبين الأمريكية عام 2016.
 - حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال فرعي مالية ومصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- الخبرات العملية:
 - عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04.
 - مدير مالي صندوق الائتمان العسكري (2011-2014).
 - مراقب مالي بنك ستاندرد تشارترد – الأردن (2007-2011).
 - محاسب رئيسي – بنك المال الأردني (2004-2007).
 - مساعد رئيس قسم – بنك القاهرة عمان (2001-2004).

عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي (تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2024/01/01) رئيس إدارة التكنولوجيا

سنة الميلاد: 1982

- الشهادة العلمية:
 - حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة نظم وشبكات الأعمال، جامعة فيلادلفيا عام 2005.
- الخبرات العملية:
 - عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2016/11.
 - مؤسس ومدير تنفيذي للتكنولوجيا في MarkaVIP, 2016-2010.
 - مدير تنفيذي للتكنولوجيا في إزم للإنتاج الإبداعي (2007-2010).
 - مدير التطوير التكنولوجي في Quality Management Systems, Resourcing Services LTD, 2007-2006.



محمود تيسير احمد بدوان رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

سنة الميلاد: 1982

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل عام 2008 من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2004 من جامعة اليرموك.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/07.
- مدير مالي / مستشفى الرشيد (2012-2013).
- رئيس قسم دائره الشركات الصغيرة والمتوسطة / البنك الأهلي الأردني (2007-2012).
- مدير علاقات عملاء - بنك الإسكان للتجارة والتمويل (2004-2007).

نتالي مازن يوسف النبر رئيس إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

سنة الميلاد: 1985

- **الشهادة العلمية:** حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق عام 2007 من جامعة فرانكلن Franklin University في سويسرا.
- تكمل حالياً شهادة ماجستير من جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك (من عام 2022 لغاية تاريخه).
- حاصلة على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من بيت الحوكمة الأردني JioD ومؤسسة التمويل الدولية IFC في عام 2022.
- **الخبرات العملية:** عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/03.
- مديرة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا العقبة (2011 – 2013).
- محللة أبحاث السوق لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2010-2011).
- مسؤولة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2007-2010).

خالد عبد المالك محمد عبد المالك رئيس إدارة المخاطر

سنة الميلاد: 1982

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة الماجستير في إدارة مخاطر الشركات من جامعة سالفورد - بريطانيا- 2007.
- حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل عام 2003 من الجامعة الأردنية.
- **الخبرات العملية:** عضو هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة المالية (2022 – ولغاية تاريخه).
- مدير تنفيذي أول مخاطر الائتمان (2011-2018).
- مدير نماذج المخاطر ونظم المعلومات الإدارية بنك الاتحاد (2010-2011).
- مسؤول في مخاطر السوق - بنك القاهرة عمان (2007-2010).
- ضابط ائتمان - بنك القاهرة عمان (2003-2006).



تامر واصف "محمد موسى" بركات

رئيس إدارة الامتثال

سنة الميلاد: 1986

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA من الجامعة الألمانية الأردنية عام 2012.
- حاصل على درجة البكالوريوس تمويل الجامعة الأردنية عام 2008.
- حاصل على شهادة أخصائي مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب (CAMS) عام 2013.
- حاصل على شهادة أخصائي مكافحة جرائم مالية معتمد (CFCS) عام 2019.
- حاصل على شهادة مدقق إحتيال معتمد (CFE) عام 2019.
- حاصل على شهادة متقدمة في إدارة مخاطر العقوبات الدولية (ICA-Advanced Certificate in Managing Sanctions Risks) عام 2019.
- حاصل على شهادة أساسية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 5 Foundation) عام 2017.
- حاصل على شهادة تطبيقية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 5 Implementation) عام 2018.
- حاصل على شهادة في معيار الإبلاغ الموحد (- Certificate on the Common Reporting Standards (CCRS) عام 2022.
- حاصل على دبلوم متقدم في إدارة الحوكمة والامتثال والمخاطر صادر من منظمة الامتثال الدولية المملكة المتحدة (ICA –Professional Post Graduate Diploma in Governance, Risk and Compliance) عام 2023.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ 2018.
- بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن مدير دائرة الامتثال – (آذار 2016 – أيلول 2018).
- البنك العربي - الأردن: مساعد مدير دائرة الامتثال (آب 2012 - شباط 2016).
- البنك الأهلي الأردني: موظف خدمات تجارية (اعتمادات) (نيسان 2008 – تموز 2012).
- عضو مجلس إدارة في جمعية أخصائيي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمنطقة الشرق وشمال أفريقيا (أيلول 2019 – ولغاية تاريخه).

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5%

اسم المساهم	عدد الأسهم كما في 2023/12/31	النسبة %	الأسهم المرهونة	الجهة المستفيدة	عدد الأسهم كما في 2022/12/31	النسبة %	الأسهم المرهونة	الجهة المستفيدة
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	40,517,203	20.25	-	-	32,413,763	20.3	-	-
RS FINANCE	30,026,998	15.01	26,640,383	البنك الأردني الكويتي	24,021,599	15.01	21,312,307	بنك الإسكان
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	22,056,697	11.02	-	-	17,645,358	11.02	-	-
عصام حليم جريس سلفيتي	14,000,000	7.00	6,973,313	بنك المال الأردني	15,057,886	9.41	8,127,223	بنك المال الأردني
شركة صوت الكنار للاستثمار	12,471,304	6.23	3,600,000	البنك الأردني الكويتي	3,719,158	2.32	-	-
BANQUE BANORIENT FRANCE	11,294,958	5.64	-	-	14,635,967	9.14	-	-
شركة حورية المحيط للاستثمار	11,062,476	5.53	3,600,000	البنك الأردني الكويتي	6,449,981	4.03	-	-



الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية

ورد ذلك البند ضمن تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2023 في صفحة (34).

درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً

لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون (10%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو الإيرادات (المبيعات).

الحماية الحكومية أو الامتيازات التي يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها

- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها التي لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية

لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

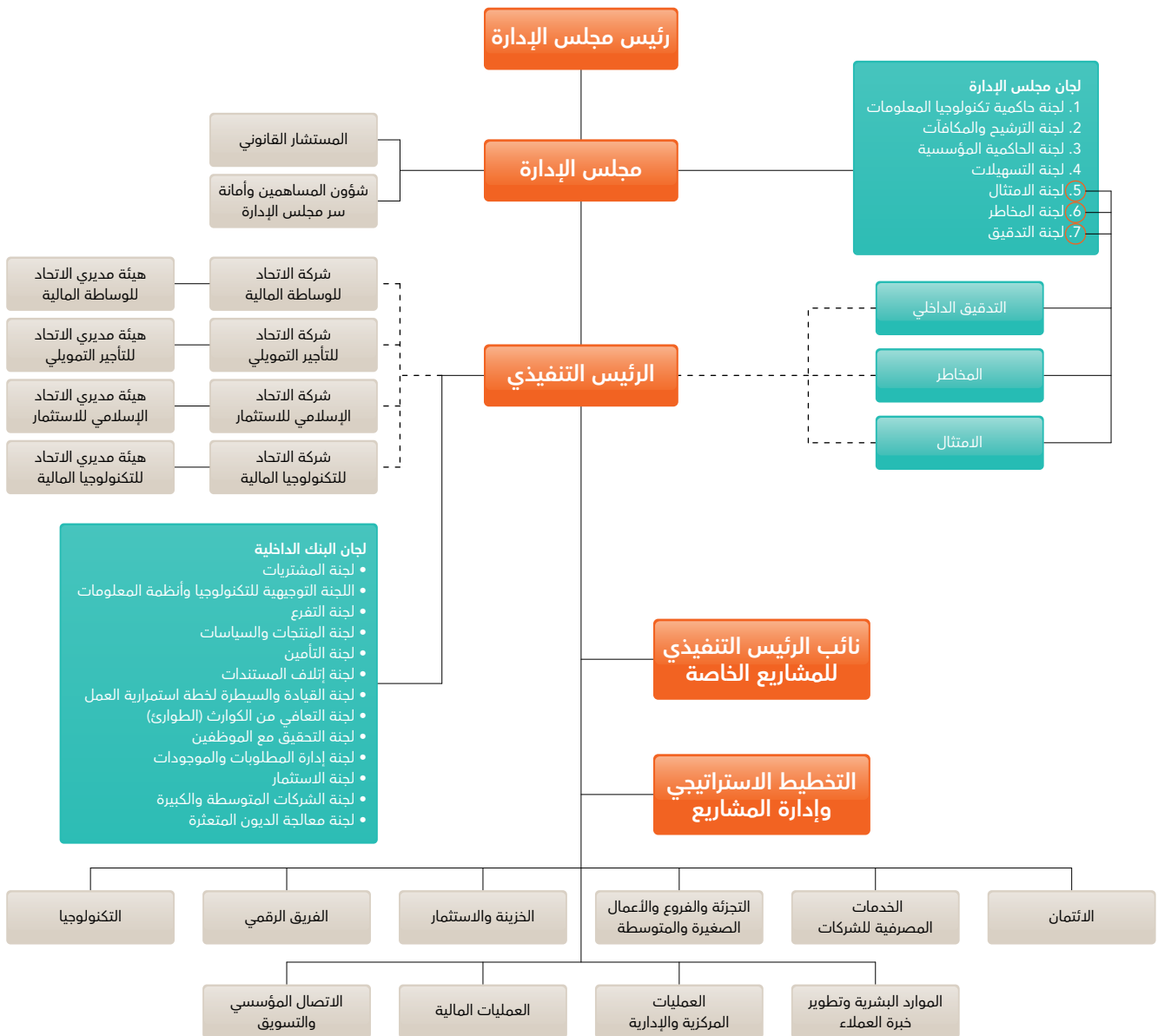
تطبيق معايير الجودة الدولية

حصل البنك على الشهادات:

- معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع PCI DSS Payment Cards Industry.
- شهادة الايزو لإدارة أمن المعلومات ISO/IEC 27001 Information Security Management (معايير الجودة).
- شهادة الايزو لضوابط الأمان السحابية ISO/IEC 27017 Cloud Security Controls (معايير الجودة).



الهيكل التنظيمي للبنك



وردت الهياكل التنظيمية للشركات التابعة في بند الشركات التابعة للبنك في صفحة (53).

عدد الموظفين

بلغ عدد موظفي البنك في نهاية عام 2023 (1,430) موظفاً:

- (1,412) موظفاً في الإدارة العامة والفروع في الأردن.
- (3) موظفين في شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- (11) موظف في شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- (4) موظف في شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.
- لا يوجد موظفين في شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار.



الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	شركة الاتحاد للواسطة المالية	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
دكتوراة	2	—	—	—	—
ماجستير	113	—	1	1	—
دبلوم عالي	27	—	—	—	—
بكالوريوس	1,207	3	9	3	—
دبلوم	13	—	—	—	—
توجيهي	19	—	—	—	—
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون وحراس)	31	—	1	—	—
المجموع	1,412	3	11	4	—

برامج التأهيل والتدريب

إيماناً من البنك بأهمية التطوير وصقل مهارات موظفيه، فقد واصل بنك الاتحاد تحقيق الإنجازات المخطط لها في مجال التدريب لعام 2023 من خلال رفع كفاءة الموظفين في القطاع المصرفي والمالي أكاديمياً ومهنياً من حيث الارتقاء والتنوع في البرامج الأكاديمية والعلمية والتدريبية داخل وخارج المملكة

والجدول التالي يبين تفصيلاً لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرتها البنك لعام 2023:

البيان	عدد المشتركين		الفروع		الإدارة العامة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
دورات محلية	2531	17.5%	1689	19.5%	842	14.6%
دورات خارجية	18	0.1%	1	0.01%	17	0.3%
مركز تدريب داخل البنك	1060	7.4%	751	8.7%	309	5.3%
التدريب الإلكتروني	10690	74%	6181	71.3%	4509	78.1%
شهادات مهنية	138	1%	42	0.5%	96	1.7%
المجموع	14437	100%	8664	100%	5773	100%

وتشمل الدورات المشار إليها أعلاه البرامج التالية وأهمها (الشهادات المهنية المتعلقة في الائتمان المصرفي، الدبلوم المهني المتخصص في الائتمالات ومكافحة غسل الأموال، الاستدامة والتمويل الأخضر، إدارة المخاطر والأمن السيبراني، الائتمالات، أساسيات العمل المصرفي ودورات أخرى)

حرصاً من البنك على مواكبة المستجدات العلمية الحديثة في مجال البرامج والشهادات المهنية المختصة حصل (138) موظف من مختلف الدوائر على شهادات مهنية.

تم توفير (251) فرصة تدريبية لطلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، وذلك انطلاقاً من سياسة البنك الرامية إلى خدمة المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الكوادر لتغطية شواغر عدة في البنك إذا استدعى الأمر إلى ذلك

الجامعات والمؤسسات	عدد الطلاب المتدربين
جامعات	122
مدارس	102
برنامج شروق	20
تدريب من أجل التوظيف	7
المجموع	251



المخاطر التي يتعرض لها البنك:

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقترض بسداد المبالغ المستحقة من أصل الدين أو/والفوائد والعمولات المترتبة عليه. وللد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الاتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقراره وسلامته، مثل استراتيجية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية ولضمان ذلك تعمل إدارة مخاطر التركزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية للقطاعات الاقتصادية، المناطق الجغرافية، التصنيفات الائتمانية والمنتجات. كما يستخدم البنك أدوات لقياس مخاطر الائتمان للتأكد من عدم تعرضه لمخاطر غير محسوبة ويستخدم هذه الأدوات للتعرف المبكر على أي تراجع في مخاطر المحفظة ويهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع ضاغطة وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه المخاطر أو لتخفيف آثارها.

مخاطر السوق

هي المخاطر المتعلقة بالتغير في قيمة الأرباح والخسائر، التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية أو التغير في مستويات السيولة نتيجة التغير في أسعار الفائدة، أسعار الصرف أو أسعار الأصول المالية، أو كنتيجة للظروف الاقتصادية المعاكسة. لإدارة هذه المخاطر، يتبع البنك سياسة متحفظة تمارس أعمالها عن طريق مكتب وسطي وإدارة مستقلة لإدارة مخاطر السوق، وذلك وفقاً لسقوف وسياسات وضعت حسب أفضل الممارسات العالمية، ومعتمدة من قبل مجلس إدارة بنك الاتحاد. أهم هذه المخاطر تتمثل في:

1. مخاطر أسعار الفائدة

وتتمثل الخسائر المتوقعة نتيجة التقلبات في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق المالية، إذ يؤدي هذا التغير إلى تغير في أسعار المنتجات والأصول المالية وتقييمها كذلك، مما يؤثر سلباً على إيرادات البنك أو القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. بالإضافة لذلك، تنشأ هذه المخاطر بسبب عدم المواءمة في تواريخ إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات، والتي تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بإدارتها بشكل دوري عن طريق تقارير الفجوة التسعيرية والسقوف المتعلقة بها.

2. مخاطر السيولة

تمثل المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل خاصة تجاه المودعين بالموعد والتكلفة المقبولين، وذلك نتيجة للتركيزات أو الاستثمارات طويلة الأجل. لتفادي هذه المخاطر يقوم البنك بتخطيط السيولة عن طريق إدارة الاحتياطات القانونية والذاتية للتأكد من الالتزام بالمطلوبات الرقابية والسياسات الداخلية، ومن ثم عن طريق الإدارة الاستراتيجية لاحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة. بالإضافة لذلك، تراعي استراتيجية إدارة السيولة تنويع مصادر الأموال، واعتماد خطة طوارئ للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تعد إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر الكلية في البنك، والذي يهدف إلى تعزيز وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية. حيث يتم تحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها وتحديد طرق الاستجابة لها في كافة العمليات والمنتجات للتمكن من إدارتها بشكل فعال وبما يمكن البنك من تحقيق أهدافه مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر التشغيلية. حيث يتم مراقبة مستويات التعرض مع الحدود المقبولة بالاستناد على وثيقة المخاطر المقبولة لدى البنك

وقد اعتمدت إدارة المخاطر على أكثر من آلية لإدارة هذه المخاطر وأولها هو تقييم الإجراءات الرقابية ذاتياً CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية للتحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات في إدارة المخاطر المرتبطة بها.



كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكّن متخذي القرار من تحديد الأحداث غير المرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

هذا بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأن عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية - وأي آثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة

مخاطر الامتثال

يطلق عليها أيضاً مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة.

يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتثال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة الإدارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الإجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال بالإضافة إلى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتثال.

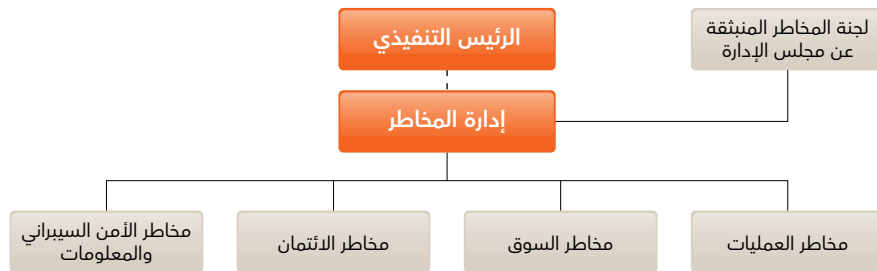
وبالإضافة إلى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية يعتمد البنك على سياسات وإجراءات داخلية ضمن إطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية والتي تتم مراجعتها بشكل دوري.

مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني على استخدام كافة الوسائل والأدوات والإجراءات المتاحة دولياً وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات، الشبكات وأجهزة البنك من المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معنيين بها أو غير مصرح لهم بالإطلاع، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

وتقوم الدائرة بتطوير سياسات ومعايير وإجراءات لأمن المعلومات والأمن السيبراني حسب أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية أصول البنك، كما تقوم بتحديث وتطوير أفضل الخطط الكفيلة باستمرارية العمل أثناء الكوارث والأزمات لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملائه بالإضافة إلى مراقبة الامتثال لمعايير أمن المعلومات بالاعتماد على أحدث التقنيات والأنظمة.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر



أنشطة وإنجازات البنك

تم بيان إنجازات البنك ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2023) بشكل مفصل وكذلك (إنجازات عام 2023) في صفحة (14 و 29).

كما ورد بند الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2023 في صفحة (21).



الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة وممارسة نشاطات لا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة الحالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي، كما لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي

السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين خلال (2019 – 2023)

السنة	2023	2022	2021	2020	2019
الأرباح المحققة	57,737,275	43,800,423	41,425,295	30,044,044	38,016,223
الأرباح النقدية الموزعة	-	16,000,000	16,000,000	16,000,000	-
الأرباح المقترحة توزيعها	20,000,000	-	-	-	-
حقوق الملكية – مساهمي البنك	478,812,313	453,046,660	428,011,954	407,955,721	387,273,066

أسعار أسهم البنك خلال (2019 – 2023)

السنة	2023	2022	2021	2020	2019
السعر	دينار 1.830	دينار 1.950	دينار 1.750	دينار 1.560	دينار 1.608

تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام 2023

تم بيان ذلك البند بشكل مفصل ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2023) وبشكل مفصل في صفحة (29).

التطورات المستقبلية الهامة للبنك

تم بيان التطورات المستقبلية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ضمن نموذج أعمالنا واستراتيجيتنا في صفحة (12).

مقدار أتعاب مدققي حسابات البنك والشركات التابعة

بلغت أتعاب مدققي الحسابات لعام 2023 بما فيها ضريبة المبيعات وعلى النحو التالي:

البيان	أتعاب تدقيق الحسابات	أتعاب الخدمات المقدمة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
بنك الاتحاد	149,060	-
شركة الاتحاد للوساطة المالية	4,640	2,320
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	5,220	2,320
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	3,480	-
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	6,960	-
المجموع	169,360	4,640



بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

الاسم	تاريخ التعيين	جنسية العضو	كما في عام 2023				كما في عام 2022			
			المجموع	أقاربه	ممثل العضو	عضو مجلس الإدارة	المجموع	أقاربه	ممثل العضو	عضو مجلس الإدارة
عصام حليم جريس سلفيتي	2020/02/20	أردني	14,000,000				15,057,886			
سامية سليمان يوسف سكر (زوجته)	-	أردنية		3,755,156		17,755,156		3,004,125		18,062,011
باسم عصام سلفيتي	2020/02/20	أردني	1,094,056	-	-	1,094,056	875,245	-	-	875,245
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو)	2020/02/20	ليبية	40,517,203	-	-	40,517,203	32,413,763	-	-	
ويمثلها: موسى الحسن عتيق علي في المقعد الأول	-	ليبي	-	-	-	-	-	-	-	
السيد علي محمود حسن محمد منفي المقعد الثاني	-	ليبي	-	-	-	-	-	-	-	
من تاريخ: 2023/09/21										
محمد التبان علي الاجدل	-	ليبي	-	-	-	40,517,203	32,413,763	-	-	
إلى تاريخ: 2023/08/20										
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها:	2020/02/20	أردنية	22,056,697	-	-		17,645,358	-	-	
شادن الحجي من تاريخ: 2023/10/01		أردنية								
جلال أنور موسى العجلوني إلى تاريخ: 2023/10/01		أردني				22,056,697	17,645,358			
عماد محمد علي عبد الخالق	2020/02/20	ألمانية	5,367			5,367	4,294			4,294
مغيث غياث منير سحتيان	2020/02/20	أردني	20,821			20,821	16,657			16,657
رنا جميل سعيد عبادي إلى تاريخ 2023/12/29	2020/02/20	أردنية	6,400	-	-	6,400	5,120	-	-	5,120
رياض عبد المحسن طاهر الدجاني إلى تاريخ 2023/04/23	2020/02/20	أردني	35,050	-	-	35,050	28,040	-	-	28,040
جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور	2020/02/20	أردني	63,900	-	-	63,900	51,120	-	-	51,120
ناديه احمد عبد المحسن العناني من تاريخ 2023/02/05	2023/02/05	أردني	5,000	-	-	5,000	-	-	-	-
لانا يوسف ابراهيم غانم من تاريخ 2023/05/04	2023/05/04	أردني	5000	-	-	5000	-	-	-	-
محمد نبيل عبد الهادي حموده إلى تاريخ 2023/01/15	2020/02/20	أردني	1,271,578	-	-	1,271,578	1,158,907	-	-	1,158,907

- لا يوجد أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.
- لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة.
- لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة.



بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم كما في عام 2023			عدد الأسهم كما في عام 2022		
		الموظف	أقاربه	المجموع	الموظف	أقاربه	المجموع
نادية حلمي حافظ السعيد	أردنية	1,000,632	-	1,000,632	760,973	-	760,973
دانيال فواز عوده الشرايحة	أردني	183,085	-	183,085	127,150	-	127,150
* عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي إلى تاريخ 2023/12/31	أردني	564,342	-	564,342	433,786	-	433,786
** ديمة مفلح محمد عقل إلى تاريخ: 2023/12/31	أردنية	70,802	-	70,802	48,506	-	48,506
"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة	أردني	61,489	-	61,489	40,000	-	40,000
بشار "محمد خير" عوض عباينة	أردني	35,102	-	35,102	22,776	-	22,776
طارق "محمد سعيد" حسن بدوي	أردني	34,577	-	34,577	22,558	-	22,558
محمد محمود احمد برباق ياسمين احمد محمد الصفدي (زوجته)	أردني أردنية	35,907 -	- 1,763	- 37,670	23,420 -	- -	- 23,420
فادي "احمد كمال" مرعي مرعي	أردني	104,667	-	104,667	76,639	-	76,639
زيد إباد اكرم كمال	أردني	29,650	-	29,650	18,539	-	18,539
نتالي مازن يوسف النبر	أردنية	20,973	-	20,973	13,261	-	13,261
محمود تيسير احمد بدوان	أردني	37,061	-	37,061	22,769	-	22,769
خالد عبد المالك محمد عبد المالك	أردني	20,426	-	20,426	11,035	-	11,035
تامر واصف "محمد موسى" بركات	أردني	14,288	-	14,288	7,966	-	7,966

* تم تقديم استقالة عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي "رئيس إدارة التكنولوجيا" بتاريخ 2024/01/01.

** تم تقديم استقالة السيدة ديمة مفلح محمد عقل "نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الخاصة" بتاريخ 2023/12/31.

- لا يوجد أي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.

- لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لموظفي الإدارة التنفيذية العليا.

- لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب موظفي الإدارة التنفيذية العليا.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2023

البيان	المنصب	عقد ثابت	بدل التنقلات	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد عصام حليم جريس سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	515,135	36,000	525,000	-	1,076,135
السيد باسم عصام حليم سلفيتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	89,500	5,000	-	94,500
السيد "محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة لغاية تاريخ 2023/01/15	عضو مجلس إدارة	-	4,000	5,000	-	9,000
السادة مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي	عضو مجلس إدارة	-	41,750	5,000	-	46,750
السيد مغيث غياث منير سخيان	عضو مجلس إدارة	-	54,500	5,000	-	59,500
السيد عماد محمد علي عبد الخالق	عضو مجلس إدارة	-	57,000	5,000	6,380	68,380
السيد رياض عبد المحسن طاهر الدجاني لغاية تاريخ 2023/04/23	عضو مجلس إدارة	-	16,500	5,000	-	21,500
السيدة رنا جميل سعيد عبادي لغاية تاريخ 2023/12/29	عضو مجلس إدارة	-	46,750	5,000	8,532	60,282
السيد جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور	عضو مجلس إدارة	-	47,250	5,000	13,812	66,062
السيد امجد سمير محمد أبو راوي لغاية 2022/11/20	عضو مجلس إدارة	-	-	5,000	-	5,000
السيد فوزي مصباح علي أبو خزام لغاية 2022/11/20	عضو مجلس إدارة	-	-	5,000	-	5,000
السيد موسى الحسن عتيق علي	عضو مجلس إدارة	-	41,000	-	3,700	44,700
السيد محمد التبان علي الاجدل لغاية تاريخ 2023/08/20	عضو مجلس إدارة	-	39,000	-	4,771	43,771
نادية احمد عبد المحسن العناني اعتبارا من تاريخ 2023/02/05	عضو مجلس إدارة	-	36,750	-	-	36,750
لانا يوسف إبراهيم غانم اعتبارا من تاريخ 2023/05/04	عضو مجلس إدارة	-	27,500	-	-	27,500
علي محمود حسن محمد اعتبارا من 2023/09/21	عضو مجلس إدارة	-	9,500	-	3,000	12,500
المجموع		515,135	547,000	575,000	40,195	1,677,330

* لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة غير ما ورد أعلاه.



المزايا والمكافآت التي تتمتع بها الإدارة التنفيذية العليا عن عام 2023

البيان	المكتب	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	مكافآت المدفوعة خلال عام 2023	مكافآت المدفوعة خلال عام 2022 غير المالية (أسهم المدفوعة خلال عام 2023	سفر وإقامة	إجمالي المزايا السنوية
السيدة نادية حلمي حافظ السعيد	الرئيس التنفيذي	336,000	-	300,000	75,000	-	711,000
* ديمة مفلح محمد عقل	نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الخاصة	184,884	-	92,000	23,000	-	299,884
"محمد غاصب" عبدالله عبد المجيد حتاملة	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات	184,000	-	79,520	19,880	-	283,400
بشار "محمد خير" عوض عباينة	رئيس إدارة التدقيق	155,200	-	60,000	15,000	-	230,200
طارق "محمد سعيد" حسن بدوي	رئيس الائتمان وإدارة الائتمان	160,000	-	57,720	14,430	-	232,150
محمد محمود احمد برباق	رئيس إدارة العمليات المركزية والادارية	171,200	-	60,000	15,000	-	246,200
فادي "احمد كمال" مرعي مرعي	رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والعلاقات الخارجية	172,000	-	74,840	18,710	-	265,550
دانيال فواز عوده شرايحة	رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء	228,350	-	58,500	14,625	-	301,475
زيد اباد اكرم كمال	رئيس إدارة العمليات المالية	144,000	-	58,590	14,648	-	217,238
محمود تيسير احمد بدوان	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة	172,000	-	77,800	19,450	-	269,250
نتالي مازن يوسف النبر	رئيس إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق	124,000	-	39,780	9,945	-	173,725
** عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي	رئيس إدارة التكنولوجيا	248,000	-	200,000	50,000	-	498,000
خالد عبد المالك محمد عبد المالك	رئيس إدارة المخاطر	124,000	-	60,000	15,000	-	199,000
تامر واصف "محمد موسى" بركات	رئيس إدارة الامتثال	112,000	-	39,180	9,795	-	160,975
المجموع		2,515,634	-	1,257,930	314,483	-	4,088,047

- قام البنك ببناء مخصص بمبلغ (4,390,000) دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن عام 2023 ليتم دفعها في عام 2024 حسب موافقة مجلس الإدارة وحال الانتهاء من تقييم أداء الموظفين.
- كما يقوم البنك بتوفير المزايا التالية لأعضاء الإدارة التنفيذية (رئيس مجلس الإدارة، المدير العام، والمدير العام ومساعد المدير العام):
 - سيارة للاستخدام متضمنة كامل مصاريفها.
 - خط هاتف خلوي بما في ذلك الجهاز.
- لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها للإدارة التنفيذية العليا غير ما ورد أعلاه.
- * تم تقديم استقالة السيدة ديمة عقل بتاريخ 2023/12/31.
- ** تم تقديم استقالة السيد عامر أبو ليلي بتاريخ 2023/1/1.

التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

تم ذكر هذا البند ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية لعام 2023 في صفحة (28).

العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي (المدير العام) أو أي موظف في البنك أو أقاربهم

لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي (المدير العام) أو أي موظف في البنك أو أقاربهم. باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (43) بالبيانات المالية وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية

مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي

تم ذكر هذا البند ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية لعام 2023 في صفحة (22).



بيانات إضافية بموجب تعليمات الإفصاح

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 1%

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2023/12/31	نسبة المساهمة في رأسمال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة %	جهة الرهن
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	الليبية	40,517,203	20.25	LIA LIBIAN INVESTMENT AUTHORITY والحكومة الليبية	-	-	-
RS FINANCE	جزر كايمان	30,026,998	15.01	Raja'l Salfiti Holding 100% - TRHS Holding 25% ownership (Tareq Rajai Salfiti) 100% - ZRS Holding 25% ownership (Zaid Rajai Salfiti) 100% - FRS Holding 25% ownership (Faisal Rajai Salfiti) 100% - DRS Holding 12.5% ownership (Dina Rajai Salfiti) 100% - SRHS Holding 12.5% ownership (Samia Farah issa Fraih) 100%	26,640,383	88.72	البنك الأردني الكويتي
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	22,056,697	11.02	نفسه	-	-	-
عصام حلیم جريس سلفيتي	الأردنية	14,000,000	7.00	نفسه	6,973,313	49.80	بنك المال الأردني
شركة صوت الكنار للاستثمار	الأردنية	12,471,304	6.23	1. عصام حلیم سلفيتي 20% 2. نديم عصام سلفيتي 20% 3. باسم عصام سلفيتي 20% 4. وسيم عصام سلفيتي 20% 5. سامية سليمان السكر 20%	3,600,000	28.86	البنك الأردني الكويتي
BANQUE BANORIENT FRANCE	الفرنسية	11,294,958	5.64	فرع من فروع بنك لبنان والمهجر فرع في فرنسا المساهمين في إدارة بنك لبنان والمهجر: - Bank of NEWYORK 34.37% - Rest Shareholders 26.19% - Banorabe S.A SPF 18.73% - Azhari Family (7.53%) - Chaker - Family (4.83%) - Saade Family 2.55% - Jaroudi Family 2.17% - Actionnaires- Unis 1.83% - Khoury Family 1.8%	-	-	-
شركة حورية المحيط للاستثمار	الأردنية	11,062,476	5.53	شركة أردنية والشركاء فيها والذين يمثلون كما هو مبين أدناه: طارق رجائي حلیم سلفيتي (25%) فيصل رجائي حلیم سلفيتي (25%) زيد رجائي حلیم سلفيتي (25%) دينا رجائي حلیم سلفيتي (12.50%) سامية فرح عيسى فريح (12.50%)	3,600,000	32.54	البنك الأردني الكويتي
وداد أيوب عوده الله الخوري	الأردنية	5,590,375	2.79	نفسه	-	-	-
صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد	الأردنية	4,824,268	2.41	موظفي بنك الاتحاد	-	-	-



الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

اسم المساهم	الجنسية	عدد الاسهم كما في 2023/12/31	نسبة المساهمة في رأسمال %	المستفيد النهائي	عدد الاسهم المرهونة	نسبة الاسهم المرهونة من إجمالي المساهمة %	جهة الرهن
الشركة المركزية للتجارة والمركبات	الأردنية	4,402,458	2.20	شركة أردنية واهم الشركاء والذين يمثلون فيها كما هو مبين أدناه: إبراهيم اميل حداد (20%) عمر معتصم إسماعيل البليسي (7.5%) طارق معتصم إسماعيل البليسي (7.5%) نبيل اميل حداد (20%) نهاد اميل حداد (20%) جورج اميل حداد (20%)	-	-	-
سامية سليمان يوسف سكر	الأردنية	3,755,156	1.87	نفسه	-	-	-
سامية حليم جريس سلفيتي	الأردنية	2,359,703	1.17	نفسه	-	-	-
رمزي رؤوف جريس سلفيتي	الأردنية	2,209,508	1.10	نفسه	-	-	-

التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة

اسم العضو/ المجموعة	التسهيلات الائتمانية (بالدينار الأردني)		المجموع
	المباشرة	غير المباشرة	
مجموعة عصام حليم سلفيتي وباسم عصام حليم سلفيتي:			
شركة أبو علندا لإدارة المشاريع العقارية	31,500	10,000	41,500
شركة متاجر عمان لإدارة المشاريع العقارية	45,175	10,000	55,175
طارق رجائي حليم سلفيتي	5,409	-	5,409
فيصل رجائي حليم سلفيتي	206	-	206
زيد رجائي حليم سلفيتي	25,616	-	25,616
عمر بولص يوسف الزعمرط وفيصل رجائي حليم سلفيتي واسامة عصام جابر	-	1,914,300	1,914,300
عمر أسامة حليم سلفيتي	91	-	91
Al Kasra for Trading Marketing Co.	276,560	76,212	352,772
شركة الرئيس للاستيراد والتصدير	-	2,375,150	2,375,150
سامية فرح عيسى فريح	146,804	-	146,804
شركة الاتحاد للتسويق	1,713,894	53,849	1,767,743
فيصل رجائي سلفيتي وعمر بولص الزعمرط	1,312,832	-	1,312,832
ازابيل جورج نقولا أبو خضر	1,616	-	1,616
Comprehensive land Dev and INV Com	-	3,760	3,760
جورج نقولا جورج أبو خضر	5,115	-	5,115
Nasco Automotive FZE	-	20,000	20,000
Jordan Turkey Investment Co. Free Zone under liquidation	238,584	-	238,584
Munich Telecommunication Services	-	277,750	277,750
شركة الخليج لتجارة السيارات	24	351,269	351,293
Jordan River Motors	293,784	108,556	402,340
شركة يوسف الزعمرط وعمر سلفيتي	480,075	-	480,075
Global Brands Company	591,816	4,729	596,545
Fantastic Foods Company For The Management Of Touristic Projects	744,845	8,500	753,345
سامية حليم جريس سلفيتي	1,680,162	-	1,680,162
Motor Vehicle Trading Company	1,513,744	932,857	2,446,601
Arab Group for Chemical Products Co. LTD	2,810,500	-	2,810,500
The Leading Vehicles Co.	3,696,109	4,198,504	7,894,613
نقولا جورج نقولا أبو خضر	9,608,301	-	9,608,301
مجموعة مغيث غياث سختيان:			
Microfund for Women	602,550		602,550



اسم العضو / المجموعة	التسهيلات الائتمانية (بالدينار الأردني)		المجموع
	المباشرة	غير المباشرة	
مجموعة عماد عبد الخالق:			
عالية محمد علي عبد الخالق	107,703		107,703
علي محمد علي عبد الخالق	17,047		17,047
Eskadenia Software	2,595,695	24,665	2,620,360
مجموعة جبرا رجا يعقوب غندور			
رجا جبرا رجا يعقوب غندور	50	-	50
رولا رجا جبرا غندور	741	-	741
زينة جبرا رجا يعقوب غندور	1,341	-	1,341

سياسة منح المكافآت

توضح سياسة الزيادات السنوية والمكافآت ممارسة البنك فيما يتعلق بهذا الخصوص بما يضمن العدالة الداخلية والمحافظة على الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية ذوي الأداء المتميز ومكافأته، وجذب أفضل الخبرات والمهارات المتواجدة في السوق البنكي.

تنطبق المكافآت والزيادات السنوية على الموظفين الذين تم تعيينهم في أو قبل الثلاثين من حزيران من العام الذي تم التقييم بناءً عليه، ويتم احتساب المكافأة والزيادة نسبةً وتناسب من تاريخ التعيين لمن لم يكمل سنة كاملة في البنك، أما في حالة التعيين بعد الثلاثين من حزيران فيتم استثنائهم من الزيادة والمكافأة

ترتبط نسبة الزيادة السنوية للموظفين (إن وجدت) بمقدار الأرباح السنوية للبنك وأداء البنك مقارنة بالموازنة التقديرية ومعدل التضخم وتقييم أداء الموظفين بالإضافة إلى الدراسات المسحية للرواتب ونتائج المسح السنوي الذي يقارن نسب الزيادات الممنوحة للموظفين في القطاع المصرفي ويتم اعتمادها من لجنة الترشيح والمكافآت

ترتبط المكافأة السنوية لكل موظف بإنتاجيته وحسن الأداء وتحقيق الأهداف والتعامل مع زملائه ومع عملاء البنك في ضوء الأسس العامة التي تقررها لجنة الترشيح والمكافآت لجميع الموظفين في ضوء أداء البنك والسوق والموظفين، بحيث تكون المكافآت السنوية على شكل نسبة أو مضاعفات من الرواتب الشهرية الإجمالية أو مبالغ مقطوعة.

يتم منح الزيادات والمكافآت السنوية بعد الإنتهاء من عملية تقييم الأداء السنوي، وتتم مراجعة وتقييم أداء الموظفين مع نهاية كل عام وتكون الزيادات أو التعديلات سارية المفعول اعتباراً من شهر نيسان أو حسب ما يُقر من الإدارة العليا

هذا، أيضاً يتم دفع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية (ومن ضمنهم الرئيس التنفيذي) المرتبطة بالأداء على شكل مكافآت مؤجلة تماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمكافآت المالية للإداريين.

سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعية والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود أي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب الالتزام بقانون العمل الأردني وقانون البنوك والأحكام الواردة في نظام موظفي بنك الاتحاد (وأي تعديل يطرأ على أي منها) بالنسبة لإجراءات التعيين وأية قوانين ذات علاقة.
- يجب الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك (وأي تعديل يطرأ عليها) وذلك في مجال التعيينات والاستقالة والاحلال.



- يجب على إدارة الموارد البشرية – قسم التعيين والاستقطاب وعند تعيين أي موظف في البنك الالتزام بما يلي:
 - أن يكون أردني الجنسية.
 - في حال كان غير أردني الجنسية ويحتاجه البنك بما يتماشى مع قانون العمل الساري ومتطلبات البنك المركزي وحاصل على موافقة وزارة العمل.
 - قد أتم السنة الثامنة عشر من العمر.
 - التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً بجناية أو جنة مخلة بالشرف.
 - التأكد من أن الموظف لائقاً صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
 - حائزاً على شهادة جامعية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما عدا بعض الوظائف غير المصنفة حيث يمكن تعيين حملة التوجيهي والدبلوم.
 - اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
 - يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعية والمعتمدة لذلك لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.
 - الحرص على تفعيل سياسة تعيين الأقارب في البنك.
 - اعتماد أفضل الطرق الحديثة في استقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.

وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء

تتيح شكاوى العملاء الفرصة لنا لتحسين مستوى أداء الخدمة، حيث أننا سنكون مسرورين لحل شكاوى العميل بشكل فعال، ولكن المهمة لا تقف عند هذا الحد وإنما نرى أن هذه الشكاوى هي مصور قيّم للمعلومات الذي تمكننا من الارتقاء بمستوى خدماتنا، هذا ونؤكد أن المستوى المتميز في إدارة التعامل مع شكاوى العملاء هو من الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الاتحاد إلى تحقيقها، لغايات ترسيخ وتطوير المفاهيم العامة لخدمة المشتكي من خلال التثقيف بالسياسات والقوانين المصرفية ليكون المشتكي مدركاً لحقوقه في حال رغبته للتقدم بشكاوى ومساعدته بمعرفة الإجراءات المطلوبة للتقدم بشكاواه والتي تنسم بالسهولة وبسرعة الاستجابة.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال.

وتقع مسؤولية متابعة شكاوى العملاء على موظفي الوحدة حيث يقوم الموظف المسؤول عن استلام الشكاوى بتوفير الوقت والاستماع جيداً للعميل والمساهمة بشكل فعال ودقيق على مساعدته لحل شكاواه وشرح وجهه نظر البنك للوصول إلى قناعة مرضية وموضوعية بين الطرفين وتكون المهام الرئيسية لوحدة شكاوى العملاء:

1. استقبال وتحليل شكاوى العملاء وتسجيلها على النظام الخاص بالشكاوى/ السجل الإلكتروني ومتابعتها.
2. الرد على شكاوى العملاء ضمن الإطار الزمني المحدد.
3. إعداد التقارير الخاصة بشكاوى العملاء والتي تتضمن إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى وخطة عمل لمنع / للحد من تكرار الشكاوى المقدمة وإرسالها إلى الجهات المختصة.
4. رفع تقارير شهرية إلى الإدارة العليا للبنك ومدراء الدوائر المعنية بتفاصيل الشكاوى المقدمة.
5. رفع تقارير "ربع سنوية" إلى البنك المركزي الأردني تتضمن كحد أدنى إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى المقدمة
6. إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
7. توفير قنوات متعددة للعميل لإيصال شكاواه مثل:

- الهاتف رقم 6 5600444 (962)+
- البريد الإلكتروني customerscomplaint@bankaetihad.com
- الفاكس 6 562 4231 (962)+
- البريد العادي وحدة إدارة شكاوى العملاء – الإدارة العامة ص.ب: 35104، الرمز البريدي: 1180، عمان – الأردن
- الحضور الشخصي
- صناديق الشكاوى بالفروع



مرفق أدناه إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2023 عبر مختلف القنوات حسب التالي:

التصنيف	عدد الشكاوى الإجمالي
العقود وشروط التعامل	55
سلوك التعامل المهني	258
بيئة العمل	32
الخدمات الإلكترونية	35
الحوالات	20
بطاقات الدفع	29
العمولات والرسوم	14
الاستعلام الائتماني	4
أسعار الفوائد/العوائد	20
الحسابات	56
حركات تزوير / احتيال	6
المجموع	529

وتم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
 - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
 - اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
 - تعديل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية.
 - تدريب الموظفين.
 - إرسال تعاميم إلى الدوائر الخدمية في البنك.

إقرار من مجلس الإدارة

1. يقر مجلس إدارة البنك بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية 2024.
2. يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.
3. يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.



الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

4. يقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي عضو من أعضاء المجلس على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواءً أكانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

الاسم	الصفة	التوقيع
عصام حليم جريس سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	
باسم عصام حليم سلفيتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي شادن زياد نبيه درويش الحجي	عضو مجلس إدارة	
ناديه احمد عبد المحسن العناني	عضو مجلس إدارة	
لانا يوسف ابراهيم غانم	عضو مجلس إدارة	
مغيث غياث منير سختيان	عضو مجلس إدارة	
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية موسى الحسن عتيق علي - في المقعد الأول علي محمود حسن محمد - في المقعد الثاني	عضو مجلس إدارة	
عماد محمد علي عبد الخالق	عضو مجلس إدارة	
جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور	عضو مجلس إدارة	

5. نقر نحن الموقعين أدناه بصحة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

الاسم	الصفة	التوقيع
عصام حليم جريس سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	
ناديه حلمي حافظ السعيد	الرئيس التنفيذي	
زيد اباد اكرم كمال	رئيس العمليات المالية	



دليل التحكم المؤسسي



القسم الأول: المقدمة

انطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحوكمة المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل الحوكمة المؤسسية) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين ومودعين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية وموظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحوكمة المؤسسية التي تم إصدارها بتاريخ 2007/8/23 وتماشياً مع تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 الصادرة بتاريخ 2014/9/30 والتعليمات المعدلة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الخاصة بالحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 بتاريخ 2016/9/1 والتعديلات التي تمت عليها بتاريخ 2016/9/25، والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص الحوكمة المؤسسية.

يرتكز هذا الدليل على المبادئ الإرشادية الأربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية).
 - الشفافية والإفصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية والتنظيمية والإدارية التي تمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء البنك، حيث يتم الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة في البنك بشكل كامل.
 - المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
 - المسؤولية، من حيث الفصل الواضح للمسؤوليات وتفويض الصلاحيات من خلال السياسات والإجراءات المعتمدة في البنك.
- تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديثه سنوياً من قبل لجنة الحوكمة في ضوء المستجدات الداخلية والخارجية وبما يعكس آخر التطورات في هذا الخصوص

كما وسيقوم مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الحوكمة المؤسسية بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل.

يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي ومن خلال موقعه الإلكتروني، كما يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى التزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد أي مساهم بنسخة من هذا الدليل في حال طلبه لها

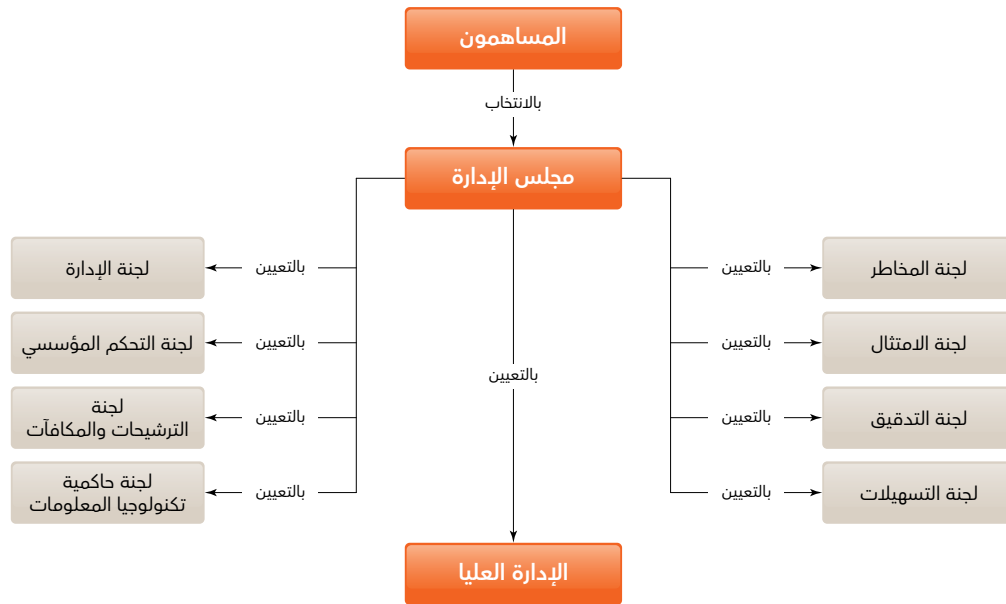
إننا في بنك الاتحاد نؤمن أن التطبيق الخلاق للأسس الحوكمة المؤسسية يشمل أيضاً:

- تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المعنية بالبنك.
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءة والمحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية.
- بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بأهداف المؤسسة وتعزز أسس المسؤولية والكفاءة والفاعلية.
- تطوير الأسس السليمة والكفؤة لتطوير وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتدقيق وإدارة المخاطر والامتثال.



القسم الثاني: هيكل التحكم المؤسسي

تتم إدارة بنك الاتحاد في ضوء توجيهات مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات إدارة البنك لموظفي وإداريي البنك تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين.



القسم الثالث: تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضواً.
- يعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس إدارة.
- تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ انتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للانتخاب خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك.
- يتم الفصل بين منصب رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقررة من المجلس ويتم مراجعتها كلما إقتضت الحاجة.
- يراعى اختيار مدير عام يتمتع بأعلى الخبرات الفنية والمهنية بالإضافة إلى الصفات الشخصية من حيث النزاهة والأمانة والقدرة على اتخاذ القرار.
- يراعى في تشكيلة المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة، على أن يكون جميع أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين.
- يراعى أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.
- يكون منصب رئيس مجلس الإدارة وظيفة غير تنفيذية.

يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأية اعتبارات أو أية أمور داخلية أو خارجية تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي

1. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.
2. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائه (الدرجة الأولى) مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 دينار



3. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
4. أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكًا لها أو مساهمًا رئيسيًا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على 5% من رأسمال البنك المكتتب به وأن لا يكون ضامنًا لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
5. أن لا يكون مساهمًا رئيسيًا في البنك أو ممثلًا لمساهم رئيسي أو حليفًا لمساهم رئيسي في البنك أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي أو مساهما رئيسيا في إحدى الشركات التابعة أو الحليفة للبنك أو مساهما رئيسيا في المجموعة المالكة للبنك
6. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية
7. أن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (حتى الدرجة الثانية) يعمل أو كان قد عمل عضواً في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
8. أن لا يكون العضو يعمل أو قد كان قد عمل موظفاً لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
9. أن لا يكون العضو أحد أقرباء (الدرجة الأولى) مدقق الحسابات الخارجي للبنك وأن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (الدرجة الأولى) شريكاً لمدقق الحسابات الخارجي للبنك أو موظفاً لديه وأن لا يكون شريكاً أو موظفاً لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.

القسم الرابع: المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله

أولاً: الصفات الشخصية

1. الاستقلالية في الحكم على الأمور واتخاذ القرارات السليمة.
2. النزاهة والموضوعية.
3. المصداقية والأمانة.
4. الشفافية.
5. تجنب تضارب المصالح أو استغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة.
6. الشخصية القيادية.

ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية

1. القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الإطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة.
2. يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، أو البنوك.
3. فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي.
4. الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك.
5. المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأية جهات رقابية معنية، والإطلاع المستمر على أية تعديلات أو إضافات بخصوصها.
6. الإطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية.
7. الإلمام بأعمال البنك والإطلاع على أية تعديلات أو إضافات قد تأثر عليه بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك
8. القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
9. القدرة على التخطيط الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.



ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

1. الالتزام بحضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً والتحضير المسبق لها وأداء كافة الواجبات المطلوبة بموجب عضوية مجلس الإدارة، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس حضور الاجتماع من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ويكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.
2. الالتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور اجتماعاتها.
3. حضور اجتماعات الهيئة العامة.
4. السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
5. الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا اقتضت الحاجة.
6. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرصة العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده.
7. الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوج أو قريب له حتى الدرجة الثانية أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة، ويجب أن لا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أية قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
8. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
9. تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على استقلاليتهم كأعضاء مجلس إدارة في البنك.
10. عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
11. تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
12. الإطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي محلياً وعالمياً.
13. على كل عضو تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.
14. الامتثال بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.

القسم الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

الإطار العام

1. على المجلس الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءمته وعليه اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإدارتي البنك.
3. يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة، بالإضافة إلى التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين.
4. للقيام بهذه المسؤولية بكفاءة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك يقوم المجلس بمنح المدير العام والإدارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة.
5. على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الإدارة التنفيذية للبنك.
6. على المجلس ترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
7. على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.



8. على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس
9. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.
10. على المجلس التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وأجال مناسبة

في مجال إدارة المخاطر والمتطلبات الرقابية

1. يقوم المجلس باعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك ومخاطرها المرتفعة، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك
2. ضمان امتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها
3. التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
4. التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
5. التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة
6. التأكد من أن البنك يقوم بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS+IAS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة
7. التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
8. التأكد من أن البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية

في مجال التعيينات والإحلال

1. يقوم مجلس الإدارة وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية بالإضافة إلى قبول استقالته أو إنهاء خدماته ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني بخصوص الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
2. يشترط في المدير العام المعين أن لا تربطه برئيس مجلس الإدارة أي قرابة دون الدرجة الرابعة.
3. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.
4. يقوم المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقلالهم أو إنهاء خدماتهم ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم
5. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
6. التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم

في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام

1. يجب على المجلس - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً.
2. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي.
3. يتم تقييم أداء المدير العام من قبل المجلس سنوياً.
4. على المجلس اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية



في مجال التخطيط، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح

1. يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك الاستراتيجية، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف واعتماد هذه الاستراتيجية واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية
2. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل اللازمة لتنفيذ استراتيجية البنك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك، كما يتم إعداد الموازنات التقديرية كجزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء
3. يتم رفع تقارير ربع سنوية لمجلس الإدارة تبين الإنجازات والمراجعات اللازمة للخطط والموازنات التقديرية والإجراءات التصويبية المتخذة حيثما يلزم، حيث تستخدم هذه المراجعات كأساس لتقييم أداء الإدارة التنفيذية
4. على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال توفير سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول / الإطلاع عليها نتيجة الصلاحيات الممنوحة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور
5. يقوم المجلس باعتماد سياسة الإفصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الإفصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الإلكتروني للبنك ...الخ
6. على المجلس اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر
 - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
 - أن تستمد الإدارة التنفيذية سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

في مجال أنظمة الضبط والرقابة

1. يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات والإجراءات والتعليمات والأنظمة الداخلية للبنك والتي تتضمن تحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
2. يقوم المجلس بالتأكد من توفير سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
3. يقوم المجلس بالتأكد من وجود إجراءات تضمن المراجعة المستمرة لهذه السياسات والإجراءات للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.
4. يقوم المجلس باعتماد أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً
5. يقوم المجلس باتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أية نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
6. على المجلس ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
7. على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
8. يتحقق المجلس من التزام إدارة وموظفي البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له.
9. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق



القسم السادس: مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك

1. إقامة علاقة بناة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. خلق ثقافة - خلال اجتماعات المجلس- تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا
3. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
4. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
5. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك وكتابة يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس
6. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية ومواعيد الاجتماعات ومهام اللجان وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
7. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وأن يتاح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج كحد أدنى على المواضيع التالية
 - البنية التنظيمية للبنك والحاكمية المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني.
 - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
 - الأوضاع المالية للبنك.
 - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
8. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
9. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
10. التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك.
11. الدعوة لاجتماعات مجلس الإدارة وللاجتماعات لجان المجلس بما يضمن الالتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان.
12. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين السر
13. على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثلها.
14. على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثلها على محضر الاجتماع

القسم السابع: تنظيم أعمال المجلس

1. يجتمع المجلس ستة مرات على الأقل خلال العام.
2. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في اجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل اجتماع.
3. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل أسبوع على الأقل من موعد اجتماع مجلس الإدارة تزويد أعضاء المجلس ببنود جدول الاجتماع وبالمعلومات الوافية والدقيقة للمواضيع المدرجة على جدول الاجتماع لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك
4. على أعضاء المجلس أن يكونوا على إطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية، وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب
5. لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الاتصال المباشر بالإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس كلما احتاج الأمر ذلك.
6. يكون لأعضاء المجلس ولجانه - إذا إقتضت الحاجة - صلاحية الإستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس



7. يتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية بصورة دقيقة وكاملة تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثبتت من قبل أي عضو مع ضرورة إرفاق أية مستندات أو الإشارة إلى أية وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات، وبحيث يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب

القسم الثامن: أمين سر المجلس

1. يتم اتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.
2. يراعى عند تعيين أمين سر المجلس اختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والالتزام العالي بالعمل.
3. على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها في هذا الدليل
4. تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل:
 - تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند انتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته.
 - التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية.
 - حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
 - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
 - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أية مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
 - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس وكتابة محاضر الاجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه.
 - إعداد جدول اجتماع مجلس الإدارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالاجتماع قبل موعد الاجتماع بوقت كافٍ.
 - حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
 - التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
 - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملازمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
 - تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة.
 - إدارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك.

القسم التاسع: العلاقة مع المساهمين

1. يقوم البنك بالإجراءات اللازمة لضمان فعالية الاتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة.
2. يتم إنشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الاتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وقنوات الاتصال الأخرى
3. يتم الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات.
4. يقوم البنك باتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم
5. يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
6. يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة على حدة.
7. ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.
8. بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.



القسم العاشر: الملائمة

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الالتزام وتكريس الوقت لعمل البنك ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

ملاءمة أعضاء المجلس

1. على المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة
2. يجب أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
 - أن لا يقل عمره عن 25 سنة.
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
 - أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة بنك آخر مشابه أو منافس له في أعماله أو مماثل له في غايته وأن لا يكون عضو في مجلس إدارة في أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
3. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحتفظ به لدى البنك مع نسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو.
4. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.

ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

1. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة
2. على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
3. الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
4. على المجلس إقرار خطة إحلال (succession plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
5. على المجلس إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.



6. يجب أن يتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
 - أن يكون حاصل على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
 - أن لا يشكل تعيينه تضارب مصالح ناشئاً عن صلة مع رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو أي مساهم رئيسي بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام وحتى الدرجة الأولى في حالة شاغلي المراكز العليا.
7. الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا وبالتالي على البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا سواء أكان تعيين/ترقية/نقل (بما في ذلك التكليف المؤقت) أن يحصل من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، وتوقيع الإقرار المطلوب وتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو

القسم الحادي عشر: تقييم أداء الإداريين

1. على المجلس إستحداث نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
 - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
2. على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
3. على المجلس اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام كحد أدنى على الآتي:
 - أن يعطي وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
 - أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
 - عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.



القسم الثاني عشر: المكافآت المالية للإداريين

1. على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
2. على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت المالية والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك الإداريين بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس ومراجعتها بشكل سنوي.
3. يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:
 - أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والإرتقاء بأدائهم.
 - أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
 - أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
 - أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3 - 5 سنوات).
 - أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
 - تحدد شكل المكافآت على أن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
 - أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة مقبولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

القسم الثالث عشر: تعارض المصالح

1. على الإداريين تجنب تعارض المصالح.
2. على المجلس اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف آخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
3. على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت ضمن السياسة والإجراءات المعتمدة، وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
4. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
5. على المجلس اعتماد ضوابط لحركة إنتقال المعلومات بين مختلف الإدارات تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
6. على المجلس اعتماد سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد أدنى الآتي:
 - عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
 - قواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة.
 - الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح.
7. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.



القسم الرابع عشر: أحكام عامة

1. يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس، ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك
2. يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان علماً أنه لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال لجنة التدقيق
3. على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه أو إعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة
4. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأس مال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
5. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل
6. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المخصصة لذلك بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

القسم الخامس عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أولاً: الهيكل التنظيمي

1. يتم تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراجعته بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتأكد من أن هذا الهيكل يضمن ما يلي
 - أن يتماشى هذا الهيكل مع متطلبات العمل وخطط البنك الاستراتيجية.
 - أن يضمن وجود خطوط اتصال كفؤة.
 - أن يضمن المستوى المطلوب من الرقابة الداخلية والفصل بين المهام التي تمثل أدوات رقابية.
2. على المجلس اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
3. على المجلس أن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية
 - مجلس الإدارة.
 - إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
 - وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).
4. على المجلس اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
5. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس
6. على المجلس اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
7. على الرغم مما ورد في قانون الشركات لا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصفة قرابة أقل من الدرجة الرابعة
8. على المدير العام إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على ما يلي:
 - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.



- توصيل رؤية ورسالة استراتيجية البنك إلى الموظفين.
- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
- إدارة العمليات اليومية للبنك.
- 9. يتم اعتماد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهمات المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية.
- 10. يتم إعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبدئي المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء

ثانياً: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

1. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة سنوياً على الأقل.
2. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

ثالثاً: تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله

وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

التدقيق الداخلي

1. لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بشكل مباشر ولا يتم تكليفها بأعمال تنفيذية لضمان استقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس وأعضاء لجنة التدقيق
2. على المجلس ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون تدخل خارجي
3. على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق
4. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير استراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق باعتمادها بالإضافة إلى اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي
5. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلين لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
6. يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب
7. على البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
8. تكون إدارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.
9. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.
10. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي - والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر - مراجعة ما يلي كحد أدنى:
 - عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب).
 - الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
 - التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركائه التابعة والالتزام بها.
 - تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
 - مراجعة الالتزام بدليل الحاكمة المؤسسية.
 - مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
 - التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال البنك (ICAAP).



إدارة المخاطر

1. يتم رصد إدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر.
2. على المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها
3. تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في البنك ما يلي كحد أدنى وبحيث يتم تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها بشكل كامل من خلال ميثاق إدارة المخاطر الذي يتم اعتماده من خلال لجنة المخاطر
 - التوصية لمجلس الإدارة بمستوى المخاطر المقبول Risk Appetite.
 - تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
 - مراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر المطلوبة.
 - مراجعة إطار إدارة المخاطر Risk Management Framework في البنك قبل اعتماده من المجلس.
 - تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
 - تطوير سياسات إدارة المخاطر المختلفة.
 - دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة Risk Appetite ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية، (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس).
 - التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
 - توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
 - المشاركة في عضوية اللجان المعنية بإدارة مخاطر البنك مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO).
 - على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مسائلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
 - تأكد مجلس الإدارة من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.
 - على المجلس اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، بحيث تكون منهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأس مال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
 - على المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي إدارة المخاطر.
 - على المجلس اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.

إدارة الامتثال

1. على المجلس ضمان استقلالية إدارة الامتثال وعدم تكليفها بأي أعمال تنفيذية وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدرّبة وتكافأ بشكل كاف
2. يتم توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك بعد اعتمادها من قبل المجلس.
3. تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
4. تتحمل دائرة الامتثال مسؤولية تطوير إجراءات وسياسات مكافحة غسل الأموال وتقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن أي عمليات مشبوهة للإبلاغ عنها للجهات الرقابية المعنية
5. يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال من خلال لجنة الامتثال بحيث تتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها ويكون إعدادها وتطويرها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال
6. ترفع إدارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى المجلس من خلال لجنة الامتثال المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.



رابعاً: تفعيل دور المدقق الخارجي

1. على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أقصى وتحسب مدة السبع سنوات الأولى اعتباراً من عام 2010.
2. تكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم.
3. لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة
4. يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
5. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة سنوياً على الأقل.

خامساً: السياسات والإجراءات

1. لضمان سلامة عمليات البنك يتم تطوير سياسات وإجراءات تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك.
2. يتم تعميم هذه السياسات والإجراءات على كافة المستويات الإدارية في البنك.
3. تتم مراجعة كافة السياسات والإجراءات بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الإقتصادية وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك، بالإضافة إلى إصدار أية سياسات جديدة تظراً الحاجة لها
4. على الإدارة التنفيذية في البنك التأكد من أن سياسات البنك تحدد أسس التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، من حيث ضوابط الإقراض لهم أو شراء الأجهزة والخدمات منهم أو أي تعامل آخر، بما في ذلك تحديد الجهة صاحبة الصلاحية في كل مما تقدم.
5. على دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.
6. تحدد سياسات البنك المكتوبة جميع العمليات التنفيذية التي تتطلب موافقة المجلس، ويحدد المجلس داخلياً الآلية التي يتم بها الموافقة على هذه العمليات

سادساً: الإفصاح

1. على المجلس التأكد من نشر وتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى مالية منها وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين
2. يقوم مجلس الإدارة باعتماد سياسة الإفصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الإفصاح من قبل البنك، بالإضافة إلى تحديد دورية الإفصاح والأساليب المستخدمة للإفصاح
3. على المجلس أن يتأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
4. تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)
5. يجب أن يكون البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية
6. تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الإفصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص
7. على البنك نشر دليل الحاكمية الخاص به على موقعه الإلكتروني وبأي طريقة أخرى مناسبة لإطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل الحاكمية المؤسسية لديه، والإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه
8. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
9. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الإطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك



10. على مجلس الإدارة التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك
- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لهذه اللجان.
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأس مال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأية عضويات يشغلها في مجالس إدارة شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأية عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.
- ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء أكانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

سابعاً: حقوق أصحاب المصالح

تقتضي مبادئ الحاكمية المؤسسية معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح وتمكن أصحاب المصالح من تقييم وضعية البنك بما في ذلك أدائه المالي، كما تقتضي أن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، حيث أنه يجب الالتزام بما يلي

1. على المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي
 - اجتماعات الهيئة العامة.
 - التقرير السنوي.
 - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
 - الموقع الإلكتروني للبنك.
 - قسم علاقات المساهمين.
2. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.



القسم السادس عشر: لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أية لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة

- لجنة التدقيق.
- لجنة الإدارة.
- لجنة المخاطر.
- لجنة التحكم المؤسسي.
- لجنة الترشيح والمكافآت.
- لجنة الامتثال.
- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- لجنة التسهيلات.

علماً بأنه يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الأساسية (لجنة التدقيق/لجنة المخاطر/ لجنة التحكم المؤسسي/لجنة الترشيحات والمكافآت) كما يحظر على العضو أيضاً أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس. وبالتالي توضيح لمهام وصلاحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

لجنة التدقيق

الهدف

مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة على إعداد التقارير المالية وبيئة انظمة الضبط والرقابة الداخلية وعملية التدقيق ومدى الالتزام بالتشريعات التي تحكم عمل البنك وتفعيل دور المدقق الخارجي ويتم اعتماد ميثاق اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، ويحدد صلاحياتها ومسؤولياتها الإشرافية المطلوب منها ممارستها وتنفيذها في البنك وشركاته التابعة

التشكيل

- تشكّل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة ويتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة على أن يكون غالبية أعضائها بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن لا يكون هو رئيس المجلس أو أن يكون رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

الاجتماعات

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وكذلك تجتمع اللجنة بناءً على طلب من المدقق الخارجي أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي إذا ارتأت اللجنة ضرورة لذلك.
- يحضر رئيس إدارة التدقيق الداخلي اجتماعات اللجنة.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.



الصلاحيات

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- للجنة التدقيق طلب أي معلومات من الإدارة التنفيذية أو الاستعانة بمصادر خارجية ودعوة أي إداري في البنك لحضور اجتماعاتها.
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس الإدارة أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
- تسوية الخلافات بين الإدارة التنفيذية وبين المدققين الداخليين والخارجيين والسلطات الرقابية بشأن التقارير المالية وملاحظات التدقيق الداخلي ونطاق عمله.

المهام والمسؤوليات

إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية أو التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي. وفيما يلي عرض لمسؤوليات اللجنة:

التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية والربعية لفروع الأردن والبنك موحداً وقبل عرضها على مجلس الإدارة ومراجعة مدى انسجامها مع التشريعات والمعايير الدولية وتقديم التوصيات بشأنها مع التأكد والاذن بعين الاعتبار ما يلي:
 - الحصول على شهادة من المدقق الخارجي بمدى كفاية المخصصات/الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والاستثمارات والالتزامات المحتملة والحاجة لأي مخصصات إضافية ودقة احتساب الفوائد والأرباح المعلقة، ودقة احتساب مخصص العقارات المستملكة وأي نقص في المخصصات وصحة احتساب التدني في قيمة الشهرة.
 - إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
 - القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية مثل أي تغيير في السياسات المحاسبية، وكذلك أي حركات غير عادية وأي أمور يخضع تقييمها بدرجة عالية للحكم الشخصي، دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها والحصول على رأي المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية على أي تعديلات على البيانات المالية.
- التأكد من التزام البنك بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS والإفصاحات التي حدتها وتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذه المعايير وأن يتم رفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي:

- مراجعة ميثاق إدارة التدقيق الداخلي والتوصية إلى المجلس بالموافقة عليه بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، والتأكد من تعميمه داخل البنك.
- مراجعة ودراسة خطة التدقيق الداخلي المعدة على أساس المخاطر الرئيسية والهامة بما فيها خطة تدقيق أنظمة المعلومات والتأكد من مدى شموليتها من حيث نطاقها وعدم وجود أي محددات ونتائجها ومدى كفايتها وتضمينها بالأهداف الاستراتيجية للبنك واعتمادها ومتابعتها والموافقة على أي تعديلات جوهرية عليها.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وموازنة دائرة التدقيق الداخلي مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتأكد من توفير الكوادر المؤهلة بما فيها كوادر تدقيق أنظمة المعلومات وأي موارد أخرى لازمة بالإضافة إلى تدريبها لتنفيذ أعمال إدارة التدقيق الداخلي بشكل فعال وكفوء.
- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.
- الاطلاع على تقرير التدقيق الربع سنوي والذي يشمل أهم ملاحظات التدقيق الداخلي، أهم التوصيات الصادرة بموجب مذكرات التدقيق الداخلي أو نتائج التحقيقات، أهم توصيات لجنة التدقيق، المخاطر الناشئة Emerging Risks، وهو يمثل في حد ذاته تقرير نظام الرقابة الداخلية المطلوب من البنك المركزي ولكن بشكل ربعي بدلا من سنوي كما يتم تحديثه سنويا بنتائج مدى الالتزام بالحاكمة المؤسسية، والاطلاع على المنجز من خطة التدقيق المعتمدة والمهام الاستشارية ومتطلبات الجهات الرقابية وأي انحرافات أو أية تغيرات جوهرية علي هذه الخطط ان وجدت وتحديد الاسباب المؤدية إلى ذلك مثل محدودية الموارد وأثرها على تنفيذ الخطة وأي ظروف أو أسباب خارجية وإعلام المجلس بأية ملاحظات ترتأها جوهرية.
- التأكد من تزويد البنك المركزي خلال الربع الأول من كل عام بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها صادر عن التدقيق الداخلي يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات مجلس الإدارة، وفقاً لتعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا.



- التأكد أن خطط التدقيق الداخلي تتضمن متطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية مثل مراجعة اختبارات الأوضاع الضاغطة والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال ورفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- الاجتماع مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي مع عدم حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
- التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وعدم تكليفه بأي أعمال تنفيذية وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، ورفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق وأن يتم رفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات رئيس إدارة التدقيق الداخلي، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالته أو إنهاء خدماته.
- القيام بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي بشكل سنوي وتحديد رواتبه وزيادته السنوية ومكافآته وما يتمتع به من امتيازات أخرى.
- تقييم أداء موظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم وزياداتهم السنوية، والتأكد من قدرتهم على التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية وتدقيق الأمور المالية والإدارية والالتزام بالسياسات الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة في البنك.
- الإطلاع على نتائج تقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلي ومدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة وتعريف التدقيق الداخلي.

المدقق الخارجي:

- التأكد من استقلالية المدقق الخارجي ودورانه المنتظم وترشيحه بعد التأكد من استيفائه لشروط ترشيح وتكليف مكتب التدقيق حسب تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك الصادرة عن البنك المركزي والتوصية إلى مجلس الإدارة بأتباعه وإنهاء خدماته.
- مراقبة فاعلية المدقق الخارجي في كافة مراحل التدقيق والتحقق من التزامه بنطاق وخطة عمله وتقديم تقارير نصف سنوية إلى مجلس الإدارة ومناقشتها مع المجلس.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي بتزويد البنك المركزي خلال الربع الأول بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها يتضمن رد الإدارة التنفيذية والتوصيات الصادرة بخصوصه وفقاً لما تتطلبه تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا.
- دعوة الشريك المسؤول في مكتب التدقيق الخارجي لحضور اجتماعاتها المتعلقة بأعمال التدقيق الخارجي باستثناء الاجتماعات التي تتعلق بمناقشة تقييم فعالية التدقيق الخارجي، وتسهيل اللجنة حضوره لاجتماعات اللجان الأخرى التي لها صلة بأعمال التدقيق إذا رأت لجنة التدقيق أن ذلك ضرورياً.
- مناقشة أي تحفظات ومعيقات مع الشريك المسؤول في مكتب التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأها جوهرياً.
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة أو عدمها في حال تم تكليف مكتب التدقيق بخدمات إضافية خارج نطاق تدقيق الحسابات بعد التأكد من أثر ذلك على استقلاليته، وفي حال تم طلب تقديم خدمات إضافية من خلال مكتب تدقيق آخر أو أي جهة متخصصة فيتم التأكد من عدم تعارضها مع استقلاليته وموضوعيته.
- تنفيذ مهام لجنة التدقيق المحددة في سياسة التدقيق الخارجي المعتمدة.

الامتثال:

- الاجتماع مع مسؤول الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل وبدون حضور الإدارة التنفيذية للتأكد من مدى التزام البنك بالقوانين والسياسات والإجراءات وإعلام مجلس الإدارة بأية ملاحظات ترتأها جوهرياً.
- الحصول على تحديث مستمر من إدارة الامتثال والإدارة التنفيذية والمستشار القانوني للبنك لأي قضايا متعلقة بالامتثال.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن القيام بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في مشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة والقيام بمراجعة جميع التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس عليها وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة بهذا الخصوص بالتنسيق مع إدارة الامتثال.
- مراجعة ومراقبة سياسة وإجراءات التبليغ عن الممارسات الخاطئة والتي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وأن تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية بالتنسيق مع إدارة الامتثال.
- مراقبة الالتزام بميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل.



نظام الضبط والرقابة:

- التأكد من قيام التدقيق الداخلي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية والحاكمة المؤسسية وإعلام مجلس الإدارة بأية ملاحظات ترتأبها جوهريّة.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية من خلال مراجعة الملاحظات في تقاريره ومراسلاته، ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات والإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية أزاؤها، وإعلام مجلس الإدارة بأية ملاحظات ترتأبها جوهريّة.

مسؤوليات أخرى:

- الإطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي يشارك بها التدقيق الداخلي ومراجعة الإجراءات التصويبية المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية في حال الحاجة لذلك، وإعلام مجلس الإدارة بأية ملاحظات ترتأبها جوهريّة.
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) للتأكد من قيام جهة مستقلة محايدة بشكل سنوي على الأقل بالتأكد من توفر خطط لاستمرارية الأعمال لدى الغير المعتمد عليها تضمن التوافرية والسرية لبيانات وعمليات البنوك لدى حدوث أي طارئ.
- التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمواكبة أفضل الممارسات السليمة في حال حدوث أي طارئ يستدعي ذلك من خلال المنشرات الطارئة وغيرها والتي تصدر عن الجهات المهنية أو المتخصصة في مجال التدقيق.
- المراجعة السنوية لميثاق اللجنة ورفع أية تعديلات عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- التأكد بشكل سنوي على الأقل من أن جميع المسؤوليات المشار إليها في الميثاق يتم الالتزام بها.

مسؤوليات أمين السر:

- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة التدقيق الموافق عليه من مجلس الإدارة.
- التنسيق مع رئيس وأعضاء اللجنة ورئيس إدارة التدقيق الداخلي لتحديد مواعيد اجتماعات اللجنة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة وتسهيل حصول أعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته إلى الأعضاء ورئيس لجنة التدقيق والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأية عمليات تصويت أو تحفظات أو اقتراحات وإرفاق أية مستندات أو الإشارة إلى أية وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات، وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة أصولياً.
- إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.

لجنة الإدارة

- يتم اعتماد ميثاق لجنة الإدارة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أية تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
- تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل.
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.



رئاسة اللجنة

يكون أحد أعضاء اللجنة رئيساً لها.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين.

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الائتمان أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.

مهام ومسؤوليات اللجنة

في مجال الاستثمار

- دراسة توصيات إدارة الخزينة والاستثمار فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء للاستثمارات والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- دراسة توصيات إدارة الخزينة والاستثمار فيما يتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف أسهم الشركات القائمة في محافظ البنك لمحفظه المتاجرة أو المتوفر للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- دراسة توصية إدارة الخزينة والاستثمار فيما يتعلق بتعهدات التغطية للأوراق المالية التي تطرح لإكتتاب الجمهور في السوق الأولي والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.

في مجال النفقات والمشتريات

- دراسة توصيات لجنة النفقات والمشتريات المتعلقة بمشتريات اللوازم والأجهزة والخدمات المساندة والتأكد من مطابقتها للإجراءات الصحيحة حسب نظام النفقات والمشتريات من حيث إستدراج العروض ودراساتها وتحليلها واختيار الأفضل منها والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- تقييم الدراسات المعدة لشراء العقارات لغايات استخدام البنك واتخاذ القرارات بشأنها.
- أية أمور أخرى ذات علاقة ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

في مجال الإدارة

- تعديل النظام الداخلي وعقد التأسيس وتحديثه بما يتلائم مع متطلبات القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ورفع التوصيات بخصوصه لمجلس إدارة البنك.
- أية أمور إدارية أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة.



لجنة إدارة المخاطر

- يتم اعتماد ميثاق لجنة إدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع إدارة المخاطر في البنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتماده.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع، ولا يحق لرئيس إدارة المخاطر التصويت.

أمانة سر اللجنة

يتولى رئيس إدارة المخاطر أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع لجنة إدارة المخاطر بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.

مهام ومسؤوليات اللجنة

1. مراجعة واعتماد إطار إدارة المخاطر، والتي تتضمن حاكمية إدارة المخاطر، و Risk Appetite، و Risk Profile، بالإضافة إلى استراتيجية إدارة المخاطر والإطار العام لإعداد التقارير
2. اعتماد الخطة السنوية لإدارة المخاطر.
3. اعتماد سياسات إدارة المخاطر، والتي تتضمن سياسات إدارة مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق وسياسة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة، إضافة إلى السياسة الاستثمارية وخطة استمرارية العمل وخطة الطوارئ على أن يتم مراجعتها بشكل سنوي من قبل اللجنة
4. متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.



5. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأية أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها
6. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
7. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها
8. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
9. اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال ومراجعة المنهجية بصورة دورية والتأكد من احتفاظ البنك برأس مال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها
10. اعتماد سياسة اختبارات الأوضاع والضغطية ومناقشة نتائج الاختبارات بشكل دوري واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج
11. يجب أن تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات والمستويات المقبولة من المخاطر لتمكين مجلس الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة معالجتها
12. اعتماد سياسة أمن المعلومات بما في ذلك سياسات الأمن السيبراني.
13. اعتماد برنامج الأمن السيبراني.

لجنة التحكم المؤسسي

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث تكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.
- ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس المجلس هو رئيس اللجنة.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الامتثال.

اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها



مسؤوليات اللجنة

1. التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها سنوياً، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات وقانون البنوك
2. التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين).
3. المراجعة السنوية لسياسة الإفصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الإدارة.
4. التأكد من التزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني.
5. التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته.
6. التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تشكيل اللجنة

تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث تكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها شريطة أن يكون مستقلاً.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني

التصويت

تأخذ لجنة الترشيح والمكافآت قراراتها وتوصياتها بالأكثرية المطلقة للأعضاء وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة رئيس إدارة الموارد البشرية أو حسب ما تقررته اللجنة.

اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها بحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين في السنة وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي
تقدم لجنة الترشيح والمكافآت قراراتها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة وتقريراً حول أعمالها إلى اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للشركة.



مهام اللجنة

1. ضمان تشكيلة مجلس الإدارة حسب التعليمات والقوانين السارية وكما يلي:

- لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضواً وأن لا يزيد عن ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده النظام الداخلي للبنك.
- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.
- لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن ثلث أعضاء المجلس وفي حال وجود كسر يقرب إلى أقرب عدد صحيح ولا يزيد عن نصف أعضاء المجلس، وفيما يلي المتطلبات والشروط اللازمة لضمان استقلالية العضو كحد أدنى:
 - أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.
 - أن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائه (الدرجة الأولى) مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 دينار.
 - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
 - أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكا لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على 5% من رأسمال البنك المكتتب به وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
 - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة أو الحليفة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
 - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
 - أن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (حتى الدرجة الثانية) يعمل أو كان قد عمل عضواً في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
 - أن لا يكون العضو عاملاً أو كان قد عمل موظفاً لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
 - أن لا يكون العضو أحد الأقرباء من (الدرجة الأولى) لمدقق الحسابات الخارجي للبنك وأن لا يكون العضو أو أحد أقربائه من (الدرجة الأولى) شريكاً لمدقق الحسابات الخارجي للبنك أو موظفاً لديه وأن لا يكون شريكاً أو موظفاً لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.

2. ضمان ملائمة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:

- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن إقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
 - أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة بنك آخر مشابه أو منافس له في أعماله أو مماثل له في غايته وأن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
 - على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحتفظ به لدى البنك مع نسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو.
 - على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.
3. تحديد فيما إذا كان العضو المستقل يحقق صفة العضو المستقل بشكل مستمر ومراجعة ذلك بشكل سنوي وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية في حال إنتفاء صفة الاستقلالية عن أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة



4. تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشحهم قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك بمدة كافية لا تقل عن أسبوعين.
5. العمل على إيجاد منهجية واضحة للتأكد من تخصيص كافة أعضاء مجلس الإدارة للوقت الكافي للإضطلاع بمهامهم كأعضاء في المجلس بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/مؤسسات، الخ
6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه بشكل سنوي، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم
9. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم والترشيح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا سواء أكان تعيين /ترقية/ نقل (بما في ذلك التكليف المؤقت) والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي
10. وضع السياسات الخاصة بالموارد البشرية في البنك بما في ذلك سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي وسياسة التدريب ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي
11. إتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً.
12. إعداد نظام تقييم لأداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم
13. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداري البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وإمتهيازاتهم الأخرى
14. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت المالية والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك الإداريين بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس ومراجعتها بشكل سنوي
15. ضمان ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتوافر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
 - أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
 - أن لا يشكل تعيينه تضارب مصالح ناشئاً عن صلة مع رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو أي مساهم رئيسي بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام وحتى الدرجة الأولى في حالة شاغلي المراكز العليا.

صلاحيات اللجنة

تتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أية إيضاحات ضرورية.



لجنة الامتثال

- يتم اعتماد ميثاق لجنة الامتثال من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة إدارة الامتثال ويتم رفع أية تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون غالبيتهم من الأعضاء المستقلين بالإضافة إلى مدير إدارة الامتثال في البنك مقررًا للجنة.
- يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، والمعرفة والفهم التام لتعليمات البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة والتي تنظم عمل البنك والشركات التابعة له.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة الامتثال في البنوك.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال الإدارة المالية والمصارف أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
- على رئيس لجنة الامتثال حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن يكون من الأعضاء المستقلين.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، ولا يحق لمدير إدارة الامتثال التصويت.

اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الامتثال بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها

مقرر اللجنة

يتولى مدير إدارة الامتثال مهام مقرر اللجنة.

مسؤوليات مقرر اللجنة

- يتولى مقرر اللجنة إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة الامتثال المعتمد من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول أعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أية مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأية عمليات تصويت أو تحفظات أو اقتراحات وإرفاق أية مستندات أو الإشارة إلى أية وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناءً على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته إلى الرئيس والأعضاء والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة أصولياً.



مهام ومسؤوليات اللجنة

1. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير وحدة الامتثال وتقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي وتقارير التدقيق الداخلي والمتعلقة بمراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
 2. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسات إدارة الامتثال أو أية تعديلات عليها.
 3. التأكد من دقة إجراءات مراقبة الامتثال وسلامتها ومدى التقيد بها.
 4. استلام تقارير المراجعة السنوية من قبل وحدة الامتثال حول امتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
 5. التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
 6. استلام تقارير إحصائية بالعمليات المشبوهة التي تم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها.
 7. تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة بنتائج أعمال الامتثال في البنك.
 8. دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
 9. الموافقة على تنفيذ أية توصيات صادرة عن أي من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإسناد أية مهام لدائرة الامتثال وأية أمور أخرى ذات علاقة بهذا الخصوص
- مع التأكيد أن مسؤولية لجنة الامتثال لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بامتثال البنك لتعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية المختلفة وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية.

لجنة حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا

تشكيل اللجنة

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.
- تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

صلاحيات اللجنة

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى
- للجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والامتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب أي من أعضائها الآخرين.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفية المرئية لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.



مقرر اللجنة

يتولى رئيس التكنولوجيا (CTO) مهام مقرر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة

إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي الأردني من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الإشراف العام والإطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

لجنة التسهيلات

- يتم اعتماد ميثاق لجنة التسهيلات من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق كلما إقتضت الحاجة لذلك من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أية تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
- تتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل ويجوز أن يكون أحد أعضائها من المستقلين على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق.
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.
- للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجان الائتمان المعنية (أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية حسب التعليمات) مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات كما وأنه يجب العمل على تعديل هيكل الصلاحيات بما يتلائم مع ما ذكر سابقاً بهذا الخصوص.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس إدارة البنك رئيساً للجنة.



النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أربعة أعضاء على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.

التصويت

تُتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم وفي حال تساوي عدد الأصوات فيتم ترجيح تصويت رئيس اللجنة

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الائتمان أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.

مهام ومسؤوليات اللجنة

1. دراسة توصيات لجان الائتمان المعنية لاتخاذ القرار المناسب بشأن منح و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إلغاء التسهيلات الائتمانية والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع توصيتها إلى مجلس الإدارة ويجب تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلية التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص.
 2. الموافقة على البرامج الائتمانية الخاصة والموافقة على الاستثناءات المرفوعة إليها على هذه البرامج.
 3. دراسة التقارير التي تعدها دائرة المتابعة والدائرة القانونية بخصوص متابعة الديون المتعثرة والديون المرفوع بها قضايا واتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع التوصيات بخصوصها إلى مجلس الإدارة
 4. الموافقة على أية تعديلات على السياسات الخاصة بمنح التسهيلات للموظفين.
 5. الموافقة على منح أية تسهيلات للموظفين خارج صلاحية الرئيس التنفيذي.
 6. أية أمور أخرى تخص الائتمان ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.
 7. أن ترفع اللجنة إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تمت الموافقة عليها من قبلها.
 8. الإطلاع على السياسة الائتمانية وأية تعديلات عليها، والتي يجب أن تشمل كحد أدنى ما يلي:
 - سقوف الائتمان المختلفة.
 - سياسة التسعير المرحجة بالمخاطر.
 - صلاحيات المنح المختلفة.
 - سياسة قبول المخاطر.
 - المنتجات الائتمانية المختلفة.
- وذلك بهدف ضمان الالتزام بها على كافة المستويات.

القرارات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وذوي الصلة بهم:

يتم الحصول على الموافقات اللازمة من خلال البريد الإلكتروني للقرارات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وذوي الصلة بهم بحيث يتم إرسالها إلى جميع أعضاء المجلس باستثناء الأعضاء ذوي العلاقة

بيان عن مدى الالتزام بدليل التحكم المؤسسي

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس إدارته.



دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)



القسم الأول: المقدمة

تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها عملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.

وانطلاقاً من اعتبار موارد تكنولوجيا المعلومات مرتكزاً مهماً من حيث الحجم النسبي ومن حيث التأثير على قدرة البنك في تسيير عملياتها وبالتالي تحقيق أهدافها ودورها الحساس في التأثير على تنافسية منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، الأمر الذي يبرر حجم الاستثمارات الضخمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات المصرفية.

وعليه كان لابد للبنك بشكل خاص أن يقوم باتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص لتقليل مخاطرها وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة تمتد عبر السنوات والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك

وحيث أن موضوع حاكمية تكنولوجيا المعلومات في العالم شهد تطوراً إيجابياً خرج بأطر عامة لمجموعة من المرتكزات والمبادئ على مستوى عال من النضوج وعلى رأسها إطار (COBIT Control Objective for Information and Related Technology)، حيث يتكون الإطار العام لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية، أولها التوافق الاستراتيجي (Strategic Alignment) المطلوب تحقيقه من خلال الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والواجب أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، كما أنه على البنك أن يقوم بتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات (Resource optimization) لديه ضمن الخيارات المتاحة التي تعظم من خلالها القيمة المضافة (Benefit realization) مقاسة بشكل رئيسي بمعيار مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات (Risk optimization) بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر وتضمن تحقيق القيمة المضافة بأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن، بالإضافة لذلك فإنه يتوجب على الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) أن تتولى عمليات التخطيط والتنظيم المؤسسي من خلال رسم الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل وتقوم ببناء وتطوير الهياكل التنظيمية الهرمية والدائرية (التي تكون على شكل لجان) بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبناء الآليات والأدوات والمعايير الكفيلة بقياس القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات وبما يمكن المجلس والإدارة التنفيذية العليا من مراقبة عمليات البنك للتأكد من سلامة آليات التخطيط والتنظيم والتوظيف لموارد تكنولوجيا المعلومات بهدف أخذ التغذية الراجعة بغية التحسين والتطوير المستمرين، كل ذلك ضمن بُعد الارتكاز على مبدأ فصل المهام والأدوار وتوزيعها بشكل سليم بين المجلس من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى.

وإيماناً من بنك الاتحاد بأهمية حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها)، حيث تم تطوير هذا الدليل بناءً على دليل البنك المركزي الأردني بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها التي تنسجم مع وتكمل دليل التحكم المؤسسي المعتمد في البنك ودليل البنك المركزي الخاص بدليل الحاكمية المؤسسية للبنوك وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة وستتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة من خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة



القسم الثاني: التعاريف

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها فيما بعد ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك، ويتم الرجوع إلى قانون البنوك بشأن أية تعريفات أخرى لم ترد في هذا الدليل:

1. حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
2. إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل الموائمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل بما يشمل توصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة بما يشمل القياس والتقييم، وبما يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية.
3. أهداف الحاكمية والإدارة: مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
4. أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والإدارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائمة لتحقيق الأهداف المؤسسية.
5. الأهداف المؤسسية: مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والإدارة المؤسسية واللائمة لتحقيق احتياجات أصحاب المصالح وأهداف هذا الدليل.
6. المجلس: مجلس إدارة البنك.
7. الإدارة التنفيذية: تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام ومساعد المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير الخزينة ومدير الامتثال.
8. أصحاب المصالح: أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية.
9. المدقق: الشخص (الطبيعي أو المعنوي) أو الجهة المختصة بفحص عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وبما ينسجم مع متطلبات التعليمات بهذا الخصوص والمتفق معه من قبل إدارة البنك لتحقيق تلك المتطلبات لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية ولا تزيد عن ستة سنوات متتالية.

القسم الثالث: هيكل التحكم المؤسسي

هيكل التحكم المؤسسي موضح بشكل تفصيلي في دليل الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance Manual).

القسم الرابع: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders' Needs) وتحقيق توجهات وأهداف البنك

يكون ذلك من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:

1. توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
2. إدارة حصيفة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر منها.
3. توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
4. الارتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة وذات اعتمادية متميزة.
5. إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.



6. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية.
7. تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلي.
8. تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
9. إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام خدمات ومنتجات.

2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

وذلك من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير عناصر تمكين COBIT السبعة (Seven Enablers of COBIT) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بـ

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل.
2. أهداف الحاكمية والإدارة.
3. الهياكل التنظيمية.
4. المعلومات والتقارير.
5. الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
6. المعارف والمهارات والخبرات.
7. منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات، وضرورة توفيرها بمواصفات وأبعاد محددة لتحقيق وخدمة متطلبات وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ليس فقط في عمليات تكنولوجيا المعلومات وحسب وإنما في كافة عمليات البنك المرتكزة على المعلومات والتكنولوجيا

3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم

وذلك بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.

فصل العمليات والمهام

وذلك بفصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال

تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يساهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر

القسم الخامس: الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة

1. تعتبر الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة ومعطياتها حداً أدنى يتوجب على إدارة البنك العليا الامتثال لها وتحقيقها بشكل مستمر، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي وتغطي متطلبات كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
2. يتولى المجلس المسؤولية المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة.
3. يتولى المجلس ودائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية "ضمان إدارة حصة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات" وعملية "إدارة المخاطر"



القسم السادس: نشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة له

يقوم البنك بنشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الخاص به على موقعه الإلكتروني و/أو بأي طريقة أخرى مناسبة للاطلاع الجمهور، حيث يقوم البنك بالإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل لاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لديه، والإفصاح أيضاً عن معلومات تهم أصحاب المصالح وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

وتعتبر متطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعد تطبيقها خطوة أولى ونقطة بداية تجاه التطوير والتحسين المستمر لاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وعليه يتوجب على إدارة البنك مواكبة الإصدارات الناشئة المستقبلية وتحديثاتها فيما يخص الإطار العام

القسم السابع: الواجبات والمسؤوليات

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف المعنية بتطبيق الدليل كل بحسب دوره وموقعه، فيما يلي الأطراف المعنية ومسؤولياتها الرئيسية بهذا الخصوص:

1. رئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين المستعان بهم
تولي مسؤوليات التوجيه العام والموافقة على المهام والمسؤوليات والدعم وتقديم التمويل اللازم.
2. الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات والفروع
تولي مسؤوليات تسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
3. لجنة تكنولوجيا المعلومات التوجيهية
تولي مسؤوليات إدارة وتوجيه والإشراف عليه بشكل مباشر والتوصية بتوفير الموارد اللازمة لإتمامه، والتأكد من الفهم الصحيح من قبل كافة الأطراف بمتطلبات وأهداف التعليمات
4. التدقيق الداخلي
تولي مسؤولياته المناطة به كما هو مذكور في البند سابقاً، والمشاركة بما يمثل دور التدقيق الداخلي في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل
5. إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانون
تولي مسؤوليات المشاركة في المشروع / البرنامج بما يمثل دور تلك الإدارات، والتأكد من تمثيل المشروع / البرنامج من قبل كافة الأطراف المعنية.
6. المتخصصين وحملات الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار
COBIT 5 Foundation, COBIT 5 Assessor, COBIT 5 Implementation, CGEIT
المستعان بهم من داخل البنك ومن خارجه تولي دور المرشد لنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية التطبيق.



القسم الثامن: اللجان

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكيل اللجنة

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.
- تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

صلاحيات اللجنة

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- للجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والامتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب أي من أعضائها الآخرين.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

مقرر اللجنة

يتولى رئيس التكنولوجيا (CTO) مهام مقرر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة

- إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:
- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية
 - اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي أهداف الحاكمية والإدارة
 - اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.



4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية الموثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمية والإدارة
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.
10. تتولى لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لمهامها المنصوص عليها في التعليمات اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف (Enterprise Goals and Alignment Goals)، بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers and Components) الستة الواردة في التعليمات وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (COBIT 2019 – Design Guide)

اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات

تقوم اللجنة بضمان عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق المنافع، وتقليل الأخطار، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وبشكل مستدام

تشكيل اللجنة

- تشكل اللجنة بقرار من الإدارة التنفيذية العليا.
- تتشكل اللجنة برئاسة المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية بما في ذلك رئيس التكنولوجيا (CTO) ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات.
- ينتخب المجلس أحد أعضائه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي.

صلاحيات اللجنة

للجنة دعوة الغير لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم.

اجتماعات اللجنة

- تجتمع اللجنة بشكل دوري على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث توثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور 3 أعضاء من التصنيف (أ) و 2 من التصنيف (ب) على الأقل حيث أن عدد أعضاء اللجنة 15، حيث يكون كل من المدير العام، ونائب المدير العام، ورئيس التكنولوجيا، ورئيس المخاطر تصنيف (أ) وباقي الأعضاء تصنيف (ب)، وكل من رئيس إدارة التدقيق الداخلي وعضو مجلس الإدارة عضوين مراقبين

مقرر اللجنة

يتولى رئيس التكنولوجيا (CTO) مهام مقرر اللجنة.



مهام ومسؤوليات اللجنة:

تتولى اللجنة على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وأهداف الحاكمية والإدارة.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
 - تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

القسم التاسع: التدقيق الداخلي والخارجي

- أ. على المجلس رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها مراجعة فنية متخصصة (IT Audit) من خلال كوادرات مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، حاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/ أو أية معايير أخرى موازية.
- ب. على لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك بحسب ما ورد في البند (د/2) من هذا المادة ووفق النموذج المعتمد وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- ج. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى.
- د. على المجلس التأكد ومن خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصصة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:
 1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
 - تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
 - توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
 - الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
 - الالتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل المناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.



2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المبينة في الدليل الصادرة عن البنك المركزي وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1) مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، وعلى أن يتم تزويد البنك المركزي الأردني بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والموني اتباعها من قبل إدارة البنك بتاريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك مالك كل ملاحظة.
3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية تأخذ كل ما ورد في النقطة (د) أعلاه بعين الاعتبار، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق
- هـ. من الممكن الحصول على خدمات التدقيق الداخلي (Outsource) للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لجهة خارجية متخصصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الخصوص، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وأية تعليمات أخرى ذات صلة واحتفاظ لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والمجلس نفسه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية هذه المتطلبات كحد أدنى

يسمح باعتماد تقارير المدقق الداخلي والخارجي من قبل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات أو اللجنة القائمة مقامها، على أن يتم إطلاع المجلس على التقارير

القسم العاشر: المبادئ والسياسات وأطر العمل

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلي متطلبات الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة.
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلي متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة.
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وأهداف الحاكمية والإدارة، وعلى أن تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال.
- يراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثها كمراجع لصياغة تلك السياسات.

القسم الحادي عشر: الهياكل التنظيمية

- على المجلس اعتماد الهياكل التنظيمية الهرمية واللجان وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة الموارد البشرية والتي تلي متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية.
- يراعى ضمان فصل المهام المتعارضة بطبيعتها ومتطلبات الحماية التنظيمية المتعلقة بالرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.



القسم الثاني عشر: المعلومات والتقارير

- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصادقية ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في المعيار (COBIT 5 – Enabling Information).
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة المعلومات والتقارير، مع مراعاة تحديد مالكي تلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالها وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، على أن يتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

القسم الثالث عشر: الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا

المعلومات

- على المجلس أو من يفوض من لجانته والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق أهداف الحاكمية والإدارة وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية.
- على المجلس أو من يفوض من لجانته والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعلى أن يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك بما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

القسم الرابع عشر: المعارف والمهارات والخبرات

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الأردني بشكل عام، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- على إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية المعترف بها من قبل جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه.
- على الإدارة التنفيذية في البنك الاستمرار بتسجيل موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق أهداف الحاكمية والإدارة.
- على الإدارة التنفيذية في البنك تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.



القسم الخامس عشر: منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاها.
- على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لمنظومة الأخلاق والممارسات المهنية المعتمدة من قبل المجلس بحيث تتضمن بالحد الأدنى منظومة الأخلاق المهنية الواردة في المعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته.
- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات على سبيل المثال لا الحصر.

القسم السادس عشر: اتفاقيات الإسناد (Outsourcing) مع الغير

على البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك التأكد من التزام الغير بتطبيق بنود التعليمات الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، وبما لا يعفي المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات بما في ذلك متطلبات التدقيق

بيان عن مدى الالتزام بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

يلتزم بنك الاتحاد بتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات.



القوائم المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2023



تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / 010932

إلى السادة المساهمين

بنك الاتحاد

(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الاتحاد "شركة مساهمة عامة محدودة" والمشار اليه "بالبنك" وشركاته التابعة وفرعه الخارجي والمشار اليه "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023، وكل من قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا

أمر التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها



ان تفاصيل آلية دراسة الأمور المشار إليها مينة ادناه:

أمور التدقيق الرئيسية

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

1. مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية

كما هو مبين في الايضاح رقم (9) حول القوائم المالية الموحدة للبنك، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي 4.2 مليار دينار كما في 31 كانون الأول 2023 الذي يمثل حوالي 57% من إجمالي الموجودات. بلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المتعلق بهذه التسهيلات حوالي 194 مليون دينار. ان تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للبنك هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتخمين جودة المنح والتقدير المتعلق بالمخاطر الكامنة في المحفظة

المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب والتي تتطلب حكماً جوهرياً من الإدارة مثل التقدير المتعلق باحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان والتدني في حالة المنح (التعثر) واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظر في التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر

ان التعديلات التي تمت على النماذج تم تطبيقها لتحديد المخاطر التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ان الاسس والاحتساب للتعديلات على النماذج تتطلب أحكام جوهريّة تتضمن اعتبارات لمخاطر تعديلات الاداره.

عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالاعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ولكل محفظة، ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل قرض بناءً على طبيعة وخصائص المخاطر له.

يتم احتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى ذلك، يتم تعديل الخسارة الائتمانية المتوقعة لتأخذ في الاعتبار أية ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني

لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار وتصميم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للضوابط ذات الصلة المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق القائمة على المخاطر. ان إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الإجراءات حول منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسهيلات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج، وتحقيق الإدارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقرضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات.

ان الإجراءات الأساسية التي قمنا بها لتغطية امر التدقيق الرئيسي، تضمنت، ولكن لم تقتصر على ما يلي:

- تم اختيار عينة من القروض بناء على المخاطر المتعلقة بها، قمنا بأجراء مراجعة مفصلة للائتمان، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المقرضين وقمنا بتحديد الافتراضات الكامنة في حساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في استمرارية تطبيق البنك لسياسة تدني القيمة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات تدني القيمة وضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الائتمان؛

- بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي لم يتم دراستها بشكل فردي وبالتعاون مع خبراء ومستشارين مختصين بالائتمان ضمن فريق التدقيق. قمنا بتقييم المنهجية المستخدمة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، دراسة المدخلات من خلال مطابقتها مع المستندات الداعمة إعادة احتساب المخصص لتأكد من دقة النموذج المستخدم. اضافة إلى ذلك قمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية وتفقدنا منهجية الحساب وتتبعنا عينة وصولاً إلى مصدر المعلومات.

- قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود المستخدمة لتحديد الزيادة في مخاطر الائتمان والسيناريوهات للاقتصاد المستقبلية بما في ذلك الاوزان الترجيح ذات الصلة؛



نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

- قمنا بتقييم التعديلات التي تمت على النموذج والمخصصات الإضافية التي تم قيدها من قبل الإدارة في سياق النماذج الأساسية ومعوقات المعلومات التي حددها البنك من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات، مع التركيز على احتمالية التعثر ومقدار الخسارة عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات، وتحدينا مبرراتها.
- قمنا بتحديد التعديلات التي تمت من قبل الإدارة من خلال تقييم تعديلات النماذج المتعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي وسنيرورات الرؤية المستقبلية والتي تم دمجها في عملية احتساب التدني من خلال استخدام خبرائنا لتحدي سيناريوهات الاقتصاد المتعددة المختارة والأوزان التي تم تطبيقها لإلتقاط أي خسائر؛ و
- قمنا بتحديد فيما إذا كان المبلغ المرصود كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة قد تم احتسابه بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني.
- قمنا بتقييم الإفصاح في القوائم المالية الموحدة المتعلق بهذا الأمر بموجب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات البنك المركزي الأردني.

أمر التدقيق الرئيسية

- يتم الاعتراف بمخصصات الخاصة بالتسهيلات المتدنية ائتمانياً بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني لاحتساب المخصصات وأي مخصصات أخرى والتي يتم الاعتراف بها بناءً على تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة الخاصة بهذه التسهيلات الائتمانية ويقيّد في السجلات أيهما أشد على مستوى المرحلة.
- ان تدقيق هذه الأحكام والافتراضات المعقدة يمثل تحدي كبير على مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءً على ذلك هذا الأمر يعتبر إحدى أمور التدقيق الرئيسية

2. أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية

- يعتمد نهج التدقيق لدينا على الضوابط الآلية، وبالتالي تم تصميم الإجراءات التالية لاختبار الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتحكم فيها
- لقد حصلنا على فهم للأنظمة ذات العلاقة بإعداد التقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه الأنظمة
- لقد اخترنا الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالضوابط الآلية والمعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر والتي تغطي الوصول إلى النظام وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
- قمنا بفحص المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر والمستخدم في التقارير المالية والمستخرجة من الأنظمة ذات الصلة وفحص الضوابط الرئيسية متضمنة منطقية العمل الخاصة بها
- لقد أجرينا اختباراً على عناصر التحكم الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة ذات الصلة بالعمليات التجارية

لقد حددنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية للبنك كامر تدقيق رئيسي نظراً للحجم الكبير وتنوع المعاملات التي تتم معالجتها يومياً من قبل البنك والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط الآلية وتكنولوجيا المعلومات

هناك خطر ان تكون إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الرقابية الداخلية ذات الصلة المتعلقة بها غير مصممة ومطبقة بشكل دقيق وفعال. وعلى وجه الخصوص، الضوابط ذات الصلة المطبقة والضرورية للحد من احتمالية الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.



معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل للبنك لبدء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق البنك. نبقي المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.



نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

28 شباط 2024

احمد فتحي شتيوي
إجازة رقم (1020)

Deloitte & Touche (M.E.)
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
010105



قائمة (أ)

31 كانون الأول		إيضاح	
2022	2023		
دينار	دينار		
الموجودات			
761,806,411	736,205,982	5	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزيه
207,342,608	371,943,707	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
14,013,824	14,082,419	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
18,423,896	26,229,319	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
3,991,118,781	4,244,911,424	9	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
61,301,069	66,658,121	10	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
1,325,766,644	1,633,814,826	11	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
345,954	349,622	12	استثمار في شركة خليفة
68,516,377	76,211,079	13	ممتلكات ومعدات - بالصافي
32,820,280	37,416,374	ب/21	موجودات ضريبية مؤجلة
29,461,656	30,438,070	44	موجودات حق استخدام - بالصافي
26,893,693	28,532,909	14	موجودات غير ملموسة - بالصافي
153,079,760	153,225,585	15	موجودات أخرى - بالصافي
6,690,890,953	7,420,019,437		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
337,850,140	311,250,220	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,186,344,444	5,651,353,018	17	ودائع عملاء
257,368,027	329,660,434	18	تأمينات نقدية
141,707,946	190,406,392	أ/19	أموال مقترضة
46,115,000	60,295,000	ب/19	قروض مسانده
631,897	525,787	20	مخصصات متنوعة
29,680,581	31,098,416	44	التزامات عقود تأجير
28,930,915	30,872,484	أ/21	مخصص ضريبة الدخل
844,854	20,282	ب/21	مطلوبات ضريبية مؤجلة
101,380,499	150,936,220	22	مطلوبات أخرى
6,130,854,303	6,756,418,253		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
160,000,000	200,000,000	23	رأس المال المكتتب به والمدفوع
80,213,173	68,213,173	23	علاوة إصدار
76,227,974	85,321,596	25	احتياطي قانوني
51,192,173	57,172,423	25	احتياطي اختياري
6,482,816	2,693,754	27	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
78,930,524	65,411,367	28	أرباح مدورة
453,046,660	478,812,313		مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك
106,989,990	113,888,871		حقوق غير المسيطرين
-	70,900,000	24	سندات دائمة
560,036,650	663,601,184		مجموع حقوق الملكية
6,690,890,953	7,420,019,437		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



قائمة (ب)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2022	2023		
دينار	دينار		
315,768,650	430,386,583	31	الفوائد والعوائد الدائنة
135,119,493	217,487,350	32	الفوائد والمصاريف المدينة
180,649,157	212,899,233		صافي إيرادات الفوائد والعوائد
33,768,587	32,347,286	33	صافي إيرادات العمولات
214,417,744	245,246,519		صافي إيرادات الفوائد والعوائد والعمولات
11,440,002	13,776,586	34	أرباح عملات أجنبية
(1,484,919)	1,915,615	35	أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(45,933)	(2,125)	11	(خسائر) بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأه
690,867	1,162,153	36 و 10	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,998,383	1,401,394	37	إيرادات أخرى
227,016,144	263,500,142		إجمالي الدخل
57,467,355	62,943,873	38	نفقات موظفين
15,563,353	15,059,445	13 و 14	استهلاكات وإطفاءات
40,802,634	46,966,839	39	مصاريف أخرى
4,187,342	4,575,570	44	استهلاك موجودات حق الاستخدام
558,065	810,851	44	مصروف الإيجار
1,171,165	1,240,261	44	تكاليف التمويل
34,237,331	41,920,695	29	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
895,181	(581,164)	15	(وفر) مخصص تدني عقارات مستملكة
407,782	170,171	20	مخصصات متنوعة
155,290,208	173,106,541		إجمالي المصروفات
71,725,936	90,393,601		الربح التشغيلي
8,496	3,668	12	حصة البنك من أرباح شركة حليفة بالصافي
71,734,432	90,397,269		الربح للسنة قبل الضريبة - قائمة (هـ)
(27,934,009)	(32,659,994)	أ/21	ينزل: ضريبة الدخل
43,800,423	57,737,275		الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)
			ويعود إلى:
34,327,652	47,137,256		مساهمي البنك
9,472,771	10,600,019		حقوق غير المسيطرين
43,800,423	57,737,275		
فلس / دينار	فلس / دينار		
0.172	0.236	40	حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة العائد لمساهمين البنك



قائمة (ج)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
43,800,423	57,737,275	الربح للسنة - قائمة (ب)
		بنود الدخل الشامل
		بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة
6,766,050	(3,391,569)	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة بعد الضريبة
50,566,473	54,345,706	إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
		الدخل الشامل للسنة العائد إلى:
41,084,617	43,748,909	مساهمي البنك
9,481,856	10,596,797	حقوق غير المسيطرين
50,566,473	54,345,706	

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023	إيضاح	رأس المال المكتتب به والمدفوع دينار	علاوة إصدار دينار	الالتزامات		أرباح محدودة *	مجموع حقوق الملكية دينار	سندات دائمة دينار	حقوق غير المسيطرين دينار	إجمالي حقوق الملكية دينار
				قانوني دينار	اختياري دينار					
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022	الرصيد في بداية السنة	160,000,000	80,213,173	76,227,974	51,192,173	6,482,816	78,930,524	-	106,989,990	560,036,650
	مجموع الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)	-	-	-	-	(3,388,347)	47,137,256	-	10,596,797	54,345,706
	المحول إلى الاحتياطي	-	-	9,093,622	5,980,250	-	(15,073,872)	-	-	-
	الزيادة الموزعة	-	-	-	-	-	(16,000,000)	-	-	(16,000,000)
	الزيادة في أسس المال	40,000,000	(12,000,000)	-	-	-	(28,000,000)	-	-	-
	2 صافي التغير في حقوق غير المسيطرين نتيجة الزيادة في تملك حصص لشركة تابعة	-	-	-	-	-	(435,765)	-	(3,697,916)	(4,133,681)
	10 أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الدرر	-	-	-	-	(400,715)	400,715	-	-	-
	رسوم زيادة رأس المال	-	-	-	-	-	(250,150)	-	-	(250,150)
	سندات دائمة والمصاريف الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة	-	-	-	-	-	(363,234)	-	-	70,536,766
	فوائد السندات الدائمة بعد استبعاد أثر الضريبة	-	-	-	-	-	(934,107)	-	-	(934,107)
الرصيد في نهاية السنة		200,000,000	68,213,173	85,321,596	57,172,423	2,693,754	65,411,367	70,900,000	113,888,871	663,601,184
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022										
الرصيد في بداية السنة		160,000,000	80,213,173	68,169,340	46,167,117	1,741,270	71,721,054	-	101,455,563	529,467,517
مجموع الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)		-	-	-	-	6,756,965	34,327,652	-	9,481,856	50,566,473
المحول إلى الاحتياطي		-	-	8,058,634	5,025,056	-	(13,083,690)	-	-	-
الزيادة الموزعة		-	-	-	-	-	(16,000,000)	-	(3,583,201)	(19,583,201)
2 صافي التغير في حقوق غير المسيطرين نتيجة الزيادة في تملك حصص لشركة تابعة		-	-	-	-	-	(49,911)	-	(364,228)	(414,139)
10 (خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الدرر		-	-	-	-	(2,015,419)	2,015,419	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة		160,000,000	80,213,173	76,227,974	51,192,173	6,482,816	78,930,524	-	106,989,990	560,036,650

* لا يمكن التصفية بـ 37,180,506 دينار من الأرباح المددوة كما في 31 كانون الأول 2023 (32,820,280) والتي تمثل موجودات خريبية مؤجلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبة المؤجلة، وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصفية بها إلا بموافقة مسبقة منه.

* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 2,174,784 دينار الذي يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- يظهر التصرف بالتأخر من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة الذي والمحول إلى الأرباح المحورة والبالغ 108,397 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 والخاص بالشركة التابعة بنك صفوة الإسلامي إلى بموافقة مسيقة من البنك المركزي الأردني

تعبير الميزانيات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.



قائمة (هـ)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		ايضاح	
2022	2023		
دينار	دينار		
الأنشطة التشغيلية:			
71,734,432	90,397,269		الربح قبل الضريبة – قائمة (ب)
تعديلات بنود غير نقدية			
15,563,353	15,059,445	13 و 14	استهلاكات وإطفاءات
34,237,331	41,920,695	29	مخصص خسائر ائتمانية موقعه
4,187,342	4,575,570	44	استهلاك موجودات حق الاستخدام
1,171,165	1,240,261	44	الفوائد على التزامات التأجير
-	(4,566)	44	الربح الناتج عن إلغاء الاعتراف بموجودات حق الاستخدام
45,933	2,125	11	خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
895,181	(581,164)	15	(وفر) مخصص تدني عقارات مستملكة
1,466,882	(1,031,495)	35	(أرباح) خسائر موجودات مالية غير متحققة
115,477	32,116	39	خسائر بيع ممتلكات ومعدات
(262)	23,276		خسائر (أرباح) تقييم قروض محولة
407,782	170,171	20	مخصصات متنوعة - بالصافي
(8,496)	(3,668)	12	حصة البنك من (أرباح) شركة حليفة بالصافي
(898,236)	11,489	37 و 39	خسائر (أرباح) بيع موجودات مستملكة وفاء لديون مستحقة
(1,521,470)	(4,238,001)	34	تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
127,396,414	147,573,523		الربح قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
التغير في الموجودات والمطلوبات			
(2,243,232)	(5,735,244)		(الزيادة) في الأرصدة مقيدة السحب
(1,594,412)	(6,773,928)		(الزيادة) في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(5,248,639)	(69,003)		(الزيادة) في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
(11,585,474)	7,495,474		الزيادة (النقص) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
(675,077,583)	(296,082,279)		(الزيادة) في التسهيلات وتمويلات ائتمانية المباشرة
(37,433,232)	400,574		النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى
275,970,342	465,008,574		الزيادة في ودائع العملاء
12,540,241	72,292,407		الزيادة في تأمينات نقدية
21,190,378	49,668,401		الزيادة في مطلوبات أخرى
(296,085,198)	433,778,499		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات المدفوعة
(26,590,128)	(35,092,191)	21/أ	ضريبة الدخل المدفوعة
(634,788)	(276,281)	20	مخصصات متنوعة مدفوعة
(323,310,114)	398,410,027		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية			
(9,110,181)	(9,795,521)		(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
275,613,794	398,947,836	11	المستحق من موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(502,351,600)	(706,960,536)	11	(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(10,996,926)	(15,987,004)	13	(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات عن حساب شراء ممتلكات ومعدات
188,870	98,232	13	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(6,404,113)	(8,536,707)	14	(الزيادة) في موجودات غير ملموسة
6,250	-	12	توزيعات نقدية مقبوضة في شركة حليفة
(253,053,906)	(342,233,700)		صافي (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
(19,682,947)	(15,993,410)		أرباح موزعة على المساهمين
33,141,415	48,698,446	19/أ	الزيادة في أموال مقترضة
24,815,000	14,180,000	19/ب	الزيادة في القروض المساندة
-	(250,150)		رسوم زيادة رأس المال
-	(363,234)		مصاريف إصدار سندات دائمة الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة
-	(934,107)		فوائد السندات الدائمة بعد استبعاد أثر الضريبة
-	70,900,000	24	إصدار سندات دائمة
(4,588,409)	(5,032,119)	44	دفعات سداد اصل التزام التأجير
(361,996)	(337,725)	44	إعادة سداد جزء من فائدة التزام التأجير
(414,139)	(4,133,681)		صافي التغير في حقوق غير المسيطرين نتيجة الزيادة في تملك حصة لشركة تابعة
32,908,924	106,734,020		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(543,455,096)	162,910,347		صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
1,521,470	4,238,001	34	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
1,205,726,235	663,792,609		النقد وما في حكمه في بداية السنة
663,792,609	830,940,957	41	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
بنود غير نقدية:			
(6,316,819)	(6,097,366)		(الزيادة) في موجودات حق الاستخدام
6,316,819	6,097,366		الزيادة في التزامات عقود اجار

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.



1. معلومات عامة

- ان بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام 1978. بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة (1964)، ومركزه الرئيسي مدينة عمان هذا وقد تم تحويله إلى بنك خلال عام 1991.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها تسعة وخمسون فرعاً والشركات التابعة في الأردن، وكذلك وبلغت عدد فروع بنك صفوة داخل المملكة اثنان وأربعون فرعاً وشركته التابعة.
- ان أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للوراق المالية - الأردن.
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل لجنة التدقيق بتاريخ 14 شباط 2024 بتفويض من مجلس إدارة البنك وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

2. أهم السياسات المحاسبية:

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.
- إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:
 - أ. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي
 - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
 - عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد.
 - في بعض الحالات الخاصة يوافق البنك المركزي الأردني على ترتيبات خاصة لإحتساب وقيد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لعملاء تسهيلات ائتمانية مباشرة على مدى فترة محددة.
 - تستثنى التسهيلات المرتبطة بمستخلصات المشاريع الحكومية (تحويل مستحقات حكومية) من التصنيف عند احتساب المخصصات.
 - ب. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
 - ج. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. يتم احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون بموجب تعميم البنك المركزي رقم 13246/3/10 بتاريخ 2 أيلول 2021 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2022 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2030 وهذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 وباستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3 - أ) و(ب)).



أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرته، وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.
- يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة بقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيها السيطرة على الشركات التابعة.
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم إظهار حقوق غير المسيطرين في صافي موجودات الشركات التابعة في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية للبنك.

يملك البنك الشركات التابعة والفروع الخارجية التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	31 كانون الأول 2023		طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023			
		رأس المال المدفوع	قيمة الاستثمار				مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
	%	دينار					دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الاتحاد للوساطة المالية	100	5,000,000	5,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	11,115,265	861,025	814,954	(346,317)
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	100	12,000,000	12,000,000	تأجير تمويلي	2015	الأردن	57,907,582	41,059,419	5,230,751	(3,676,307)
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار*	58	113,039,028	65,562,636	تملك الأسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن	114,576,198	34,116	-	(7,820)
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000	تصنيع وبرمجة وإعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن	446,522	716,432	616,524	(859.003)
بنك الاتحاد – فرع العراق	100	35,450,000	35,450,000	بنك تجاري	2023	العراق	36,219,163	1,044,051	-	(274,888)
المجموع		165,589,028	118,112,636							

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	31 كانون الأول 2022		طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022			
		رأس المال المدفوع	قيمة الاستثمار				مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
شركة الاتحاد للوساطة المالية	100	5,000,000	5,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	10,689,988	904,385	804,347	(385,498)
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	100	12,000,000	12,000,000	تأجير تمويلي	2015	الأردن	46,654,874	31,361,155	3,177,359	(2,106,604)
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار*	58	113,039,028	65,562,636	تملك الأسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن	114,583,584	33,732	3,742,215	(10,359)
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000	تصنيع وبرمجة وإعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن	552,686	580,117	2,544,882	(2,658,214)
المجموع		130,139,028	82,662,636							

* تمتلك شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار ما نسبته 62.4% من بنك صفوة الإسلامي حيث بلغ مجموع الموجودات 2,928,983,476 دينار ومجموع المطلوبات 543,517,108 دينار ومجموع الإيرادات 60,638,287 دينار ومجموع المصروفات 32,314,406 دينار.

- يملك بنك الاتحاد أسهم في بنك صفوة الإسلامي بشكل مباشر بلغت حوالي 3.67% من إجمالي بنك صفوة.



وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها؛
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو لها الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها؛ و
- لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها؛
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيد في حقوق الملكية؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الأرباح أو الخسائر؛
- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيدة سابقاً في الدخل الشامل إلى قائمة الأرباح أو الخسائر المدورة كما هو ملائم.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك

تمثل حقوق غير المسيطرين الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق ملكية الشركات التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصرفات فوائد" في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال السنة

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة



تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية ائتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية ائتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح وأسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح وأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبنء متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الاستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبنء متحوط له يؤثر على قائمة الأرباح أو الخسائر.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم، أي

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر؛ و



- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).

بعد الإعراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام أو عند إلغاء الاعتراف من تلك الاداء

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.



ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل.
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل. بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "سيناريوهات الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).



عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع.
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناه

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير روعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سيرشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار، أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.



لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار

التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق ادوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالاعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مضمومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحاً منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.



الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي " متدني ائتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد؛
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقرير ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعزبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل

يعتبر القرض قد تدني ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض انخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغيرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم للبنك؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد تجاوز العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية



الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحليين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناءً على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر احتمالات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يومًا، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة ائتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي وإستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقروض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات)



يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تبسيط شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخضم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخضم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالاعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة احتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالاعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.



الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند استردادها

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كإقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة



السندات الدائمة

السندات المذكورة أعلاه مساندة وغير مكفولة بضمان وتصنف ضمن بنود حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية – العرض. ويتم معالجة مدفوعات الفوائد كتخفيض من حقوق الملكية وتظهر ضمن تغيرات أخرى في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. ان هذه السندات ليس لها تاريخ استحقاق ويمكن استدعائها (كلياً أو جزئياً) بالقيمة الاسمية وفقاً لاختيار المجموعة بتاريخ الاستدعاء وفي كل تاريخ سداد الفوائد فيما بعد. يتم خصم تكاليف إصدار تلك السندات كمصاريف وتظهر تلك السندات بالقيمة الأصلية المصدرة ولا يتم إجراء أي تعديلات عليها إلا في حال تم استدعائها كلياً أو جزئياً يتم تخفيضها بقيمة المبالغ المسددة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) مدتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- عند الإعراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الاعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛ أو
- كان الالتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس؛ أو
- إذا كان الالتزام المالي بشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر"

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للالتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولا يعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.



مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخضم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال، انظر "صافي إيرادات الفوائد" أعلاه

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبذل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافًا كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الالتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالالتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لالتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي)

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيغة ولا تقاس العقود المضيغة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين



تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبى عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الاعتراف بالبند غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.



إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفاً القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من التحديد العنصر التجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر التجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر التجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحولات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدّل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدّل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحولات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحويلات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل ومتراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر

تحولات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحولات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحولات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية

يُعاد تصنيف اذ لأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعمليات الأجنبية كما هو موضح أعلاه.



ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها إن وجد، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية:

%	
2 - 4	مباني
7 - 15	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس
- مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين واللائحة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية.



- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وازدواج المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المتعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.



الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد، يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله مسبقاً. يتم استكمال احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات بموجب كتاب البنك المركزي رقم 13246/3/10 بتاريخ 2 أيلول 2021 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2022 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2030. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في نفس الفترة.
- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي ورخصة بنك صفوة وودائع العملاء وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات. وفيما يتعلق برخصة بنك صفوة الإسلامي عمرها الزمني غير محدد ولا يتم اطفاءها بل يتم احتساب فيما إذا كان هنالك تدني في قيمتها.

التدني في الموجودات غير المالية:

- يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.
- في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات. المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحاً منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.
- يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الاطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة

تملك شركات تابعة والشهرة

- يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة.
- يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة بقيمتها العادلة أو بحصتهم من صافي موجودات الشركة المملوكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المملوكة بعد انقاص قيمة التدني.
- تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المملوكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك.



استثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- تظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بموجب طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفائها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملة غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصة في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

**عقود الإيجار****البنك كمستأجر**

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعروفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة، وبالنسبة لهذه العقود، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصرف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الاستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مضمومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يقوم البنك باستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة)، مطروفاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقاً قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وأجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم يقيم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم استهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصرف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر



البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجراً كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجراً وسيطاً، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترة المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة أو التي سيتم استلامها بموجب العقد لكل مكون.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقبتها.

3. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ. معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

تم اتباع المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023 في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة أو السنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية (17) عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات حزيران 2020 وكانون الأول 2021 على المعيار الدولي للتقارير المالية (17))

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية (4) عقود التأمين.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) نموذجاً عاماً، تم تعديله لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة. يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج توزيع الأقساط. يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير مبلغ وتوقيت وعدم التيقن من التدفقات النقدية المستقبلية ويقاس بشكل واضح تكلفة عدم التيقن. ويأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات و ضمانات حاملي وثائق التأمين.

ليس لدى المجموعة أي عقود تستوفي تعريف عقد التأمين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (17).



تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2) إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات مصطلح "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية" بمصطلح "السياسات المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذا كان، عند النظر إليها جنبًا إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة، من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية.

كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي جوهرية بحد ذاتها.

وضع مجلس المعايير أيضًا إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان الممارسة (2) الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) الضرائب - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة

تقدم التعديلات استثناءً آخر من إعفاء الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم. اعتمادًا على قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ فروقات مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم عند الاعتراف المبدئي للأصل والالتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.

بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12، يتعين على المنشأة الاعتراف بأصول والالتزامات الضريبة المؤجلة ذات الصلة، مع خضوع الاعتراف بأي أصل ضريبي مؤجل لمعايير قابلية الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (12).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) ضرائب الدخل - الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد نموذج الركيزة الثانية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل نطاق معيار المحاسبة الدولي 12 لتوضيح أن المعيار ينطبق على ضرائب الدخل الناشئة عن قانون الضرائب الذي تم إصداره أو صدر بشكل جوهري لتنفيذ قواعد نموذج الركيزة الثانية التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك قانون الضرائب الذي يطبق الحد الأدنى من الضرائب الإضافية المحلية المؤهلة الموضحة في تلك القواعد.

تقدم التعديلات استثناءً مؤقتًا للمتطلبات المحاسبية للضرائب المؤجلة في معيار المحاسبة الدولي رقم 12، بحيث لا تقوم المنشأة بالاعتراف أو الإفصاح عن معلومات حول أصول والالتزامات الضرائب المؤجلة المتعلقة بضرائب دخل الركيزة الثانية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8) - السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية

تستبدل التعديلات تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. وبموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التيقن من القياس". تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية.

ب. معايير صادرة وغير سارية المفعول

كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية الموحدة، لم تطبق المجموعة المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد، تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.



تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك

إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (10) وعلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (28) تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو المساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تنص التعديلات تحديداً على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تنطوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد.

لم يُحدد تاريخ السريان بعد. يُسمح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - عرض القوائم المالية - تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة

إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف، أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.

توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية - الالتزامات غير المتداولة مع التعهدات

تحدد التعديلات أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية فترة التقرير فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجوداً في نهاية فترة إعداد التقارير المالية، حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد التقارير المالية والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية).

ويحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير لا يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بتعهد بعد فترة التقرير. ومع ذلك، إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعاً لامتثال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير، فإن المنشأة تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المشمولة بالتقرير. وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها)، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والحقائق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن المنشأة قد تواجه صعوبات في الالتزام بالتعهدات.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي لفرات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024، ويُسمح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين

تضيف التعديلات هدف إفصاح إلى معيار المحاسبة الدولي (7) ينص على أن المنشأة مطالبة بالإفصاح عن معلومات حول ترتيبات تمويل الموردين الخاصة بها والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم آثار تلك الترتيبات على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 لإضافة ترتيبات تمويل الموردين كمثال ضمن متطلبات الإفصاح عن المعلومات حول تعرض المنشأة لمخاطر تركز مخاطر السيولة.



لم يتم تعريف مصطلح "ترتيبات تمويل الموردين". وبدلاً من ذلك، تصف التعديلات خصائص الترتيب الذي سيُطلب من المنشأة تقديم المعلومات عنه

ولتحقيق هدف الإفصاح، سيُطلب من المنشأة الإفصاح بشكل إجمالي عن ترتيبات تمويل الموردين الخاص بها:

- شروط وأحكام الترتيبات
- القيمة الدفترية والبنود المرتبطة بها المعروضة في قائمة المركز المالي للمنشأة للالتزامات التي تشكل جزءاً من الترتيبات
- القيمة الدفترية والبنود المرتبطة بها والتي حصل الموردون بالفعل على دفعات لها من مقدمي التمويل
- نطاق تواريخ استحقاق الدفع لكل من الالتزامات المالية التي تشكل جزءاً من ترتيبات تمويل الموردين والذمم الدائنة التجارية المماثلة التي لا تشكل جزءاً من ترتيبات تمويل الموردين
- معلومات مخاطر السيولة

التعديلات التي تحتوي على إعفاءات انتقالية محددة لفترة التقرير السنوية الأولى التي تطبق فيها المنشأة التعديلات تنطبق على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر

تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار - التزامات الإيجار في البيع وإعادة الاستئجار

تضيف التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 متطلبات القياس اللاحقة لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار التي تفي بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 ليتم المحاسبة عنها على أنها عملية بيع. تتطلب التعديلات من البائع المستأجر تحديد "مدفوعات الإيجار" أو "مدفوعات الإيجار المعدلة" بحيث لا يعترف البائع المستأجر بالربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع

لا تؤثر التعديلات على الربح أو الخسارة المعترف بها من قبل البائع المستأجر فيما يتعلق بالإنهاء الجزئي أو الكامل لعقد الإيجار. بدون هذه المتطلبات الجديدة، قد يكون البائع المستأجر قد اعترف بربح من حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط بسبب إعادة قياس التزام عقد الإيجار (على سبيل المثال، بعد تعديل عقد الإيجار أو تغيير في مدة عقد الإيجار) من خلال تطبيق المتطلبات العامة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16. قد يكون هذا هو الحال بشكل خاص في حالة إعادة الإيجار التي تتضمن دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل

كجزء من التعديلات، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل مثال توضيحي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 وإضافة مثال جديد لتوضيح القياس اللاحق لأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار في معاملة البيع وإعادة الاستئجار مع دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل. توضح الأمثلة التوضيحية أيضاً أن الالتزام الذي ينشأ من معاملة البيع وإعادة الاستئجار المؤهلة كعملية بيع تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15، هو التزام إيجار

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ مع المستأجر، بعد تاريخ البدء.

في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس 1 – المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالإستدامة.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس 2 – الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.



4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم اثبات التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة العقارات، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد.

يتم احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات بموجب كتاب البنك المركزي الأردني رقم 13246/3/10 بتاريخ 2 أيلول 2021 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2022 بحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2030. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة



مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجهادات وتقدير هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (45)

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (54)

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (45). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.



أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بالتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب. قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم اختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية

ج. الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لها من النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتحديد من قبل كل من البنك والمؤجر

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنجائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر

**المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة**

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار

5. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
130,128,294	134,884,779	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية:
90,036,171	171,981,428	حسابات جارية وتحت الطلب
303,200,000	172,500,000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
238,441,946	256,839,775	متطلبات الاحتياطي النقدي
631,678,117	601,321,203	إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية
761,806,411	736,205,982	المجموع

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي كما في 31 كانون الأول 2023 و31 كانون الأول 2022.
- لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2023 و31 كانون الأول 2022.
- إن جميع الأرصدة لدى البنوك المركزية مصنفة ضمن المرحلة الأولى وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، كما لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و31 كانون الأول 2022.



الحركة على إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
809,253,935	631,678,117	إجمالي الرصيد في بداية السنة
311,340,186	272,843,086	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(488,916,004)	(303,200,000)	الأرصدة المسددة
631,678,117	601,321,203	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		البيان
2022	2023	2022	2023	2022	2023	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
116,499,214	177,037,385	115,927,270	176,748,357	571,944	289,028	حسابات جارية وتحت الطلب
91,124,044	194,974,500	78,124,044	164,974,500	13,000,000	30,000,000	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
207,623,258	372,011,885	194,051,314	341,722,857	13,571,944	30,289,028	المجموع
(280,650)	(68,178)	(280,650)	(68,178)	-	-	مخصص التدني
207,342,608	371,943,707	193,770,664	341,654,679	13,571,944	30,289,028	صافي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 57,400,238 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (41,462,493 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 15,526,690 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (9,791,446 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

فيما يلي الحركة على إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
207,623,258	-	-	207,623,258	إجمالي الرصيد في بداية السنة
357,007,710	-	-	357,007,710	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(192,619,083)	-	-	(192,619,083)	الأرصدة المسددة
372,011,885	-	-	372,011,885	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
542,036,819	-	-	542,036,819	إجمالي الرصيد في بداية السنة
163,721,553	-	-	163,721,553	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(498,135,114)	-	-	(498,135,114)	الأرصدة المسددة
207,623,258	-	-	207,623,258	إجمالي الرصيد في نهاية السنة



إفصاح الحركة على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
280,650	-	-	280,650	الرصيد في بداية السنة
68,178	-	-	68,178	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(280,650)	-	-	(280,650)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على مخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير
-	-	-	-	التصنيف بين المراحل الثلاثة خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
68,178	-	-	68,178	الرصيد كما في نهاية السنة

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
560,112	-	-	560,112	الرصيد في بداية السنة
280,650	-	-	280,650	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(560,112)	-	-	(560,112)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على مخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير
-	-	-	-	التصنيف بين المراحل الثلاثة خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
280,650	-	-	280,650	الرصيد كما في نهاية السنة

7. ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		البيان
2022	2023	2022	2023	2022	2023	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,127,000	8,089,578	2,127,000	8,089,578	-	-	ايداعات تستحق خلال فترة من 3 اشهر إلى 6 اشهر
8,127,000	-	2,127,000	-	6,000,000	-	اكثر من 6 اشهر إلى 9 اشهر
3,766,575	-	3,766,575	-	-	-	اكثر من 9 اشهر إلى 12 شهر
-	6,000,000	-	-	-	6,000,000	اكثر من سنة
14,020,575	14,089,578	8,020,575	8,089,578	6,000,000	6,000,000	المجموع
(6,751)	(7,159)	(6,751)	(7,159)	-	-	مخصص التدني
14,013,824	14,082,419	8,013,824	8,082,419	6,000,000	6,000,000	صافي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

- لا يوجد ايداعات مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022.



فيما يلي الحركة على إجمالي إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
14,020,575	-	-	14,020,575	إجمالي الرصيد في بداية السنة
14,089,578	-	-	14,089,578	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(14,020,575)	-	-	(14,020,575)	الإيداعات المسددة
14,089,578	-	-	14,089,578	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
8,771,936	-	-	8,771,936	إجمالي الرصيد في بداية السنة
14,020,575	-	-	14,020,575	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(8,771,936)	-	-	(8,771,936)	الإيداعات المسددة
14,020,575	-	-	14,020,575	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

إفصاح الحركة على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
6,751	-	-	6,751	الرصيد في بداية السنة
7,159	-	-	7,159	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
(6,751)	-	-	(6,751)	المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير
-	-	-	-	التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
7,159	-	-	7,159	الرصيد كما في نهاية السنة

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
1,251	-	-	1,251	الرصيد في بداية السنة
6,751	-	-	6,751	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
(1,251)	-	-	(1,251)	المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير
-	-	-	-	التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
6,751	-	-	6,751	الرصيد كما في نهاية السنة

**8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
649,405	2,795,239	سندات حكومية مدرجة في الاسواق المالية
105,388	1,022,642	سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية
4,813,576	9,965,008	أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية
12,855,527	12,446,430	صناديق استثمارية
18,423,896	26,229,319	المجموع

9. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
		الأفراد (التجزئة)
3,184,269	1,971,029	حسابات جارية مدينة
942,769,009	1,078,707,595	قروض وكمبيالات *
32,826,520	46,515,963	بطاقات الائتمان
1,020,109,367	1,116,094,786	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
59,792,215	71,128,650	حسابات جارية مدينة
1,269,222,605	1,256,219,953	قروض وكمبيالات *
		الشركات الصغيرة ومتوسطة
26,032,619	29,898,877	حسابات جارية مدينة
226,258,176	256,477,274	قروض وكمبيالات *
599,215,519	599,833,607	الحكومة والقطاع العام
4,179,410,299	4,456,847,734	المجموع
16,346,736	17,846,427	ينزل: فوائد وعوائد معلقة
171,944,782	194,089,883	ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة
3,991,118,781	4,244,911,424	صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة

- * صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 12,077,413 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (9,567,287 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت التسهيلات الائتمانية والتمويلات ضمن المرحلة الثالثة 199,435,150 دينار أي ما نسبته 4,47% من رصيد التسهيلات الائتمانية والتمويلات المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 (153,168,123 دينار أي ما نسبته 3,66% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 181,588,723 دينار أي ما نسبته 4,09% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023 (136,821,387 دينار أي ما نسبته 3,29% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 581,623,355 دينار أي ما نسبته 13,05% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 (597,310,735 دينار أي ما نسبته 14,29% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت التسهيلات وفقاً للشريعة الإسلامية والتي تخص بنك صفوة الإسلامي 2,069,832,005 دينار أي ما نسبته 46,44% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 (1,988,082,241 دينار أي ما نسبته 47,57% كما في 31 كانون الأول 2022).



إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	31 كانون الأول 2023
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٤,179,٤10,299	599,215,519	252,290,795	1,329,01٤,820	1,020,109,367	978,779,798	إجمالي الرصيد في بداية السنة
1,061,339,٤82	5٤,270,916	86,208,940	29٤,252,775	259,9٤8,665	366,658,186	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(٤3٤,٤02,5٤9)	(1٤,367,980)	(38,798,711)	(168,101,165)	(10٤,226,561)	(108,908,132)	التسهيلات المسددة
(16,97٤,829)	-	(3,02٤,596)	(1,916,188)	(٤,262,328)	(7,771,717)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(309,985,526)	(39,28٤,8٤8)	(7,665,5٤7)	(107,5٤٤,368)	(55,٤7٤,357)	(100,016,٤06)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(22,539,1٤3)	-	(2,63٤,730)	(18,357,271)	-	(1,5٤7,1٤2)	التسهيلات المعدومة أو المحولة كبنود خارج قائمة المركز المالي
٤,٤56,8٤7,73٤	599,833,607	286,376,151	1,327,3٤8,603	1,116,09٤,786	1,127,19٤,587	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	31 كانون الأول 2022
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,509,585,692	٤31,2٤3,828	226,516,619	1,112,870,717	897,926,656	8٤1,027,872	إجمالي الرصيد في بداية السنة
1,237,9٤7,502	185,٤٤8,25٤	85,5٤7,179	٤01,708,269	2٤8,٤63,020	316,780,780	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(395,931,132)	(7,518,897)	(٤0,71٤,123)	(177,939,359)	(63,331,521)	(106,٤27,232)	التسهيلات المسددة
(10,709,09٤)	-	(2,7٤3,189)	975,370	(5,292,565)	(3,6٤8,710)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(152,615,029)	(9,957,666)	(12,139,376)	(٤,719,386)	(57,6٤8,570)	(68,150,031)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,867,6٤0)	-	(٤,176,315)	(3,880,791)	(7,653)	(802,881)	التسهيلات المعدومة أو المحولة كبنود خارج قائمة المركز المالي
٤,179,٤10,299	599,215,519	252,290,795	1,329,01٤,820	1,020,109,367	978,779,798	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- تم خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 تحويل تسهيلات وتمويلات أثمانية مباشرة بمبلغ 22,019,975 دينار إلى بنود خارج المركز المالي (6,92٤,913 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) وشطب تسهيلات وتمويلات أثمانية مباشرة بمبلغ 519,168 دينار وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص (1,9٤2,727 دينار كما في 31 كانون الأول 2022)



- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
171,944,782	-	16,574,834	110,154,001	11,614,714	33,601,233	الرصيد في بداية السنة
17,952,282	-	2,232,783	8,645,596	1,358,122	5,715,781	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(13,094,535)	-	(204,559)	(10,009,539)	(1,066,271)	(1,814,166)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
84,130	-	(148,079)	161,972	(8,660)	78,897	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(16,568,052)	-	136,005	(19,644,919)	(41,669)	2,982,531	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
16,483,922	-	12,074	19,482,947	50,329	(3,061,428)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
15,003,476	-	1,101,285	(275,455)	3,927,164	10,250,482	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
22,428,413	-	2,224,232	14,505,215	2,055,571	3,643,395	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(20,144,535)	-	(2,077,717)	(17,025,911)	-	(1,040,907)	التسهيلات المعدومة أو المحولة
194,089,883	-	19,850,858	105,993,907	17,889,300	50,355,818	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						إعادة التوزيع
184,524,581	-	19,330,259	105,993,907	17,883,447	41,316,968	المخصصات على مستوى إفرادي
9,565,302	-	520,599	-	5,853	9,038,850	المخصصات على مستوى تجميعي
194,089,883	-	19,850,858	105,993,907	17,889,300	50,355,818	

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
141,540,998	-	13,844,955	85,512,145	12,703,958	29,479,940	الرصيد في بداية السنة
27,703,744	-	2,767,331	18,462,315	1,720,420	4,753,678	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(12,074,749)	-	(1,377,776)	(6,089,828)	(1,878,967)	(2,728,178)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
1,810,123	-	62,925	(547,367)	244,990	2,049,575	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(2,835,173)	-	(1,231,760)	(345,844)	(517,527)	(740,042)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
1,025,050	-	1,168,835	893,211	272,537	(1,309,533)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
15,986,361	-	4,167,866	7,765,372	930,459	3,122,664	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
3,467,774	-	575,915	5,341,033	(1,861,156)	(588,018)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(4,679,346)	-	(3,403,457)	(837,036)	-	(438,853)	التسهيلات المعدومة أو المحولة
171,944,782	-	16,574,834	110,154,001	11,614,714	33,601,233	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						إعادة التوزيع
168,907,346	-	16,139,066	110,154,001	11,609,978	31,004,301	المخصصات على مستوى إفرادي
3,037,436	-	435,768	-	4,736	2,596,932	المخصصات على مستوى تجميعي
171,944,782	-	16,574,834	110,154,001	11,614,714	33,601,233	

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى بمبلغ 13,094,535 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (12,074,749 دينار كما في 31 كانون الأول 2022)



الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

المجموع	البنوك والمؤسسات المصرفية	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16,346,736	-	2,630,900	5,436,609	2,709,063	5,570,164	الرصيد في بداية السنة
5,539,488	-	1,015,538	1,254,684	239,542	3,029,724	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
(1,645,189)	-	(230,393)	(649,511)	(138,647)	(626,638)	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
(2,394,608)	-	(557,013)	(1,331,360)	-	(506,235)	الفوائد المعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات
17,846,427	-	2,859,032	4,710,422	2,809,958	7,467,015	الرصيد في نهاية السنة

المجموع	البنوك والمؤسسات المصرفية	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16,920,366	-	2,638,906	7,707,710	2,471,153	4,102,597	الرصيد في بداية السنة
5,290,434	-	908,266	1,539,725	270,601	2,571,842	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
(1,675,770)	-	(143,413)	(767,070)	(25,038)	(740,249)	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
(4,188,294)	-	(772,859)	(3,043,756)	(7,653)	(364,026)	الفوائد المعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات
16,346,736	-	2,630,900	5,436,609	2,709,063	5,570,164	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي التعرضات الائتمانية وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني:

كما في 31 كانون الأول 2023

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني												
المجموع			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الاولى			
فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	اجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	اجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	اجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة		اجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		دينار
7,467,015	50,355,818	1,127,194,587	7,467,015	36,865,060	50,764,593	-	5,735,630	73,330,777	-	7,755,128	1,003,099,217	للافراد
2,809,958	17,889,300	1,116,094,786	2,809,958	11,531,398	27,930,204	-	5,912,750	219,122,371	-	445,152	869,042,211	القروض العقارية
4,710,422	105,993,907	1,327,348,603	4,710,422	56,499,716	92,571,011	-	39,846,885	280,380,006	-	9,647,306	954,397,586	الشركات الكبرى
2,859,032	19,850,858	286,376,151	2,859,032	15,480,874	28,169,342	-	2,394,762	53,800,124	-	1,975,222	204,406,665	الشركات الصغيرة والمتوسطة
-	-	599,833,607	-	-	-	-	-	-	-	-	599,833,607	للحكومة والقطاع العام
17,846,427	194,089,883	4,456,847,734	17,846,427	120,377,048	199,435,150	-	53,890,027	626,633,278	-	19,822,808	3,630,779,306	

كما في 31 كانون الأول 2022

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني												
المجموع		المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الاولى				
فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
5,570,164	33,601,233	978,779,798	5,570,164	28,191,923	37,290,889	-	1,245,673	19,419,787	-	4,163,637	922,069,122	للافراد
2,709,063	11,614,714	1,020,109,367	2,709,063	7,384,493	22,840,981	-	3,791,138	162,491,965	-	439,083	834,776,421	القروض العقارية
5,436,609	110,154,001	1,329,014,820	5,436,609	51,425,392	68,380,678	-	46,028,615	304,983,705	-	12,699,994	955,650,437	الشركات الكبرى
2,630,900	16,574,834	252,290,795	2,630,900	13,548,633	24,655,575	-	1,668,355	45,634,967	-	1,357,846	182,000,253	الشركات الصغيرة والمتوسطة
-	-	599,215,519	-	-	-	-	-	-	-	-	599,215,519	للحكومة والمصارف العام
16,346,736	171,944,782	4,179,410,299	16,346,736	100,550,441	153,168,123	-	52,733,781	532,530,424	-	18,660,560	3,493,711,752	





إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,179,410,299	153,168,123	52,923,448	479,606,976	809,882,358	2,683,829,394	إجمالي التعرضات في بداية السنة
1,061,339,482	12,756,787	21,303,214	82,191,644	250,376,329	694,711,508	التعرضات الجديدة خلال السنة
(434,402,549)	(14,215,096)	(8,783,667)	(54,126,805)	(70,752,761)	(286,524,220)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(443,385)	(9,279,804)	(33,089,643)	9,310,649	33,502,183	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(9,677,035)	73,780,611	116,384,370	(70,921,185)	(109,566,761)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	80,389,746	(2,144,661)	(59,818,367)	(4,561,201)	(13,865,517)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(16,974,829)	779,775	(5,555,451)	(11,044,904)	928,191	(2,082,440)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(309,985,526)	(784,622)	(3,033,717)	(12,679,966)	(82,659,288)	(210,827,933)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(22,539,143)	(22,539,143)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
4,456,847,734	199,435,150	119,209,973	507,423,305	841,603,092	2,789,176,214	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,509,585,692	130,919,534	65,230,476	405,064,033	671,650,120	2,236,721,529	إجمالي التعرضات في بداية السنة
1,237,947,502	11,612,388	13,149,999	91,188,989	248,803,782	873,192,344	التعرضات الجديدة خلال السنة
(395,931,132)	(10,846,118)	(8,245,413)	(40,054,005)	(58,381,601)	(278,403,995)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(870,816)	(22,361,845)	(39,080,246)	22,390,672	39,922,235	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(4,539,655)	11,081,587	98,578,866	(9,412,106)	(95,708,692)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	46,363,837	(4,400,701)	(30,105,610)	(3,007,140)	(8,850,386)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(10,709,094)	(5,920,260)	(636,335)	2,413,745	(1,404,834)	(5,161,410)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(152,615,029)	(4,683,147)	(894,320)	(8,398,796)	(60,756,535)	(77,882,231)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,867,640)	(8,867,640)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
4,179,410,299	153,168,123	52,923,448	479,606,976	809,882,358	2,683,829,394	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على خسارة التدني كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
171,944,782	100,550,441	507,776	52,226,005	2,529,660	16,130,900	رصيد بداية السنة
17,952,282	8,909,742	324,835	4,332,435	624,194	3,761,076	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(13,094,535)	(6,072,367)	(19,409)	(2,698,247)	(118,627)	(4,185,885)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(295,722)	(68,209)	(922,740)	72,853	1,213,818	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(5,395,959)	1,818,103	4,465,857	(135,066)	(752,935)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	22,175,603	(37,662)	(21,823,401)	(19,723)	(294,817)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
15,003,476	17,063,279	782,474	(2,085,337)	(41,354)	(715,586)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
22,428,413	3,586,566	154,359	16,933,188	3,191,098	(1,436,798)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(20,144,535)	(20,144,535)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
194,089,883	120,377,048	3,462,267	50,427,760	6,103,035	13,719,773	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
141,540,998	84,427,580	1,944,421	37,818,316	1,208,679	16,142,002	رصيد بداية السنة
27,703,744	10,756,542	17,325	9,240,217	1,469,139	6,220,521	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(12,074,749)	(6,141,158)	(239,502)	(2,565,700)	(102,871)	(3,025,518)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(618,311)	(837,941)	(1,410,570)	844,592	2,022,230	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,575,672)	842,624	2,709,358	(12,446)	(963,864)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	4,219,033	(179,465)	(3,959,179)	(11,773)	(68,616)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
15,986,361	14,001,263	(759,792)	5,176,876	(821,440)	(1,610,546)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
3,467,774	1,160,510	(279,894)	5,216,687	(44,220)	(2,585,309)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(4,679,346)	(4,679,346)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
171,944,782	100,550,441	507,776	52,226,005	2,529,660	16,130,900	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للأفراد:

المجموع	31 كانون الأول 2023						المجموع
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
							فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
106,713	105,400	-	-	-	-	105,400	1
1,824,765	2,950,302	-	-	51,150	-	2,899,152	2
3,798,731	4,117,373	-	-	288,413	-	3,828,960	3
5,177,192	8,449,012	-	-	283,585	-	8,165,427	4
3,987,456	3,654,866	-	-	158,484	-	3,496,382	5
3,692,990	2,468,159	-	-	2,168,663	-	299,496	6
2,732,436	462,835	-	-	267,640	-	195,195	7
1,864,529	2,843,208	2,843,208	-	-	-	-	8
955,594,986	1,102,143,432	47,921,385	31,992,331	38,120,511	354,891,522	629,217,683	غير مصنف
978,779,798	1,127,194,587	50,764,593	31,992,331	41,338,446	354,891,522	648,207,695	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالأفراد كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
978,779,798	37,290,889	6,212,909	13,206,878	344,366,930	577,702,192	إجمالي التعرضات في بداية السنة
366,658,186	5,106,855	2,282,844	10,618,167	124,100,204	224,550,116	التعرضات الجديدة خلال السنة
(108,908,132)	(1,498,594)	(422,971)	(1,930,882)	(28,147,175)	(76,908,510)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(337,866)	(88,382)	(2,623,206)	88,382	2,961,072	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(3,995,765)	29,611,235	29,656,709	(27,797,795)	(27,474,384)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	15,755,313	(1,333,719)	(1,932,098)	(3,539,378)	(8,950,118)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(7,771,717)	(110,642)	(3,770,369)	(3,613,206)	(9,900)	(267,600)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(100,016,406)	101,545	(499,216)	(2,043,916)	(54,169,746)	(43,405,073)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(1,547,142)	(1,547,142)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
1,127,194,587	50,764,593	31,992,331	41,338,446	354,891,522	648,207,695	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
		إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	501,149,300	278,416,032	14,263,466	16,676,575	30,522,499	841,027,872	
التعرضات الجديدة خلال السنة	183,575,517	126,568,710	3,503,498	154,328	2,978,727	316,780,780	
التعرضات المسددة خلال السنة	(74,572,408)	(26,787,546)	(1,326,168)	(1,427,678)	(2,313,432)	(106,427,232)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	8,824,627	9,089,428	(8,010,971)	(9,076,150)	(826,934)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,816,773)	(1,843,613)	7,776,644	2,923,645	(2,039,903)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,773,855)	(1,825,274)	(2,270,800)	(1,929,432)	9,799,361	-	
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,076,621)	(1,667,640)	(391,904)	(427,712)	(84,833)	(3,648,710)	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(29,607,595)	(37,583,167)	(336,887)	(680,667)	58,285	(68,150,031)	
التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(802,881)	(802,881)	
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	577,702,192	344,366,930	13,206,878	6,212,909	37,290,889	978,779,798	

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأفراد كما يلي:

31 كانون الأول 2023		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
		إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	1,682,528	2,481,109	1,129,850	115,823	28,191,923	33,601,233	
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	808,888	597,855	754,919	305,492	3,248,627	5,715,781	
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	(263,165)	(109,294)	(94,641)	(6,063)	(1,341,003)	(1,814,166)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	434,507	2,675	(164,390)	(2,675)	(270,117)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(176,102)	(113,335)	1,682,370	1,670,525	(3,063,458)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(51,460)	(17,388)	(174,680)	(28,619)	272,147	-	
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(423,490)	(1,889)	(376,403)	857,449	10,194,815	10,250,482	
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(249,387)	3,153,076	(67,436)	134,109	673,033	3,643,395	
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(1,040,907)	(1,040,907)	
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	1,762,319	5,992,809	2,689,589	3,046,041	36,865,060	50,355,818	

31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
		إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	2,836,186	1,180,768	1,695,245	1,295,118	22,472,623	29,479,940	
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	601,043	1,435,166	307,775	7,023	2,402,671	4,753,678	
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	(398,433)	(95,944)	(80,045)	(65,826)	(2,087,930)	(2,728,178)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,374,294	807,027	(770,116)	(800,376)	(610,829)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(72,763)	(7,359)	732,494	820,717	(1,473,089)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(43,081)	(8,543)	(543,795)	(178,966)	774,385	-	
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,312,289)	(788,333)	(63,671)	(767,866)	6,054,823	3,122,664	
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(1,302,429)	(41,673)	(148,037)	(194,001)	1,098,122	(588,018)	
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(438,853)	(438,853)	
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	1,682,528	2,481,109	1,129,850	115,823	28,191,923	33,601,233	



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك العقارية:

2022	31 كانون الأول 2023						
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
244,502	214,746	-	-	83,185	-	131,561	1
6,288,843	6,008,283	-	-	92	-	6,008,191	2
28,128,446	22,253,669	-	-	1,241,532	-	21,012,137	3
25,993,670	37,643,316	-	-	13,740,480	-	23,902,836	4
100,249,461	97,813,851	-	-	33,308,656	-	64,505,195	5
37,663,049	72,077,482	-	-	45,474,566	-	26,602,916	6
37,473,841	30,628,776	-	-	30,132,463	-	496,313	7
9,007,175	14,033,821	14,033,821	-	-	-	-	8
775,060,380	835,420,842	13,896,383	71,234,689	23,906,708	447,152,997	279,230,065	غير مصنف
1,020,109,367	1,116,094,786	27,930,204	71,234,689	147,887,682	447,152,997	421,889,214	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالعقارية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,020,109,367	22,840,981	28,148,955	134,343,010	436,238,718	398,537,703	إجمالي التعرضات في بداية السنة
259,948,665	1,525,504	15,490,354	14,698,527	113,632,194	114,602,086	التعرضات الجديدة خلال السنة
(104,226,561)	(4,662,141)	(4,248,377)	(16,987,077)	(36,488,306)	(41,840,660)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	(1,379,239)	(4,667,742)	1,379,239	4,667,742	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,116,637)	37,098,989	33,314,567	(36,160,623)	(32,136,296)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	10,332,435	(626,504)	(8,437,576)	(321,277)	(947,078)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(4,262,328)	109,522	(1,604,501)	(1,660,711)	(516,198)	(590,440)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(55,474,357)	(99,460)	(1,644,988)	(2,715,316)	(30,610,750)	(20,403,843)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
1,116,094,786	27,930,204	71,234,689	147,887,682	447,152,997	421,889,214	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
897,926,656	16,894,804	27,063,550	105,409,058	372,174,409	376,384,835	إجمالي التعرضات في بداية السنة
248,463,020	1,212,403	9,426,144	11,667,697	108,465,081	117,691,695	التعرضات الجديدة خلال السنة
(63,331,521)	(3,237,012)	(1,935,652)	(4,439,858)	(27,351,688)	(26,367,311)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(28,333)	(9,386,685)	(10,995,283)	9,386,685	11,023,616	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(805,157)	4,563,678	43,589,362	(4,013,633)	(43,334,250)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	9,096,705	(1,164,483)	(4,445,266)	(598,839)	(2,888,117)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(5,292,565)	16,378	130,158	(4,336,638)	(97,819)	(1,004,644)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(57,648,570)	(301,154)	(547,755)	(2,106,062)	(21,725,478)	(32,968,121)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(7,653)	(7,653)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
1,020,109,367	22,840,981	28,148,955	134,343,010	436,238,718	398,537,703	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية كما يلي:

31 كانون الأول 2023	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	434,347	4,736	3,791,138	-	7,384,493	11,614,714
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	142,812	567	11,585	-	1,203,158	1,358,122
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	(27,012)	(3)	(9,659)	-	(1,029,597)	(1,066,271)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	40,643	-	(40,643)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(46,318)	(258)	266,650	89,514	(309,588)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,727)	-	(357,190)	-	359,917	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(33,906)	39	151,884	(86,950)	3,896,097	3,927,164
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(65,976)	(1,792)	2,096,421	-	26,918	2,055,571
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	-	-
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	441,863	3,289	5,910,186	2,564	11,531,398	17,889,300

31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	1,236,869	174	5,508,400	-	5,958,515	12,703,958
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	82,237	4,328	347,657	-	1,286,198	1,720,420
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	(51,923)	(13)	(502,988)	-	(1,324,043)	(1,878,967)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	345,027	-	(337,545)	-	(7,482)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(94,079)	-	198,508	-	(104,429)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,958)	-	(378,490)	-	384,448	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(330,762)	-	166,565	-	1,094,656	930,459
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(747,064)	247	(1,210,969)	-	96,630	(1,861,156)
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	-	-
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	434,347	4,736	3,791,138	-	7,384,493	11,614,714

إفصاح توزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك لشركات الكبرى:

2022	31 كانون الأول 2023						
	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	77,604,180	-	-	-	-	77,604,180	31,283,339
3	165,459,832	-	3,221,785	-	-	168,681,617	118,209,988
4	234,784,085	-	4,895,623	-	-	239,679,708	196,273,101
5	333,764,614	-	50,157,492	-	-	383,922,106	303,659,362
6	116,063,127	-	34,611,244	-	-	150,674,371	387,850,530
7	20,746,982	-	183,711,685	-	-	204,458,667	213,138,548
8	-	-	-	-	84,996,169	84,996,169	60,946,772
غير مصنف	5,974,766	-	3,782,177	-	7,574,842	17,331,785	17,653,180
المجموع	954,397,586	-	280,380,006	-	92,571,011	1,327,348,603	1,329,014,820



إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,329,014,820	68,380,678	-	304,983,705	-	955,650,437	إجمالي التعرضات في بداية السنة
294,252,775	4,394,041	-	46,434,624	-	243,424,110	التعرضات الجديدة خلال السنة
(168,101,165)	(7,052,492)	-	(29,285,630)	-	(131,763,043)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(20,994,617)	-	20,994,617	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,659,129)	-	36,129,236	-	(33,470,107)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	47,607,476	-	(46,578,129)	-	(1,029,347)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(1,916,188)	1,071,060	-	(2,863,205)	-	(124,043)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(107,544,368)	(813,352)	-	(7,445,978)	-	(99,285,038)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(18,357,271)	(18,357,271)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
1,327,348,603	92,571,011	-	280,380,006	-	954,397,586	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,112,870,717	62,386,168	-	251,230,166	-	799,254,383	إجمالي التعرضات في بداية السنة
401,708,269	5,914,540	-	69,612,168	-	326,181,561	التعرضات الجديدة خلال السنة
(177,939,359)	(2,809,261)	-	(29,139,633)	-	(145,990,465)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(14,911,407)	-	14,911,407	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,433,170)	-	41,631,691	-	(40,198,521)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	15,082,782	-	(14,995,221)	-	(87,561)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
975,370	(3,470,936)	-	6,970,883	-	(2,524,577)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(4,719,386)	(3,408,654)	-	(5,414,942)	-	4,104,210	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(3,880,791)	(3,880,791)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
1,329,014,820	68,380,678	-	304,983,705	-	955,650,437	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
110,154,001	51,425,392	-	46,028,615	-	12,699,994	رصيد بداية السنة
8,645,596	3,204,741	-	3,348,379	-	2,092,476	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(10,009,539)	(3,840,665)	-	(2,459,645)	-	(3,709,229)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(576,449)	-	576,449	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,774,127)	-	2,179,492	-	(405,365)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	21,257,074	-	(21,247,962)	-	(9,112)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(275,455)	1,587,658	-	(1,701,447)	-	(161,666)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
14,505,215	1,665,554	-	14,275,902	-	(1,436,241)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(17,025,911)	(17,025,911)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
105,993,907	56,499,716	-	39,846,885	-	9,647,306	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
85,512,145	45,846,859	-	28,714,382	-	10,950,904	رصيد بداية السنة
18,462,315	4,856,566	-	8,414,615	-	5,191,134	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(6,089,828)	(1,780,957)	-	(1,909,054)	-	(2,399,817)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(193,817)	-	193,817	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(878,672)	-	1,619,856	-	(741,184)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,771,883	-	(1,771,883)	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,765,372	2,741,825	-	5,134,422	-	(110,875)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
5,341,033	(295,076)	-	6,020,094	-	(383,985)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(837,036)	(837,036)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
110,154,001	51,425,392	-	46,028,615	-	12,699,994	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs):

2022	31 كانون الأول 2023						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	-	-	-	-	-	-	1
-	-	-	-	-	-	-	2
28,653,159	27,366,463	-	-	1,328,006	-	26,038,457	3
35,308,559	43,823,199	-	-	3,777,080	-	40,046,119	4
40,806,849	43,116,705	-	-	2,373,337	-	40,743,368	5
43,614,080	59,806,455	-	-	9,394,274	-	50,412,181	6
29,886,819	27,630,756	-	-	20,268,840	-	7,361,916	7
19,090,434	22,236,449	22,236,449	-	-	-	-	8
54,930,895	62,396,124	5,932,893	15,982,953	675,634	39,558,573	246,071	غير مصنف
252,290,795	286,376,151	28,169,342	15,982,953	37,817,171	39,558,573	164,848,112	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

31 كانون الأول 2023	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	152,723,543	29,276,710	27,073,383	18,561,584	24,655,575	252,290,795
التعرضات الجديدة خلال السنة	57,864,280	12,643,931	10,440,326	3,530,016	1,730,387	86,208,940
التعرضات المسددة خلال السنة	(21,644,027)	(6,117,280)	(5,923,216)	(4,112,319)	(1,001,869)	(38,798,711)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,878,752	7,843,028	(4,804,078)	(7,812,183)	(105,519)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(16,485,974)	(6,962,767)	17,283,858	7,070,387	(905,504)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,938,974)	(700,546)	(2,870,564)	(184,438)	6,694,522	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,100,357)	1,454,289	(2,907,782)	(180,581)	(290,165)	(3,024,596)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(8,449,131)	2,121,208	(474,756)	(889,513)	26,645	(7,665,547)
التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(2,634,730)	(2,634,730)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	164,848,112	39,558,573	37,817,171	15,982,953	28,169,342	286,376,151



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
226,516,619	21,116,063	21,490,351	34,161,343	21,059,679	128,689,183	إجمالي التعرضات في بداية السنة
85,547,179	1,506,718	3,569,527	6,405,626	13,769,991	60,295,317	التعرضات الجديدة خلال السنة
(40,714,123)	(2,486,413)	(4,882,083)	(5,148,346)	(4,242,367)	(23,954,914)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(15,549)	(3,899,010)	(5,162,585)	3,914,559	5,162,585	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(261,425)	3,594,264	5,581,169	(3,554,860)	(5,359,148)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	12,384,989	(1,306,786)	(8,394,323)	(583,027)	(2,100,853)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(2,743,189)	(2,380,869)	(338,781)	171,404	360,625	(555,568)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(12,139,376)	(1,031,624)	334,102	(540,905)	(1,447,890)	(9,453,059)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(4,176,315)	(4,176,315)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
252,290,795	24,655,575	18,561,584	27,073,383	29,276,710	152,723,543	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16,574,834	13,548,633	391,953	1,276,402	43,815	1,314,031	رصيد بداية السنة
2,232,783	1,253,216	19,343	217,552	25,772	716,900	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(204,559)	138,898	(13,346)	(134,302)	(9,330)	(186,479)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(25,605)	(65,534)	(141,258)	70,178	162,219	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(248,786)	58,064	337,345	(21,473)	(125,150)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	286,465	(9,043)	(43,569)	(2,335)	(231,518)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
1,101,285	1,384,709	11,975	(159,371)	(39,504)	(96,524)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
2,224,232	1,221,061	20,250	628,301	39,814	314,806	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(2,077,717)	(2,077,717)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
19,850,858	15,480,874	413,662	1,981,100	106,937	1,868,285	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
13,844,955	10,149,583	649,303	1,900,289	27,737	1,118,043	رصيد بداية السنة
2,767,331	2,211,107	10,302	170,170	29,645	346,107	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,377,776)	(948,228)	(173,676)	(73,613)	(6,914)	(175,345)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	(37,565)	(109,092)	37,565	109,092	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(119,482)	21,907	158,500	(5,087)	(55,838)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,288,317	(499)	(1,265,011)	(3,230)	(19,577)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,167,866	4,109,959	8,074	(60,440)	(33,107)	143,380	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
575,915	260,834	(85,893)	555,599	(2,794)	(151,831)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(3,403,457)	(3,403,457)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
16,574,834	13,548,633	391,953	1,276,402	43,815	1,314,031	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك الحكومة والقطاع العام:

2022	31 كانون الأول 2023						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
454,956,137	471,509,426	-	-	-	-	471,509,426	1
61,377	7,950	-	-	-	-	7,950	2
21,971,084	17,676,583	-	-	-	-	17,676,583	3
26,168,489	-	-	-	-	-	-	4
68,996,106	84,194,219	-	-	-	-	84,194,219	5
-	-	-	-	-	-	-	6
2,062,326	1,445,429	-	-	-	-	1,445,429	7
-	-	-	-	-	-	-	8
25,000,000	25,000,000	-	-	-	-	25,000,000	غير مصنف
599,215,519	599,833,607	-	-	-	-	599,833,607	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالحكومة والقطاع العام كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
599,215,519	-	-	-	-	599,215,519	إجمالي التعرضات في بداية السنة
54,270,916	-	-	-	-	54,270,916	التعرضات الجديدة خلال السنة
(14,367,980)	-	-	-	-	(14,367,980)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(39,284,848)	-	-	-	-	(39,284,848)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
599,833,607	-	-	-	-	599,833,607	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
431,243,828	-	-	-	-	431,243,828	إجمالي التعرضات في بداية السنة
185,448,254	-	-	-	-	185,448,254	التعرضات الجديدة خلال السنة
(7,518,897)	-	-	-	-	(7,518,897)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(9,957,666)	-	-	-	-	(9,957,666)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
599,215,519	-	-	-	-	599,215,519	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للحكومة والقطاع العام كما يلي:

31 كانون الأول 2023	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-	-	-
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	-	-
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	-	-
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	-	-	-	-	-	-

31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-	-	-
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	-	-
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	-	-
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	-	-	-	-	-	-

10. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
31,168,445	31,866,382	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
15,601,160	15,159,479	أسهم غير مدرجة
14,531,464	19,632,260	صناديق استثمارية
61,301,069	66,658,121	

- بلغت الأرباح المحولة نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 421,659 دينار منها 20,944 دينار تخص حقوق غير المسيطرين كما في 31 كانون الأول 2023 (2,015,419 دينار أرباح محولة كما في 31 كانون الأول 2022)
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 1,162,153 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 (690,867 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022).

**11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأه - بالصافي**

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية
104,144,987	91,696,901	سندات خزينة أجنبية
138,050,446	189,613,293	سندات واسناد قروض شركات
		موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
65,623,344	108,877,524	أذونات خزينة حكومية
989,915,966	1,221,607,600	سندات مالية حكومية وبكفالتها
28,702,000	22,652,000	سندات واسناد قروض شركات
1,326,436,743	1,634,447,318	
670,099	632,492	ينزل: مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الأولى
-	-	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثانية
-	-	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثالثة
1,325,766,644	1,633,814,826	
		تحليل السندات:
1,326,045,700	1,634,055,985	ذات عائد ثابت
391,043	391,333	ذات عائد متغير
1,326,436,743	1,634,447,318	المجموع
		تحليل السندات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
1,326,436,743	1,634,447,318	المرحلة الأولى
-	-	المرحلة الثانية
-	-	المرحلة الثالثة
1,326,436,743	1,634,447,318	المجموع

فيما يلي الحركة على الموجوات المالية بالتكلفة المطفأه قبل المخصص:

31 كانون الأول 2023	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الإجمالي كما في بداية السنة	1,326,436,743	-	-	1,326,436,743
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	706,960,536	-	-	706,960,536
الاستثمارات المستحقة	(385,726,260)	-	-	(385,726,260)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(13,223,701)	-	-	(13,223,701)
خسارة التدني على الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,634,447,318	-	-	1,634,447,318



31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الإجمالي كما في بداية السنة	1,099,744,870	-	250,000	1,099,994,870
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	488,046,763	-	-	488,046,763
الاستثمارات المستحقة	(275,659,727)	-	-	(275,659,727)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	14,304,837	-	-	14,304,837
خسارة التدني على الاستثمارات المعدومة	-	-	(250,000)	(250,000)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,326,436,743	-	-	1,326,436,743

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجبات المالية بالتكلفة المطفأة:

31 كانون الأول 2023	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	2022
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	670,099	-	-	670,099	898,639
خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	159,280	-	-	159,280	134,818
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	(136,581)	-	-	(136,581)	(102,740)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(60,306)	-	-	(60,306)	(10,618)
خسارة التدني على الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-	(250,000)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	632,492	-	-	632,492	670,099

- تم خلال عام 2023 بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة بقيمة أسمية بلغت 11,414,900 دينار (4,359,930 دينار خلال عام 2022) ونتج عن العملية خسارة بمبلغ 2,125 دينار خلال عام 2023. (45,933 خسارة دينار خلال عام 2022)

**12. استثمار في شركة حليفة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		طبيعة النشاط	نسبة الملكية	بلد الإقامة	اسم الشركة
2022	2023				
دينار	دينار				
345,954	349,622	صناعة	%25	الأردن	الشركة الأردنية لتجهيز الاسمدة

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
343,708	345,954	رصيد بداية السنة
8,496	3,668	حصة المجموعة من أرباح السنة - بالصافي
(6,250)	-	توزيعات نقدية مقبوضة
345,954	349,622	الرصيد في نهاية السنة

ان تفاصيل موجودات ومطلوبات الشركة الحليفة كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
1,612,013	1,583,562	مجموع الموجودات
(213,527)	(177,526)	مجموع المطلوبات
1,398,486	1,406,036	صافي الموجودات

13. ممتلكات ومعدات - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023						
المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						الكلفة:
134,087,315	20,088,750	1,390,840	62,677,201	24,479,357	25,451,167	الرصيد في بداية السنة
14,960,544	3,300,401	365,801	5,506,392	223,110	5,564,840	إضافات
(4,377,549)	(2,429,213)	(187,966)	(1,748,232)	(12,138)	-	استيعادات
144,670,310	20,959,938	1,568,675	66,435,361	24,690,329	31,016,007	الرصيد في نهاية السنة
						الاستهلاك المتراكم:
68,628,456	15,392,159	923,982	43,826,473	8,485,842	-	الرصيد في بداية السنة
8,161,954	1,933,347	197,648	5,506,842	524,117	-	استهلاك السنة
(4,247,201)	(2,420,565)	(136,692)	(1,679,765)	(10,179)	-	استيعادات
72,543,209	14,904,941	984,938	47,653,550	8,999,780	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
72,127,101	6,054,997	583,737	18,781,811	15,690,549	31,016,007	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
4,083,978	333,398	-	1,495,569	2,255,011	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
76,211,079	6,388,395	583,737	20,277,380	17,945,560	31,016,007	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة



المجموع	أجهزة الحاسب التلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	اراضي	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						الكلفة:
128,146,895	19,015,563	1,390,840	60,346,039	24,766,056	22,628,397	الرصيد في بداية السنة
10,787,860	2,326,528	-	5,629,137	9,425	2,822,770	إضافات
(4,847,440)	(1,253,341)	-	(3,297,975)	(296,124)	-	استيعادات
134,087,315	20,088,750	1,390,840	62,677,201	24,479,357	25,451,167	الرصيد في نهاية السنة
						الاستهلاك المتراكم:
64,570,300	14,504,812	734,608	41,061,866	8,269,014	-	الرصيد في بداية السنة
8,601,249	1,967,818	189,374	5,933,025	511,032	-	استهلاك السنة
(4,543,093)	(1,080,471)	-	(3,168,418)	(294,204)	-	استيعادات
68,628,456	15,392,159	923,982	43,826,473	8,485,842	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
65,458,859	4,696,591	466,858	18,850,728	15,993,515	25,451,167	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
3,057,518	612,534	-	1,032,979	1,412,005	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
68,516,377	5,309,125	466,858	19,883,707	17,405,520	25,451,167	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة
						نسب الاستهلاك السنوية %
	20	15	15 - 7	4 - 2	-	

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 40,096,031 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (34,762,898 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) وما زالت مستخدمة من قبل البنك

14. موجودات غير ملموسة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	الشهرة *	ودائع العملاء	رخصة بنك	أنظمة حاسوب وبرامج	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
26,893,693	1,380,512	-	9,928,000	15,585,181	الرصيد في بداية السنة
8,536,707	-	-	-	8,536,707	إضافات
(6,897,491)	-	-	-	(6,897,491)	الإطفاء للسنة
28,532,909	1,380,512	-	9,928,000	17,224,397	الرصيد في نهاية السنة

المجموع	الشهرة *	ودائع العملاء	رخصة بنك	أنظمة حاسوب وبرامج	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
27,451,684	1,380,512	624,835	9,928,000	15,518,337	الرصيد في بداية السنة
6,404,113	-	-	-	6,404,113	إضافات
(6,962,104)	-	(624,835)	-	(6,337,269)	الإطفاء للسنة
26,893,693	1,380,512	-	9,928,000	15,585,181	الرصيد في نهاية السنة

* يمثل هذا البند الشهرة الناتجة عن استحواذ بنك صفوة الأسلامي خلال العام 2017 وهي تخضع لاختبار التدني في القيمة العادلة في نهاية كل عام.

**15. موجودات أخرى - بالصافي**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
21,157,525	27,100,676	فوائد وإيرادات برسم القبض
5,923,531	7,562,688	مصروفات مدفوعة مقدماً
52,978,257	78,038,809	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة *
168,219	307,331	شيكات مقاصة
261,956	233,915	حوالات وشيكات برسم التحصيل
4,050,439	6,389,990	تأمينات كفالات مدفوعة
55,057,239	17,341,650	أوراق تجارية مضمومة
177,250	1,004,774	قرض قابل للتحويل للأسهم
13,305,344	15,245,752	أخرى
153,079,760	153,225,585	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملكها، ولبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة إلى سنتين متتاليتين كحد أقصى.

إن تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
51,302,874	52,978,257	رصيد بداية السنة
6,002,533	28,807,610	إضافات
(3,431,969)	(4,328,224)	استبعادات
(895,181)	581,166	وفر (خسارة) التدني للسنة
52,978,257	78,038,809	رصيد نهاية السنة
		فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة:
5,175,496	6,070,677	رصيد بداية السنة
895,181	(581,166)	(وفر) مخصص خلال السنة
6,070,677	5,489,511	رصيد نهاية السنة

- بلغ مخصص التدني مقابل العقارات المستملكة 1,349,193 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (1,801,256 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) بالإضافة إلى مخصص العقارات التي تملكها البنك لمدة تزيد عن (4) سنوات 4,140,318 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (4,269,421 دينار كما في 31 كانون الأول 2022)

16. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول 2022			31 كانون الأول 2023			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
105,453,470	69,529,019	35,924,451	178,582,524	133,809,282	44,773,242	حسابات جارية وتحت الطلب
232,396,670	222,916,680	9,479,990	132,667,696	126,667,696	6,000,000	ودائع لأجل
337,850,140	292,445,699	45,404,441	311,250,220	260,476,978	50,773,242	المجموع

**17. ودائع عملاء**

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,118,924,603	9,943,945	408,774,306	193,872,804	506,333,549	حسابات جارية وتحت الطلب
988,117,758	8,157,365	88,598,277	28,513,684	862,848,432	ودائع توفير
2,907,517,267	411,903,611	185,300,102	581,973,635	1,728,339,919	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
636,793,390	43,677,000	35,731,547	25,843,940	531,540,903	شهادات ايداع
5,651,353,018	473,681,921	718,404,231	830,204,063	3,629,062,803	المجموع

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,083,810,725	6,694,002	297,624,686	268,196,672	511,295,365	حسابات جارية وتحت الطلب
998,614,703	5,765,644	64,363,067	30,052,609	898,433,383	ودائع توفير
2,682,483,603	391,872,109	148,271,873	539,777,036	1,602,562,585	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
421,435,413	28,657,000	16,995,712	6,795,000	368,987,701	شهادات ايداع
5,186,344,444	432,988,755	527,255,338	844,821,317	3,381,279,034	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 473,681,921 دينار أي ما نسبته 8,38% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (432,988,755 دينار أي ما نسبته 8,35% كما في 31 كانون الأول 2022)
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 1,109,911,255 دينار أي ما نسبته 19,64% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (1,095,540,368 دينار أي ما نسبته 21,12% كما في 31 كانون الأول 2022)
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 9,838,084 دينار أي ما نسبته 0,17% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (6,633,036 دينار أي ما نسبته 0,13% كما في 31 كانون الأول 2022)
- بلغت الودائع الجامدة 39,908,496 دينار أي ما نسبته 0,71% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (58,201,707 دينار أي ما نسبته 1,12% كما في 31 كانون الأول 2022).
- تشمل ودائع العملاء مبلغ 2,114,530,041 دينار والذي يمثل استثمارات العملاء المشتركة تخص بنك صفوة الإسلامي كما في 31 كانون الأول 2023 (1,900,147,848 دينار كما في 31 كانون الأول 2022)

18. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
161,719,676	235,112,411	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
81,862,743	78,788,880	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
5,841,581	3,594,790	تأمينات التعامل بالهامش
7,944,027	12,164,353	تأمينات أخرى
257,368,027	329,660,434	المجموع



19. أموال مقترضة وقروض مساندة

19/أ. أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2023
			المتبقية	الكلية		
0.5% - 1.75%	كمبيالات بنكية	شهرية	8,287	13,400	52,172,227	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.00%	كمبيالة بنكية	ربع سنوية	16	37	345,900	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.50% - 1.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	24	37	3,152,402	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.50% - 1.00%	كمبيالة بنكية	سنوية	17	17	2,200,645	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.00%	كمبيالة بنكية	شهرية	14,012	24,212	48,237,651	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.95%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	8	20	2,400,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير **
2.5%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	2	15	270,000	اقتراض من الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي ***
3.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	32	34	7,118,894	اقتراض من الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي ***
8.65%	-	نصف سنوية اعتباراً من 1 سبتمبر 2024	7	7	2,020,650	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
5.88%	-	نصف سنوية اعتباراً من 1 سبتمبر 2024	7	7	106,350	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
4.45%	-	نصف سنوية اعتباراً من 21 كانون الأول 2024	7	7	34,470,000	البنك الاستثمار الأوروبي
7.75%	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
4.70%	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
4.60%	-	دفعة واحدة	1	1	2,500,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
7.60%	-	دفعة واحدة	1	1	5,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
6.75%	-	ربع سنوية	94	100	5,781,250	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
7.25%	-	شهرية	36	36	700,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6.00%	-	شهرية	827	828	14,930,423	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6.00%	-	شهرية	30	30	5,000,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
					190,406,392	المجموع

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2022
			المتبقية	الكلية		
0.5% - 1.75%	كمبيالات بنكية	شهرية	7,079	11,124	37,065,805	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.00%	كمبيالة بنكية	ربع سنوية	34	37	408,700	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.50% - 1.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	31	36	3,425,153	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.50% - 1.00%	كمبيالة بنكية	سنوية	9	22	1,125,104	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.00%	كمبيالة بنكية	شهرية	16,864	26,293	51,672,440	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.95%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	9	20	3,000,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير **
2.5%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	4	15	690,000	اقتراض من الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي ***
3.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	34	34	5,327,732	اقتراض من الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي ***
4.4%	كمبيالات بنكية	دفعة واحدة	1	1	10,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري
7.45%	-	نصف سنوية اعتباراً من 1 سبتمبر 2024	7	7	673,550	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
4.85%	-	نصف سنوية اعتباراً من 1 سبتمبر 2024	7	7	35,450	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
7.75%	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
4.70%	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
4.60%	-	دفعة واحدة	1	1	2,500,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
6.50%	-	ربع سنوية	92	92	6,000,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)



سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2022
			المتبقية	الكليّة		
5,90%	-	شهرية	12	48	265,012	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6,00%	-	شهرية	432	432	7,971,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6,00%	-	شهرية	288	288	4,998,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6,00%	-	شهرية	144	144	2,550,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
					141,707,946	المجموع

* تم إعادة إقراض المبالغ المقرضة من البنك المركزي الأردني لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 0% إلى 12%.

** تم إعادة إقراض المبالغ المقرضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 6% إلى 11,25%.

*** تم إعادة إقراض المبالغ المقرضة من الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 4,50% إلى 10,75%.

19/ ب. القروض المساندة

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2023
			المتبقية	الكليّة		
12,85%	-	دفعة واحدة بتاريخ 6 ديسمبر 2032	1	1	24,815,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
11,75%	-	دفعة واحدة بتاريخ 8 نيسان 2027	1	1	21,300,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
10,91%	-	دفعة واحدة بتاريخ 30 آذار 2030	1	1	14,180,000	صندوق سند لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
					60,295,000	

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2022
			المتبقية	الكليّة		
11,85%	-	دفعة واحدة بتاريخ 6 ديسمبر 2032	1	1	24,815,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
9,5%	-	دفعة واحدة بتاريخ 8 نيسان 2027	1	1	21,300,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
					46,115,000	

20. مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد نهاية السنة	ما تم رده للبرادات	المدفوع خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
123,605	8,278	-	52,161	79,722	مخصص تعويض نهاية الخدمة
302,182	5,500	276,281	131,788	452,175	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
100,000	-	-	-	100,000	مخصصات التزامات أخرى
525,787	13,778	276,281	183,949	631,897	المجموع

رصيد نهاية السنة	ما تم رده للبرادات	المدفوع خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
79,722	29,788	-	28,031	81,479	مخصص تعويض نهاية الخدمة
452,175	302,136	634,788	711,675	677,424	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
100,000	-	-	-	100,000	مخصصات التزامات أخرى
631,897	331,924	634,788	739,706	858,903	المجموع

**21. ضريبة الدخل****أ. مخصص ضريبة الدخل**

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
21,931,794	28,930,915	رصيد بداية السنة
(26,590,128)	(35,092,191)	ضريبة الدخل المدفوعة
33,457,335	37,020,220	ضريبة الدخل المستحقة
-	13,540	ضريبة الدخل عن أرباح موجودات مالية
131,914	-	مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة
28,930,915	30,872,484	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
33,457,335	37,020,220	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
131,914	-	ضريبة الدخل سنوات سابقة
(5,493,471)	(4,380,508)	موجودات ضريبية مؤجلة
(161,769)	20,282	مطلوبات ضريبية مؤجلة للسنة
27,934,009	32,659,994	

ب. موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2022	31 كانون الأول 2023					موجودات ضريبية مؤجلة
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحيرة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	215,586	2,497,918	2,497,918	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*
150,624	-	-	-	711,192	711,192	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2,268,215	2,047,372	5,387,822	-	581,164	5,968,986	مخصص عقارات مستملكة
2,236,627	2,286,179	6,016,260	6,016,260	5,885,861	5,885,861	مخصص مكافآت
28,500	-	-	-	75,000	75,000	مصاريف دعابة وأعلان
169,402	112,404	295,801	-	149,993	445,794	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
554,721	3,545,681	9,330,740	7,870,948	-	1,459,792	مخصص تسهيلات وتمويلات أئتمانية مرحلة (3) غير مقبولة
53,200	70,073	250,261	60,261	-	190,000	مخصص عام
38,000	38,000	100,000	-	-	100,000	مخصص التزامات محتملة
293,868	337,821	889,002	115,664	-	773,338	فروقات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)
26,974,861	28,685,100	75,487,105	4,500,628	-	70,986,477	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مرحلة (1) أو (2)
30,294	46,970	123,605	43,883	-	79,722	مخصص تعويض نهاية الخدمة
20,181	29,401	105,005	32,930	-	72,075	مخصص مكافآت للتأجيل التمويلي
1,787	1,787	6,381	-	-	6,381	مصاريف قانونية
32,820,280	37,416,374	100,489,900	21,138,492	7,403,210	86,754,618	المجموع
						موجودات ضريبية مؤجلة
-	20,282	2,174,784	2,174,784	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
844,854	-	-	-	7,364,272	7,364,272	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*
844,854	20,282	2,174,784	2,174,784	7,364,272	7,364,272	المجموع

* تشمل الموجودات الضريبية المؤجلة مبلغ 215,586 دينار ناتج عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تظهر ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية كما في 31 كانون الأول 2023 (844,854 دينار مطلوبات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2022)



إن الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

مطلوبات 31 كانون الأول		موجودات 31 كانون الأول		
2022	2023	2022	2023	
دينار	دينار	دينار	دينار	
161,769	844,854	27,747,673	32,820,280	رصيد بداية السنة
844,854	778,567	7,936,382	7,289,685	المضاف
(161,769)	(1,603,139)	(2,863,775)	(2,693,591)	المستبعد
844,854	20,282	32,820,280	37,416,374	رصيد نهاية السنة

ج. ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
71,734,432	90,397,269	الربح المحاسبي
(10,298,695)	(18,924,243)	أرباح غير خاضعة للضريبة
27,989,653	27,537,745	مصرفات غير مقبولة ضريبيا
89,425,390	99,010,771	الربح الضريبي
%38.95	%36.13	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

- بلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية للبنك 35% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 3% وبلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي وشركات الاتحاد للوساطة المالية 24% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 4% وبلغت نسبة ضريبة الدخل لشركة الاتحاد لتكنولوجيا المعلومات 20% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 1%.
- قام البنك بتقديم الاقرار الضريبي لغاية العام 2022 وتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال البنك حتى نهاية عام 2020 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك لعام 2021 و2022 وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي ان لمخصص المرصود كاف كما في 31 كانون الأول 2023.
- تم الحصول على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لبنك صفوة الاسلامي حتى نهاية عام 2020. هذا وتم تقديم كشوفات التقدير الضريبية للعوام 2021 و2022 ضمن المدة القانونية ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم الحصول على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن نتائج أعمال شركة مسك للوساطة المالية (الشركة التابعة لبنك صفوة) حتى عام 2022. باستثناء عام 2019 حيث قامت الشركة بتقديم الكشوفات الضريبية لعام 2019 ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد للوساطة المالية حتى العام 2022 باستثناء عام 2021 حيث تم تقديم كشف التقدير الذاتي لعام 2021 ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد للتأجير التمويلي حتى نهاية عام 2021 وتم تقديم كشف التقدير الذاتي لعام 2022 ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية حتى العام 2020، وتم تقديم الاقرار الضريبي للعوام 2021 و2022 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية لغاية تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد الأسلامي للاستثمار حتى العام 2022.
- بلغت نسبة الضرائب المؤجلة للبنك 38% من الدخل المتأتي من داخل المملكة و13% من الدخل المتأتي من خارج المملكة وفي تقدير إدارة البنك ان هذه الضرائب يمكن تحقيقها مستقبلا.

**22. مطلوبات أخرى**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
40,431,290	61,266,169	فوائد ومصاريف برسم الدفع
2,223,903	2,758,168	إيرادات مقبوضة مقدما
653,729	698,706	ذمم دائنة
15,165,919	16,357,721	مصروفات مستحقة وغير مدفوعة
236,318	453,698	حوالات واردة
13,044,653	18,008,141	شيكات برسم الدفع
12,550,904	11,047,146	أمانات مؤقتة
5,021,887	4,902,617	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لينود خارج قائمة المركز المالي*
461,103	467,693	توزيعات أرباح غير مدفوعة
1,980,162	3,196,747	تسويات نظام الدفع الإلكتروني
4,777,482	11,398,830	حسابات تسوية بطاقات
-	6,839,593	وسيط تسديد الالتزامات
4,833,149	13,540,991	مطلوبات أخرى
101,380,499	150,936,220	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
		إجمالي	تجميعي	إجمالي	تجميعي	دينار	دينار
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة		1,303,196,285	-	106,484,731	-	2,248,572	1,411,929,588
التعرضات الجديدة خلال السنة		904,296,552	-	15,893,999	-	20,012	920,210,563
التعرضات المستحقة		(789,546,331)	-	(52,990,946)	-	(744,646)	(843,281,923)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		11,438,049	-	(11,371,049)	-	(67,000)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		(2,668,261)	-	2,668,261	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		(1,394,977)	-	(32,500)	-	1,427,477	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغير التصنيف بين المراحل		(737,375)	-	(327,494)	-	(7,867)	(1,072,736)
التعديلات الناتجة عن التعديلات		(29,142,978)	-	(6,396,939)	-	-	(35,539,917)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		1,395,440,964	-	53,928,063	-	2,876,548	1,452,245,575

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
		إجمالي	تجميعي	إجمالي	تجميعي	دينار	دينار
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة		1,015,159,013	-	96,577,713	-	2,698,130	1,114,434,856
التعرضات الجديدة خلال السنة		839,452,533	-	85,586,428	-	39,775	925,078,736
التعرضات المستحقة		(570,482,042)	-	(70,422,074)	-	(346,424)	(641,250,540)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		6,783,501	-	(6,450,661)	-	(332,840)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		(3,727,859)	-	3,788,837	-	(60,978)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		(264,610)	-	(15,000)	-	279,610	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغير التصنيف بين المراحل		23,395	-	355,750	-	-	379,145
التعديلات الناتجة عن التعديلات		16,252,354	-	(2,936,262)	-	(28,701)	13,287,391
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		1,303,196,285	-	106,484,731	-	2,248,572	1,411,929,588



إفصاح الحركة على خسارة التدني للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

31 كانون الأول 2023	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	4,143,411	-	667,307	-	211,169	5,021,887
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	2,329,572	-	99,315	-	-	2,428,887
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(1,851,261)	-	(422,806)	-	(147,542)	(2,421,609)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	94,047	-	(94,047)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(11,361)	-	11,361	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(566)	-	(811)	-	1,377	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(44,566)	-	18,861	-	47,567	21,862
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(166,766)	-	22,356	-	(4,000)	(148,410)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	4,492,510	-	301,536	-	108,571	4,902,617

31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	4,818,038	-	601,399	-	195,747	5,615,184
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	1,978,444	-	458,936	-	6,400	2,443,780
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(2,592,308)	-	(262,070)	-	(10,000)	(2,864,378)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	78,860	-	(68,860)	-	(10,000)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(20,800)	-	21,778	-	(978)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(251)	-	(179)	-	430	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(54,437)	-	29,899	-	29,570	5,032
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(64,135)	-	(113,596)	-	-	(177,731)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	4,143,411	-	667,307	-	211,169	5,021,887

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (الكفالات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2022	31 كانون الأول 2023						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
8,000	8,000	-	-	-	-	8,000	1
32,442,360	27,573,841	-	-	-	-	27,573,841	2
34,259,090	50,936,634	-	-	-	-	50,936,634	3
25,100,047	25,608,870	-	-	-	-	25,608,870	4
44,838,596	43,213,555	-	-	500,000	-	42,713,555	5
22,112,922	21,308,359	-	-	131,978	-	21,176,381	6
20,606,107	18,117,217	-	-	4,362,603	-	13,754,614	7
1,972,663	2,595,817	2,595,817	-	-	-	-	8
40,781,608	40,734,917	280,731	-	13,607,015	-	26,847,171	غير مصنف
222,121,393	230,097,210	2,876,548	-	18,601,596	-	208,619,066	المجموع



إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
222,121,393	2,248,572	-	21,876,438	-	197,996,383	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
73,392,371	20,012	-	4,872,192	-	68,500,167	التعرضات الجديدة خلال السنة
(63,917,160)	(744,646)	-	(5,557,249)	-	(57,615,265)	التعرضات المستحقة
-	(67,000)	-	(4,188,784)	-	4,255,784	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,400,965	-	(1,400,965)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,427,090	-	(32,500)	-	(1,394,590)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(719,957)	(7,480)	-	(133,740)	-	(578,737)	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(779,437)	-	-	364,274	-	(1,143,711)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
230,097,210	2,876,548	-	18,601,596	-	208,619,066	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
206,616,317	2,698,130	-	22,217,813	-	181,700,374	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
68,602,117	39,775	-	7,876,115	-	60,686,227	التعرضات الجديدة خلال السنة
(50,285,752)	(346,424)	-	(3,798,863)	-	(46,140,465)	التعرضات المستحقة
-	(332,840)	-	(3,834,973)	-	4,167,813	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(60,978)	-	1,795,239	-	(1,734,261)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	279,610	-	(15,000)	-	(264,610)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
214,318	-	-	246,900	-	(32,582)	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(3,025,607)	(28,701)	-	(2,610,793)	-	(386,113)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
222,121,393	2,248,572	-	21,876,438	-	197,996,383	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
741,268	211,169	-	169,336	-	360,763	الرصيد كما في بداية السنة
83,936	-	-	22,271	-	61,665	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(241,763)	(147,542)	-	(40,196)	-	(54,025)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(37,875)	-	37,875	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,297	-	(1,297)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,377	-	(811)	-	(566)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
16,926	47,567	-	(52)	-	(30,589)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(119,068)	(4,000)	-	(57,674)	-	(57,394)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
481,299	108,571	-	56,296	-	316,432	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
822,731	195,747	-	209,603	-	417,381	الرصيد كما في بداية السنة
149,120	6,400	-	49,719	-	93,001	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(151,090)	(10,000)	-	(45,740)	-	(95,350)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	(10,000)	-	(20,537)	-	30,537	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(978)	-	8,312	-	(7,334)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	430	-	(179)	-	(251)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
16,776	29,570	-	11,371	-	(24,165)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(96,269)	-	-	(43,213)	-	(53,056)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
741,268	211,169	-	169,336	-	360,763	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (سقوف غير مستغلة) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2022	31 كانون الأول 2023						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
2,085,541	9,609,859	-	-	-	-	9,609,859	1
46,843,848	60,284,829	-	-	-	-	60,284,829	2
107,387,713	138,447,638	-	-	-	-	138,447,638	3
161,747,343	176,543,405	-	-	-	-	176,543,405	4
156,493,687	141,685,824	-	-	-	-	141,685,824	5
62,438,087	71,895,546	-	-	2,365,444	-	69,530,102	6
43,676,426	31,695,246	-	-	20,829,123	-	10,866,123	7
-	-	-	-	-	-	-	8
74,015,738	79,333,478	-	-	5,111,076	-	74,222,402	غير مصنف
654,688,383	709,495,825	-	-	28,305,643	-	681,190,182	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
654,688,383	-	-	45,447,332	-	609,241,051	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
384,588,746	-	-	6,013,329	-	378,575,417	التعرضات الجديدة خلال السنة
(345,143,488)	-	-	(14,529,605)	-	(330,613,883)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(5,196,419)	-	5,196,419	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,267,296	-	(1,267,296)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	387	-	-	-	(387)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
97,221	(387)	-	(193,754)	-	291,362	الأثر على التعرضات - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
15,264,963	-	-	(4,502,536)	-	19,767,499	التغيرات الناتجة عن تعديلات
709,495,825	-	-	28,305,643	-	681,190,182	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	522,328,808	-	46,207,814	-	-	568,536,622
التعرضات الجديدة خلال السنة	347,055,923	-	39,978,874	-	-	387,034,797
التعرضات المستحقة	(279,875,039)	-	(39,570,997)	-	-	(319,446,036)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,615,688	-	(2,615,688)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,639,098)	-	1,639,098	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	55,977	-	108,850	-	-	164,827
التغيرات الناتجة عن تعديلات	18,698,792	-	(300,619)	-	-	18,398,173
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	609,241,051	-	45,447,332	-	-	654,688,383

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

31 كانون الأول 2023	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	3,518,047	-	435,951	-	-	3,953,998
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	2,083,451	-	75,342	-	-	2,158,793
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(1,555,596)	-	(323,065)	-	-	(1,878,661)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	53,731	-	(53,731)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,064)	-	10,064	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(12,014)	-	18,913	-	-	6,899
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(98,304)	-	80,064	-	-	(18,240)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	3,979,251	-	243,538	-	-	4,222,789

31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	4,093,627	-	337,774	-	-	4,431,401
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	1,650,929	-	349,392	-	-	2,000,321
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(2,238,544)	-	(164,421)	-	-	(2,402,965)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	48,323	-	(48,323)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,133)	-	13,133	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(30,272)	-	18,178	-	-	(12,094)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	7,117	-	(69,782)	-	-	(62,665)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	3,518,047	-	435,951	-	-	3,953,998



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (اعتمادات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2022	31 كانون الأول 2023						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الاولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
158,175	500,314	-	-	-	-	500,314	1
22,353,915	44,131,211	-	-	-	-	44,131,211	2
87,925,225	57,293,112	-	-	-	-	57,293,112	3
101,005,648	163,681,546	-	-	-	-	163,681,546	4
44,180,506	25,188,372	-	-	-	-	25,188,372	5
10,773,949	9,746,432	-	-	-	-	9,746,432	6
3,723,647	2,117,576	-	-	69,425	-	2,048,151	7
-	-	-	-	-	-	-	8
56,771,887	75,107,912	-	-	6,951,399	-	68,156,513	غير مصنف
326,892,952	377,766,475	-	-	7,020,824	-	370,745,651	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
326,892,952	-	-	16,566,773	-	310,326,179	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
343,264,839	-	-	5,008,478	-	338,256,361	التعرضات الجديدة خلال السنة
(288,062,699)	-	-	(10,309,904)	-	(277,752,795)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(1,985,846)	-	1,985,846	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(450,000)	-	-	-	-	(450,000)	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(3,878,617)	-	-	(2,258,677)	-	(1,619,940)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
377,766,475	-	-	7,020,824	-	370,745,651	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
280,614,319	-	-	18,696,491	-	261,917,828	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
280,424,954	-	-	15,137,251	-	265,287,703	التعرضات الجديدة خلال السنة
(232,299,775)	-	-	(17,596,619)	-	(214,703,156)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	354,500	-	(354,500)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(1,846,546)	-	-	(24,850)	-	(1,821,696)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
326,892,952	-	-	16,566,773	-	310,326,179	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات

31 كانون الأول 2023	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	171,573	-	13,691	-	-	185,264
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	118,139	-	1,702	-	-	119,841
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(154,748)	-	(11,216)	-	-	(165,964)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,441	-	(2,441)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(1,963)	-	-	-	-	(1,963)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(5,590)	-	(34)	-	-	(5,624)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	129,852	-	1,702	-	-	131,554

31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	251,901	-	29,248	-	-	281,149
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	142,122	-	11,497	-	-	153,619
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(205,234)	-	(27,136)	-	-	(232,370)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(333)	-	333	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	350	-	-	350
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(16,883)	-	(601)	-	-	(17,484)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	171,573	-	13,691	-	-	185,264

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (قبولات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2022	31 كانون الأول 2023						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	-	-	-	-	-	-	1
624,955	8,494,300	-	-	-	-	8,494,300	2
41,346,530	39,030,439	-	-	-	-	39,030,439	3
45,243,453	50,212,562	-	-	-	-	50,212,562	4
24,943,861	11,088,082	-	-	-	-	11,088,082	5
11,511,722	9,008,047	-	-	-	-	9,008,047	6
125,319	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	8
84,431,020	17,052,635	-	-	-	-	17,052,635	غير مصنف
208,226,860	134,886,065	-	-	-	-	134,886,065	المجموع



إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - قبولات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
208,226,860	-	-	22,594,188	-	185,632,672	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
118,964,607	-	-	-	-	118,964,607	التعرضات الجديدة خلال السنة
(146,158,576)	-	-	(22,594,188)	-	(123,564,388)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(46,146,826)	-	-	-	-	(46,146,826)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
134,886,065	-	-	-	-	134,886,065	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
58,667,598	-	-	9,455,595	-	49,212,003	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
189,016,868	-	-	22,594,188	-	166,422,680	التعرضات الجديدة خلال السنة
(39,218,977)	-	-	(9,455,595)	-	(29,763,382)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(238,629)	-	-	-	-	(238,629)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
208,226,860	-	-	22,594,188	-	185,632,672	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - قبولات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2023
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
141,357	-	-	48,329	-	93,028	الرصيد كما في بداية السنة
66,317	-	-	-	-	66,317	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(135,221)	-	-	(48,329)	-	(86,892)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(5,478)	-	-	-	-	(5,478)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
66,975	-	-	-	-	66,975	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	55,129	-	24,774	-	-	79,903
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	92,392	-	48,328	-	-	140,720
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(53,180)	-	(24,773)	-	-	(77,953)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,313)	-	-	-	-	(1,313)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	93,028	-	48,329	-	-	141,357

23. رأس المال المكتتب به وعلاوة الإصدار

رأس المال

- بلغ رأس المال المكتتب به 200 مليون دينار موزعاً على 200 مليون سهم قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2023 و(160 مليون دينار موزعاً على 160 مليون سهم قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2022).
- قررت الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد في 19 نيسان 2023 زيادة رأس مال البنك بقيمة 40 مليون دينار عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة بقيمة 28 مليون دينار ورسملة جزء من علاوة الإصدار بقيمة 12 مليون دينار.

علاوة الإصدار

تبلغ علاوة الإصدار 68,213,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (80,213,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

الأرباح الموزعة

بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين 16 مليون دينار عن عام 2022 (16 مليون دينار عن عام 2021).

24. سندات دائمة

- قام البنك بتاريخ 3 تشرين الأول 2023 بإصدار سندات دائمة غير قابلة للتحويل إلى أسهم بقيمة 100 مليون دولار أمريكي تم إدراجهم في بورصة عمان حيث بلغت القيمة الاسمية لكل سند 10,000 دولار أمريكي بإجمالي عدد 10,000 سند بسعر فائدة ثابت 8.5% للخمسة سنوات الأولى وبعدها سعر فائدة متغير كل ثلاثة أشهر يتم احتسابه على أساس العائد على سندات الخزينة الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لأجل خمسة سنوات مضاف إليه هامش مقداره 4.25%. هذا وتم تصنيف هذه السندات ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي وفقاً لمتطلبات بازل III.
- بلغت قيمة الفوائد المستحقة على هذه السندات مبلغ 934,107 دينار كما في 31 كانون الأول 2023، تم تخفيضها من الأرباح المدورة مباشرة صافية من الضرائب.

25. الإحتياطيات

ان تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

أ. احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين

ب. احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الإحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.



ان الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

طبيعة التقييد	31 كانون الأول		اسم الاحتياطي
	2022	2023	
	دينار	دينار	
بموجب قانون البنوك وقانون الشركات	76,227,974	85,321,596	احتياطي قانوني
بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية	6,482,816	2.693.754	احتياطي القيمة العادلة

26. الأرباح والأسهم المقترح توزيعها

قرر مجلس الإدارة بتاريخ 14 شباط 2024 التوصية للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ 20 مليون دينار بنسبة 10% من رأس المال المكتتب به والمدفوع وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين

27. احتياطي القيمة العادلة - بالصادفي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
1,741,270	6,482,816	الرصيد في بداية السنة
8,022,682	(4,448,787)	(خسائر) أرباح غير متحققة
(420,863)	215,586	موجودات ضريبية مؤجلة
(844,854)	844,854	مطلوبات ضريبية مؤجلة
(2,015,419)	(400,715)	(أرباح) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
6,482,816	2,693,754	الرصيد في نهاية السنة

- يظهر احتياطي القيمة العادلة بالصادفي بعد تقاص رصيد الموجودات ضريبية مؤجلة 215,586 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل تقاص رصيد المطلوبات الضريبية المؤجلة 844,854 دينار كما في 31 كانون الأول 2022)

28. أرباح مدورة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
71,721,054	78,930,524	الرصيد في بداية السنة
34,327,652	47,137,256	الربح للسنة
2,015,419	400,715	أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر
(13,083,690)	(15,073,872)	المحول إلى الاحتياطات
-	(28,000,000)	رسملة الزيادة في رأس المال
(16,000,000)	(16,000,000)	أرباح موزعة
-	(250,150)	رسوم زيادة رأس المال
(49,911)	(435,765)	حصة تملك بشركات تابعة
-	(363,234)	مصاريف إصدار سندات دائمة الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة
-	(934,107)	فوائد السندات الدائمة بعد استبعاد أثر الضريبة
78,930,524	65,411,367	الرصيد في نهاية السنة

- قررت الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد في 19 نيسان 2023 زيادة رأس مال البنك بقيمة 40 مليون دينار عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة بقيمة 28 مليون دينار ورسملة جزء من علاوة الإصدار بقيمة 12 مليون دينار

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 2,174,784 دينار والذي يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- يحظر التصرف بمبلغ 37,180,506 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2023 (32,820,280 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة بالصادفي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة، وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها الا بموافقة مسبقة منه.

**29. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
(279,462)	(212,472)	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
5,500	408	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
21,460	(37,607)	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
35,083,130	42,289,636	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
(593,297)	(119,270)	ارتباطات والتزامات محتملة
34,237,331	41,920,695	

30. الشركات التابعة الجوهرية والمملوكة جزئياً**أولاً: النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين**

31 كانون الأول 2023

اسم الشركة	بلد الإقامة	نسبة الملكية لغير المسيطرين	طبيعة النشاط	التوزيعات
				دينار
بنك صفوة الاسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الاسلامي)	الأردن	60.16%	تقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية	-
شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	الأردن	42.00%	غايات الشركة تملك الأسهم والسندات والحصص في الشركات	-

31 كانون الأول 2022

اسم الشركة	بلد الإقامة	نسبة الملكية لغير المسيطرين	طبيعة النشاط	التوزيعات
				دينار
بنك صفوة الاسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الاسلامي)	الأردن	62.26%	تقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية	6,000,000
شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	الأردن	42.00%	غايات الشركة تملك الأسهم والسندات والحصص في الشركات	3,350,000

ثانياً: فيما يلي معلومات مالية مختارة للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين**أ. قائمة المركز المالي المختصره للشركات التابعة قبل إلغاء العمليات المتقابلة وبعد إجراء إعادة التويب لبعض البنود:**

بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
2,529,565,317	2,838,930,921	موجودات مالية
46,341,260	80,410,457	موجودات أخرى
2,575,906,577	2,919,341,378	إجمالي الموجودات
2,336,101,720	2,634,666,551	مطلوبات مالية
68,000,516	95,365,087	مطلوبات أخرى
2,404,102,236	2,730,031,638	إجمالي المطلوبات
171,804,341	189,309,740	حقوق الملكية
2,575,906,577	2,919,341,378	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
106,366,138	113,265,019	حقوق الملكية العائدة إلى غير المسيطرين
623,852	623,852	حصة غير المسيطرين في شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
106,989,990	113,888,871	مجموع حقوق غير المسيطرين



ب. قائمة الأرباح أو الخسائر المختصرة للشركات التابعة قبل إلغاء العمليات المتقابلة

بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
68,002,662	77,984,186	إجمالي الدخل
15,112,021	17,510,246	الربح للسنة
15,126,614	17,505,399	مجموع الدخل الشامل
9,486,207	10,600,081	الحصة العائدة إلى غير المسيطرين
(4,351)	(3,284)	حصة غير المسيطرين في (خسائر) شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
9,481,856	10,596,797	حقوق غير المسيطرين

31. الفوائد والعوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
		تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
		للأفراد (التجزئة)
136,461	153,082	حسابات جارية مدينة
71,349,409	94,151,682	قروض وكمبيالات
1,940,405	3,502,304	بطاقات الائتمانية
70,000,236	91,318,244	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
5,786,525	6,325,218	حسابات جارية مدينة
68,603,610	89,055,381	قروض وكمبيالات
		الشركات الصغيرة والمتوسطة
2,100,006	2,578,506	حسابات جارية مدينة
12,477,341	16,334,180	قروض وكمبيالات
21,178,572	28,080,113	الحكومة والقطاع العام
6,911,290	15,607,450	أرصدة لدى البنك المركزي
4,457,040	9,358,207	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
21,538	217,354	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
49,135,776	71,562,128	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
1,670,441	2,142,734	أخرى
315,768,650	430,386,583	

**32. الفوائد والمصاريف المدينة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
4,623,506	9,300,363	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
4,478,420	7,668,446	حسابات جارية وتحت الطلب
5,192,547	6,688,041	ودائع توفير
93,105,635	144,217,464	ودائع لتجمل وخاضعة للإشعار
13,359,983	27,862,637	شهادات إيداع
3,072,617	4,866,706	تأمينات نقدية
2,456,675	3,586,276	أموال مقترضة
1,177,269	6,673,091	قروض مساندة
7,652,841	6,624,326	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
135,119,493	217,487,350	

33. صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
5,871,993	3,653,370	عمولات تسهيلات وتمويلات مباشرة
15,250,347	14,878,771	عمولات تسهيلات وتمويلات غير مباشرة
14,723,654	16,787,345	أخرى
(2,077,407)	(2,972,200)	ينزل: عمولات مدينة
33,768,587	32,347,286	صافي إيرادات العمولات

34. أرباح العملات الأجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
9,918,532	9,538,585	ناتجة عن التداول / التعامل
1,521,470	4,238,001	ناتجة عن التقييم
11,440,002	13,776,586	

**35. أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	أرباح (خسائر) متحققة	أرباح (خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أذونات خزينة وسندات	299,224	79,409	-	378,633
أسهم شركات	539,063	335,184	146,028	1,020,275
مشتقات مالية	(83,600)	(19,700)	-	(103,300)
صناديق استثمارية	(18,463)	636,602	1,868	620,007
	736,224	1,031,495	147,896	1,915,615

31 كانون الأول 2022	أرباح (خسائر) متحققة	أرباح (خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أذونات خزينة وسندات	6,166	(10,346)	-	(4,180)
أسهم شركات	(253,408)	(563,459)	117,687	(699,180)
مشتقات مالية	64,408	-	-	64,408
صناديق استثمارية	38,226	(893,077)	8,884	(845,967)
	(144,608)	(1,466,882)	126,571	(1,484,919)

36. توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
689,898	1,157,134	عوائد توزيعات أسهم الشركات
969	5,019	عوائد توزيعات صناديق استثمارية
690,867	1,162,153	

37. إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
200,260	238,510	إيجار صناديق الأمانات
121,492	115,721	حسابات جامدة
243,226	254,165	إيرادات البوندد
294,536	544,020	إيرادات ديون معدومة مستردة
898,236	-	أرباح بيع موجودات مستملكة
240,633	248,978	إيرادات أخرى
1,998,383	1,401,394	

**38. نفقات موظفين**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
42,851,427	46,365,376	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
4,384,455	4,837,288	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,785,296	1,955,346	مساهمة البنك في صندوق الإيداع
2,155,193	2,360,530	نفقات طبية
329,302	533,753	مياومات السفر
833,367	936,810	نفقات تدريب الموظفين
4,173	29,454	ملابس المستخدمين
4,931,991	5,725,388	حوافز بيعية وتسويقية
190,272	199,678	نفقات التأمين على حياة الموظفين
1,879	250	أخرى
57,467,355	62,943,873	

39. مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
3,702,405	4,303,832	بريد وهاتف ورويتير
1,200,244	1,569,273	لوازم قرطاسية ومطبوعات
1,120,662	1,434,214	كهرباء ومياه ومحروقات
14,221,359	15,726,460	اصلاح وصيانة الآلات والأجهزة
2,813,030	2,709,758	مصاريف التأمين على الموجودات وعمليات البنك
3,301,436	3,089,129	أتعاب محاماه وتدقيق وصيانة وبرامج واستشارات
1,575,299	1,846,499	رسوم حكومية ورخص مهن
115,477	32,116	خسارة بيع ممتلكات ومعدات
1,579,784	1,601,405	أتعاب وتنقلات أعضاء مجلس الإدارة
6,147,949	7,634,068	دعاية وإعلان
3,022,956	4,649,790	اشتراكات وتبرعات
109,996	109,996	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	11,489	خسائر بيع موجودات مستملكة
1,892,037	2,248,810	أخرى
40,802,634	46,966,839	

**40. حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
34,327,652	47,137,256	الربح للسنة - قائمة (ب)
200,000,000	200,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
		حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:
0.172	0.236	أساسي ومخفض

- تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم لحصة السهم من الربح العائد لمساهمي البنك بناء على عدد الأسهم كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 حيث تم احتساب ارقام السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 لمتوسط الربح لعدد الأسهم بعد الاخذ بعين الاعتبار توزيعات الأسهم كونها مجانية.

41. النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
761,806,411	736,205,982	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
207,623,258	372,011,885	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
295,845,614	261,750,220	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
9,791,446	15,526,690	ينزل: أرصدة مقيدة السحب
663,792,609	830,940,957	

42. المشتقات

يظهر الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية إلى جانب توزيع القيمة الإسمية لها حسب آجالها.

آجال القيمة الإسمية حسب الإستحقاق				مجموع القيمة الإسمية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	31 كانون الأول 2023
أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	1,160,991	7,984,996	9,145,987	31,688	33,935	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	1,504,845	51,852,717	53,357,562	181,052	116,584	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	2,665,836	59,837,713	62,503,549	212,740	150,519	

آجال القيمة الإسمية حسب الإستحقاق				مجموع القيمة الإسمية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	31 كانون الأول 2022
أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	5,149,044	9,609,047	14,758,091	81,018	284,830	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	7,182,900	171,837,997	179,020,897	320,731	181,481	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	12,331,944	181,447,044	193,778,988	401,749	466,311	

تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.



43. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة الملكية	رأس مال الشركة	
		2022	2023
	%	دينار	دينار
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	58	113,039,028	113,039,028
بنك صفوة الإسلامي	39.84	100,000,000	100,000,000
شركة الاتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية	100	5,000,000	5,000,000
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	100	12,000,000	12,000,000
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000
بنك الاتحاد – فرع العراق	100	-	35,450,000

تم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين البنك والشركات التابعة والفرع الخارجي.

قامت المجموعة بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهات ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات باستثناء ما رود أدناه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		الجهات ذات العلاقة				
2022	2023	أخرى (أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية في البنك وذوي الصلة بهم)	الشركات التابعة	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكبار المساهمين	أعضاء مجلس الإدارة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:						
67,432,161	67,673,022	62,090,833	1,549,498	3,383,140	649,551	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
		26,182,131	17,624,057	5,325,698	162,191,650	الودائع
207,100,913	211,323,536	-	1,636,036	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
354,838	1,636,036	-	2,211,755	-	-	موجودات غير ملموسة
2,615,855	2,211,755	-				
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
4,161,389	627,513	627,513	-	-	-	اعتمادات
-	4,043,519	4,043,519	-	-	-	قبولات
10,121,834	9,273,470	8,242,300	1,019,670	-	11,500	كفالات
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						
2022	2023					
دينار	دينار					
عناصر قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة:						
5,489,263	5,448,603	5,267,983	90,729	58,981	30,910	فوائد وعوائد وعمولات دائنة
4,461,156	9,519,985	1,064,661	655,412	153,486	7,646,426	فوائد ومصاريف وعمولات مدينة
351,314	163,081	-	163,081	-	-	مصاريف صيانة برامج

- تتراوح أسعار الفائدة الدائنة على التسهيلات الائتمانية ما بين 2% إلى 17%، وتتراوح أسعار الفائدة المدينة على ودائع العملاء ما بين 0.5% إلى 6.85%.



فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

2022	2023	
دينار	دينار	
6,442,465	6,545,192	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا
1,619,987	1,633,766	بدل أتعاب وتنقلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
8,062,452	8,178,958	المجموع

44. موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

1. موجودات حق الاستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني، ان متوسط مدة الإيجار 10 سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الاستخدام خلال العام

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
27,555,989	29,461,656	الرصيد في بداية السنة
6,316,819	6,097,366	يضاف: إضافات خلال السنة
(223,810)	(545,382)	يطرح: الاستيعادات خلال السنة
(4,187,342)	(4,575,570)	يطرح: الاستهلاك للسنة
29,461,656	30,438,070	الرصيد كما في نهاية السنة

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
(4,187,342)	(4,575,570)	الاستهلاك للسنة
(1,171,165)	(1,240,261)	الفائدة خلال السنة
(558,065)	(810,851)	مصرف إيجار خلال السنة
-	4,566	الربح الناتج عن إلغاء الاعتراف بموجودات حق الاستخدام

2. التزامات عقود الإيجار

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
27,366,812	29,680,581	الرصيد في بداية السنة
6,316,819	6,097,366	يضاف: إضافات خلال السنة
1,171,165	1,240,261	الفائدة خلال السنة
(223,810)	(549,948)	يطرح: الاستيعادات خلال السنة
(4,950,405)	(5,369,844)	المدفوع خلال السنة *
29,680,581	31,098,416	الرصيد كما في نهاية السنة

* منها فائدة بمبلغ 337,725 دينار. (361,996 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).



للجنة المنتهية في 31 كانون الأول		تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:
2022	2023	
دينار	دينار	
2,272,581	2,353,829	خلال أقل من سنة
9,546,437	9,687,436	من سنة إلى 5 سنوات
17,860,563	19,057,151	أكثر من 5 سنوات
29,680,581	31,098,416	

بلغت قيمة إلتزامات عقود الإيجار غير المخصصة 37,779,860 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (35,862,010 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) وفيما يلي تحليل الإستحقاق

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار غير المخصصة:

للجنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
3,009,103	3,141,180	خلال أقل من سنة
11,847,582	12,082,566	من سنة إلى 5 سنوات
21,005,325	22,556,114	أكثر من 5 سنوات
35,862,010	37,779,860	

45. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالتطوير المستمر لهيكل إدارة المخاطر ولضمان الإدارة الفعالة له في كافة عملياته لضمان كفاءة عملية إدارة المخاطر والتطبيق السليم للضوابط الرقابية في كافة عمليات البنك، تتوزع مسؤولية إدارة المخاطر على عدة مستويات يمكن تلخيصها بالتالي:

1. وحدات العمل:

تتكون وحدات العمل من الموظفين الذين يقومون من خلال عملهم اليومي بإدارة المخاطر التي تواجههم في أعمالهم أو قبولها وذلك حسب المستويات المقبولة من قبل البنك والمحددة في سياساته وإجراءاته

ولضمان الإدارة الكفؤة للمخاطر يعمل البنك على الفصل الكامل لوظائف وحدات الأعمال عن وظائف إدارة المخاطر وعلى سبيل المثال فان دراسة وإدارة الرقابة على الائتمان مفصولة بشكل كامل عن إدارة علاقات العملاء ضمن وحدات الأعمال، الامر الذي يضمن استقلالية الدراسات والقرارات الائتمانية والتطوير المستمر لكفاءتها ونوعيه أعمالها بالإضافة لذلك يتم فصل المكتب الوسيط (Middle Office) وبتبعيته لإدارة مخاطر السوق عن الخزينة

2. إدارة المخاطر:

تم تفعيل عمل هذه الدائرة حيث تعمل بشكل مستقل عن كافة خطوط الأعمال وتكون متصلة بمجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر لضمان استقلاليته وقدرتها على كشف وقياس وضبط ومراقبة المخاطر ضمن المستوى المقبول من البنك ورفع التقارير الدورية بها لمجلس الإدارة.

3. التدقيق الداخلي:

ان دائرة التدقيق الداخلي جهة مستقلة استقلالاً كاملاً من خلال اتصالها بلجنة التدقيق في مجلس الإدارة حيث تقوم هذه الدائرة بدور خط الدفاع الأخير من خلال تطبيق خطه تدقيق تشمل التدقيق الدوري على كافة أعمال البنك بما يضمن اكتشاف أي حاله من حالات الخرق للنظام أو عدم الالتزام بسياسات وإجراءات البنك أو الاسس المحددة من قبل الجهات الرقابية.

**4. لجنة إدارة المخاطر:**

تعمل لجنة إدارة المخاطر بموجب ميثاقها المقرر من قبل مجلس الإدارة والذي تم تطويره استناداً إلى أفضل الممارسات في إدارة المخاطر بالإضافة إلى المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي. وقد تم تشكيلها بعضوية أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر بحيث يتم رفع كافة تقارير إدارة المخاطر إلى هذه اللجنة بشكل دوري بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة على مستوى المخاطر في جميع أعمال البنك أولاً بأول الأمر الذي يمكنه من اتخاذ أي قرارات أو إجراءات لتعديل مستوى هذه المخاطر في حالة عدم توافيقها مع المستوى المقبول للمخاطر للبنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الإدارة

5. مجلس الإدارة:

يطلع مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية في مجال إدارة المخاطر:

- تحديد مستوى المخاطر المقبول في عمليات البنك المختلفة.
- مراجعته سياسات المخاطر المختلفة والموافقة عليها.
- الرقابة على هذه المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط اللازمة من خلال لجنة إدارة المخاطر.
- تفويض الصلاحيات الخاصة بالموافقة على منح وتعديل وتجديد الائتمان للجان الائتمان المختلفة ومن ثم مراجعته أداء هذه اللجان وصحة قراراتها الائتمانية وبالتالي انعكاس ذلك على نوعيه المحفظة الائتمانية.
- اقرار السياسات الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار التي تقع ضمن صلاحيته والموافقة على سقوف الاستثمار والمتاجرة والتداول

6. لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

تشكل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برئاسة المدير التنفيذي وكل من مدراء وحدات الأعمال ورئيس الإدارة المالية وإدارة المخاطر. تقوم اللجنة بمراجعته بنية قائمة المركز المالي والتوصية بإجراء أي تعديلات عليها لمجلس الإدارة بالإضافة إلى الموافقة على أسس إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق كما تقوم اللجنة بمراجعته سياسات إدارة هذه المخاطر والتوصية للمجلس باعتمادها واستلام تقارير المخاطر المختلفة لاتخاذ أي قرارات لازمه لتعديل مستوى هذه المخاطر حسب المستوى المقبول للبنك

كما تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بتخصيص رأس المال لنشاطات البنك المختلفة بما يضمن اكفاً استخدام لرأس المال.

4/5. أ. مخاطر الائتمان:

يتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل البنك من خلال:

1. السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
2. التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل أفضل ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء
3. صلاحيات منح الائتمان: تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة
4. تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان: يقوم البنك باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة
5. تطبيق نظام التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال: طور البنك نموذج لعملية قياس كفاية رأس المال الداخلي اعتماداً على بيانات البنك المتوقعة للسنوات الخمسة القادمة لاحتمال متطلبات رأس المال المحتملة وتأثير الأوضاع الضاغطة على كفاية رأس المال للبنك والربحية والسيولة
6. الرقابة على الائتمان:

تقوم وحده مختصة تابعه لإدارة المخاطر بالرقابة على المحفظة الائتمانية وإعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص.

تقوم إدارة المخاطر ومن خلال نظام الإنذار المبكر عن مخاطر الائتمان بالتحري ما أمكن عن أي مؤشرات يمكن ان تشكل دلاله على تراجع الوضع الائتماني للعميل، حيث تشمل هذه المؤشرات مؤشرات خاصة بالعمل من حيث عملياته وأدائه المالي وأداء قطاعه الاقتصادي بالإضافة إلى مؤشرات متعلقة بأداء الحساب لدى البنك حيث يمكن هذا النظام من الكشف المبكر عن أي تراجع في أداء الحساب وبالتالي يمكن البنك من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أي خسائر من الممكن ان تنتج عن ذلك وتؤكد من كفاية المخصصات المرصودة على هذه الحسابات



7. إدارة المحفظة الائتمانية:

تقوم كافة الجهات المعنية بالائتمان بالمراجعة المستمرة للمحفظة الائتمانية لضمان الحفاظ على نوعيه جيده للتعرضات الائتمانية. ويراعى في إدارة المحفظة ان تكون موزعه بشكل متوازن لتجنب أي تركيز من الممكن ان يؤدي إلى زيادة مستوى المخاطر في المحفظة، وضمن هذا الإطار يراعى التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي للمحفظة بالإضافة إلى تجنب التعرضات الائتمانية الكبيرة للعميل الواحد الا في الحالات الاستثنائية وللعلماء المميزين

8. مخففات مخاطر الائتمان:

خطوه أساسيه للتحوط لمخاطر الائتمان يتم مراعاة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة عند تحديد برنامج السداد لاي تسهيلات ممنوحة لعملائنا وتحديد الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات النقدية لاستخدامها للسداد كما يتم الحصول على ضمانات عينيه حيثما تطلب مستوى مخاطر التسهيلات ذلك حيث يراعى عند الحصول على هذه الضمانات نوعيتها والسيولة العالية لها بالإضافة إلى التطبيق الكفء للإجراءات التي تضمن السيطرة السليمة على هذه الضمانات والرقابة على قيمتها وسهولة تسيلها حيث يتطلب الأمر

اختبارات الاوضاع الضاغطة

ضمن إطار إدارة البنك للمخاطر المتوقعة والتحوط لهذه المخاطر، بحيث يتم تحديد الأوضاع الضاغطة السلبية التي يمكن أن تواجه البنك وأعماله وقياس أثرها على ملء البنك وسيولته وسمعته. بالإضافة إلى توضيح مكان الضعف التي يوجهها البنك نتيجة هذه الأوضاع الضاغطة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لوضع خطة استراتيجية للحد من أثرها ومواجهتها عند حدوثها أو تجنبها، كما وتهدف عملية اختبارات الأوضاع الضاغطة تحسين وتعزيز الإدارة السليمة لمخاطر البنك علاوة على الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية الصادرة بهذا الخصوص، والممارسات العالمية الفضلى.

آلية اختيار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة.

يتم اختيار سيناريوهات الاوضاع بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك المختلفة سواءاً على مستوى محفظة التسهيلات أو الاستثمارات وكما يلي

1. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال
2. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال
3. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
4. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة استثمارات البنك بالودائع لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق
5. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات البنك. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال

وبناءً على نتائج هذه الاختبارات يتم وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وسياسات تحدد تركيز التسهيلات والاستثمارات، بالإضافة إلى سياسات لمواجهة موجودات ومطلوبات البنك، وتفعيل أدوات تخفيض المخاطر مثل التحوط والتقاص للبند داخل الميزانية والضمانات المقبولة، وبما يتلاءم مع نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة.



حكمة تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة:

مسؤولية مجلس الإدارة

1. الاطلاع على نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك بشكل نصف سنوي (كل ستة أشهر)، لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتي من شأنها ضمان سلامة البنك في حال تعرضه إلى أي من هذه الأوضاع
2. لتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالخطط والسياسات الموضوعة لمواجهة أية أوضاع ضاغطة يتعرض لها البنك.
3. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري وان يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج

مسؤولية الإدارة التنفيذية

1. وضع التوصيات المناسبة وعرضها على مجلس الإدارة والمبنية على نتائج الاختبارات الضاغطة التي قامت الإدارة بتنفيذها.
2. تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والمتعلقة بنتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك، وإعلام المجلس بنتائجها.
3. تنفيذ ومراقبة اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
4. اخذ نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بعين الاعتبار عند القيام بالتخطيط لرأس المال (Capital Planning) بهدف الوصول إلى رأس المال الذي يتواءم مع استراتيجية البنك وهيكل مخاطره، بالإضافة إلى مراعاة هذه النتائج عند القيام بعملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP).
5. التعاون الكامل بين دوائر البنك المختلفة بالتنسيق مع إدارة المخاطر للتوصل بالقدر الممكن للنتائج الواقعية لاختبارات الأوضاع الضاغطة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة الأوضاع المالية والاقتصادية المحلية والعالمية.

تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

يلتزم البنك بتعليمات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي فيما يخص تطبيق التعثر وآلية معالجة الديون المتعثرة. تعرف التسهيلات المتعثرة بانها تلك التسهيلات التي تحمل درجات مخاطر تحت المراقبة أو اسوء، وتاليا وصف مختصر لهذه الدرجات:

• تحت المراقبة:

المقترض الذي ليس لديه أرباح مؤكدة وإيراداته التشغيلية متذبذبة بشكل كبير. واصوله تشهد انخفاضا مع ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها مع عدم وجود مخصصات كافية لها ومديونته على ارتفاع مستمر اعلى من المعايير المقبولة لدى القطاع التي ينتمي له. ايضا الإدارة والتحكم لديه ضعيفة. الديون المصنفة تحت المراقبة تبقى لفتره من الزمن تحت هذا التصنيف لمراقبتها بحيث يتم تحسين تصنيفها الائتماني بحال تغيرت المعطيات التي ادت إلى تصنيفها تحت المراقبة أو تخفيض تصنيفها الائتماني

• دون المستوى:

مقترض غير مقبول استمرار التعامل معه ائتمانيا حيث ان استرداد التسهيلات استنادا للإيرادات العميل التشغيلية قد أصبح مكان تساؤل وموجوداته غير محمية بدرجة مقبولة بصافي حقوق الملكية وقدرته على الوفاء بالتزاماته أو تقديم ضمانات اضافية ضعيفة. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني

• مشكوك في تحصيله:

فرص استرداد البنك للدين الممنوح للمقترض أصبح مكان شك وهناك احتماليه لخسارة جزء من أصل الدين وذلك في ضوء الظروف والمعطيات المتوفرة والتي تظهر عدم قدره المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

• خسارة:

هنالك احتمال لاسترداد جزء من الدين مستقبلا ولم تتوفر القناعة التامة لدى البنك بانعدام فرص التحصيل بعد، الامر الذي لا يشجع البنك نحو القيام بإعدام الديون اعداما نهائيا وتركه وعدم استمرار المطالبة به. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني

**القواعد العامة التي يتم اتباعها في المعالجة الديون المتعثرة:**

- أي جدول مقترحه يجب ان تستند إلى قدره العمل على الالتزام بها ذلك ان هدف البنك يجب ان يستند إلى استرداد أمواله وليس فقط إلى تحسين التصنيف الائتماني للمحفظه.
- عند جدوله المديونية يتوجب دراسه التدفقات النقدية لدى المقترض وخصوصا اذا كان يترتب على المقترض التزامات تجاه دائنين غير البنك وهذا يستلزم الوقوف على دراسة التدفقات النقدية للعمل، وضماناته الحالية، وإية موجودات اضافيه يمكن تسيلها كمصدر اضافي في السداد أو الحصول عليها كضمانه اضافيه تخفف من المخاطر الائتمانية للعمل. كما يتم دراسة معايير أخرى مثل قدرة العمل على إدارة التسهيلات وسلامة المستندات القانونية والعقود التي بحوزه البنك من حيث كونها تحفظ حق البنك بحال اللجوء إلى إجراءات القانونيه بحق المقترض.
- في حال التزام العمل بالسداد بعد جدولة القرض ولفترة لا تقل عن ثلاثة اشهر يتم تحسين تصنيف الحساب إلى دين عامل.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي:

يعتمد البنك نظام التصنيف الائتماني لعملاء الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة. إن الهدف من هذا النظام هو تقييم مخاطر الائتمان على مستوى العمل والتسهيل الممنوح له والتعبير عنها بشكل كمي بحيث يعطى كل عمل ممنوح تسهيلات تصنيف من 1 - 10 تعبر عن مستوى مخاطره بحيث يكون المستوى (1) أقل مستوى خطورة، وبحيث تكون مسؤولية تصنيف العملاء من مسؤوليات دائرة الائتمان

وعند تطبيق هذا النظام يمكن ضمان الأمور التالية:

- القدرة على الاحتفاظ بجودة عالية لمحفظه البنك الائتمانية ومراقبة أداء هذه المحفظة وتحديد الاستراتيجية والخطط الفعالة المستقبلية لإدارة المخاطر الائتمانية.
- الربط بين جودة الائتمان وكفاءة الأداء والتسعير.
- تحديد الجهة ذات الصلاحية بالموافقة على منح و/أو تجديد التسهيلات.

والجدول التالي يوضح المعايير التي تم اعتمادها بأوزان مختلفة لغايات تصنيف العملاء:

المحدد	طبيعة المحدد
البنود المالية	كمي
الإدارة	نوعي
الشركة	نوعي
القطاع الاقتصادي	نوعي

وللقيام باحتساب التصنيف يجب توفير قوائم مالية تغطي ثلاث سنوات بالإضافة إلى توفر معلومات حول أداء القطاع الاقتصادي والخصائص النوعية لإدارة للعمل، وبحيث يتم تصنيف عملاء البنك الممنوحين تسهيلات حسب الجدول التالي:

مستويات المخاطر	درجة المخاطر
ممتاز	1
قوي	2+ - 2-
جيد	3+ - 3-
مريض	4+ - 4-
مقبول	5+ - 5-
مرتفع	6+ - 6-
تحت المراقبة	7+ - 7-
غير عاملة	10-8

الالية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية ولكل بند على حدة

يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى إفرادي (Individual Basis) على النظام الذي تم تطبيقه من قبل البنك حسب منهجية الاحتساب التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي عند إعداد البيانات المالية المرحلية والختامية.

**أ. احتمالية التعثر (PD):**

يتم قياس احتمالية التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باستخدام نماذج إحصائية تعتمد على بيانات تعثر تاريخية والتصنيف الائتماني للتعرضات بالإضافة إلى اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي لمحفظة التسهيلات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى. أما بالنسبة إلى محفظة التسهيلات للأفراد، تم اعتماد نماذج إحصائية تعتمد على خصائص المنتج والسلوك الائتماني للعميل.

وفقاً إلى ما تضمنه المعيار (9) جميع التعرضات الائتمانية وادوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى. يتم الاخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر للتعرض/ الاداة لمدة (12) شهر اعتباراً من تاريخ البيانات المالية. أما بالنسبة إلى التعرضات الائتمانية المدرجة في مرحلة الثانية فإنه يتم الاخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني.

ب. الخسارة بافتراض التعثر (LGD) (الضمانات/مخففات المخاطر):

عند احتساب الخسارة بافتراض التعثر يتم تقييم الضمانات المقدمة مقابل منح التعرض الائتماني ويتم الاخذ بعين الاعتبار فقط الضمانات التي تصنف كمخففات مخاطر (الموثقة قانونياً ضمن عقود ائتمان ولا يوجد أي مانع قانوني يحول دون وصول البنك للضمانة) لغايات احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتماني بعد تطبيق نسب الاقتطاع المحددة في تعليمات تصنيف الديون رقم (47/2009) للبنك المركزي الأردني وتطبيق. يتم تطبيق نسب الخسارة بافتراض التعرض (LGDs) على الجزء الغير مغطى من التعرض الائتماني اعتماداً على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الاخذ بعين الاعتبار البعد الزمني.

ج. التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

يتم الاخذ بعين الاعتبار المبالغ التي سيتم استغلالها من قبل الطرف المدين ونوع اداة الدين عند احتساب التعرض الائتماني عند التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9). يتم احتساب معامل الاستغلال بعد إجراء دراسة على نسب السحوبات والاستغلالات التاريخية للعمليات وأنواع الدين المختلفة.

تعتبر أيضاً التعرضات الائتمانية الغير مباشرة (غير ممولة) بمثابة تعرضات ائتمانية متحققة يتم احتساب لها خسارة الائتمانية ويتم أيضاً احتساب نسب تعثر (PDs) خاصة بهذه التعرضات بناءً على دراسة تاريخية على نسب التعثر واحتمالات السحب

د. القيمة الزمنية للنقد

يتم احتساب القيمة الحالية للخسارة الائتمانية المتوقعة واستخدام العمر الزمني وسعر الفائدة الفعال (EIR) الممنوح على التعرض الائتماني كمعامل خصم.

حاجمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية وبما يتضمن مسؤوليات الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار الدولي

مجلس الإدارة

سوف يقوم مجلس الإدارة بالإطلاع على عملية ونتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتأكد بقيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالعمليات والسياسات الموضوعية لكفاية المخصصات ويتم اعتماد والموافقة على سياسة معتمدة تحدد الحالات الإستثنائية والمبررة التي يتم فيها التعديل على نتائج ومخرجات النظام وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ قرار الاستثناء أو التعديل ويتم عرض هذه الحالات على المجلس والموافق عليها.

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بالإشراف على عملية احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي والتأكد من الآتي:

- ضمان تغطية المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة.
- نسبة كفاية رأس المال ضمن المستوى المطلوب وضمان عدم انخفاضها عن الحد المسموح به.
- آلية التسعير تغطي تكاليف المخصصات.

لجنة التدقيق

يتم عرض نتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي على لجنة التدقيق حيث تقوم اللجنة بالتحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على جميع البيانات المالية

**الإدارة التنفيذية**

تقوم الإدارة العليا بإظهار وعرض المخاطر عند تسعير التعرض الائتماني يتم تنفيذ وتحديث السياسات والإجراءات المناسبة ليتم التواصل بما يخص عملية تقييم المخاطر الائتمانية وعملية القياس لجميع الأفراد المعنيين

الإدارة العليا هي بدورها مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتطوير السياسات والعمليات المذكورة أعلاه

دائرة إدارة المخاطر

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالحرص على أن المخصصات تغطي التعرضات الائتمانية بشكل كافي التأكد من عملية ومخرجات نظام المعيار الدولي عرض نتائج المعيار الدولي على مجلس الإدارة لجنة المخاطر والإدارة التنفيذية

الديون المجدولة:

هي الديون التي سبق وان صنف كتسهيلات ائتمانية ضمن المرحلة الثالثة وأخرجت بموجب جدولة اصولية وقد بلغت قيمتها 43,269,782 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (20,264,350 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو اطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الاقساط أو تمديد فترة السماح، وقد بلغت 279,310,336 دينار خلال عام 2023 (337,016,435 دينار خلال عام 2022).

سندات وأستاد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر 2023	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة 2023	المجموع 2023	المجموع 2022
		دينار	دينار	دينار	دينار
+AA	S&P	-	83,081,434	83,081,434	90,544,524
AA	S&P	-	-	-	3,558,797
-AA	S&P	-	16,225,186	16,225,186	16,797,158
+A	S&P	-	35,478,241	35,478,241	14,070,357
A	S&P	-	42,555,329	42,555,329	25,712,346
-A	S&P	-	29,213,225	29,213,225	13,771,547
+BBB	S&P	-	18,238,621	18,238,621	10,847,647
BBB	S&P	-	24,740,754	24,740,754	18,440,448
-BBB	S&P	-	7,211,535	7,211,535	10,975,309
+BB	S&P	1,022,642	7,127,129	7,127,129	7,546,172
-BB	S&P	-	1,266,326	1,266,326	4,829,455
BB	S&P	-	7,784,886	7,784,886	16,134,722
+B	S&P	2,795,239	6,909,987	6,909,987	2,247,391
-B	S&P	-	1,060,482	1,060,482	698,673
NR	S&P	-	22,436,567	22,436,567	34,907,581
حكومية	S&P	-	1,330,485,124	1,330,485,124	1,055,539,310
المجموع		3,817,881	1,633,814,826	1,637,632,707	1,326,521,437

ان جميع السندات أعلاه مصنفة ضمن المرحلة الأولى.



1. توزيع التعرضات الائتمانية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة	مستوى احتمالية الخسارة	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر	متوسط الخسارة عند التعثر
تعرضات عامة	دينار	دينار	دينار	%		دينار	%
1	ديون عامة	481,947,745	1,091	(%0.83 - %29.68)	غير مصنف	444	%53.0
2	ديون عامة	222,651,493	120,479	(%0 - %36.35)	غير مصنف	169	%42.4
3	ديون عامة	516,381,481	1,769,414	(%0 - %31.67)	غير مصنف	371	%42.9
4	ديون عامة	733,477,752	3,592,801	(%0.83 - %80.21)	غير مصنف	549	%44.3
5	ديون عامة	832,586,467	11,258,057	(%0.83 - %19.59)	غير مصنف	633	%46.6
6	ديون عامة	396,139,755	16,793,176	(%0.83 - %80.21)	غير مصنف	260	%43.7
7	ديون عامة	316,008,024	29,553,685	(%0.83 - %80.21)	غير مصنف	243	%42.4
غير مصنف	ديون عامة	2,864,856,871	15,420,053	(%0 - %80.21)	غير مصنف	1,411	%52.5
غير مصنف	عام	355,842,309	83,076	(%0 - %0)	AA - إلى AAA	271	%45.6
غير مصنف	عام	541,407,102	149,624	(%0 - %0)	A - إلى +A	98	%75.0
غير مصنف	عام	42,571,643	62,731	(%0 - %0)	BBB - إلى BBB+	43	%75.0
غير مصنف	عام	1,052,397,698	410,523	(%0 - %2)	أقل من BBB+ أو مؤسسات مالية أجنبية غير مصنفة	1,066	%47.4
المجموع		8,356,268,340	79,214,710			5,559	
تعرضات غير عامة							
8	غير عام	126,705,464	70,133,602	%100	غير مصنف	105	%65.8
غير مصنف	غير عام	75,606,234	50,352,017	%100	غير مصنف	60	%72.2
المجموع		202,311,698	120,485,619			165	
المجموع الكلي		8,558,580,038	199,700,329			5,724	

2. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	601,321,203	-	-	-	-	-	-	-	-	601,321,203
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	371,943,707	-	-	-	-	-	-	-	-	371,943,707
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	14,082,419	-	-	-	-	-	-	-	-	14,082,419
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	35,777,871	409,203,959	583,898,927	1,095,395,528	90,505,179	266,998,174	830,994,979	599,833,607	332,303,200	4,244,911,424
سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:	171,142,676	31,239,496	6,011,454	-	-	-	-	1,424,959,943	4,279,138	1,637,632,707
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	1,022,642	-	-	-	-	-	-	2,795,239	-	3,817,881
ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة	170,120,034	31,239,496	6,011,454	-	-	-	-	1,422,164,704	4,279,138	1,633,814,826
الموجودات الأخرى	7,373,895	757,146	11,263,520	716,019	7,473,576	5,754	1,182,472	15,744,605	27,211,351	71,728,338
الإجمالي	1,201,641,771	441,200,601	601,173,901	1,096,111,547	97,978,755	267,003,928	832,177,451	2,040,538,155	363,793,689	6,941,619,798
الكفالات المالية	27,447,373	33,681,534	33,869,120	3,739,415	2,658,104	2,532,720	54,282,376	-	71,405,269	229,615,911
الاعتمادات المستندية	22,861,261	17,468,255	147,194,996	254,223	533,643	1,360,895	87,700,151	-	52,332,023	329,705,447
القبولات	4,489,530	34,147,175	24,260,259	-	23,348,210	-	3,150,974	-	45,422,942	134,819,090
الالتزامات الأخرى	4,943,624	175,895,042	162,901,891	4,844,704	10,243,622	6,285,914	148,877,483	175,000	191,105,756	705,273,036
المجموع الكلي 2023	1,261,383,559	702,392,607	969,400,167	1,104,949,889	134,762,334	277,183,457	1,126,188,435	2,040,713,155	724,059,679	8,341,033,282
المجموع الكلي 2022	1,039,573,461	645,607,385	884,004,422	1,014,380,851	101,282,735	242,666,020	915,454,042	1,772,566,756	1,010,968,236	7,626,503,908



ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9)

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,261,383,559	43,162	-	9,637,106	-	1,251,703,291	مالي
702,392,607	7,141,197	2,175,069	62,928,211	6,619,251	623,528,879	صناعة
969,400,167	12,268,209	6,502,419	56,674,865	15,074,881	878,879,793	تجارة
1,104,949,889	11,978,548	71,824,237	139,925,677	451,469,064	429,752,363	عقارات
134,762,334	470,888	1,303,714	68,156,138	2,797,832	62,033,762	زراعة
277,183,457	1,180,178	12,511,016	17,394,374	215,435,824	30,662,065	أسهم
1,126,188,435	5,588,776	16,052,351	46,127,747	129,837,626	928,581,935	أفراد
2,040,713,155	-	-	-	-	2,040,713,155	حكومة وقطاع عام
724,059,679	25,308,694	5,378,900	109,777,954	14,265,579	569,328,552	أخرى
8,341,033,282	63,979,652	115,747,706	510,622,072	835,500,057	6,815,183,795	المجموع 2023
7,626,503,908	38,308,349	52,415,672	533,198,395	807,352,698	6,195,228,794	المجموع 2022

3. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي:

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا	آسيا *	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
601,321,203	-	-	-	-	-	35,450,000	565,871,203	أرصدة لدى بنوك مركزية
371,943,707	1,780,031	50,804,768	-	41,941,591	115,437,665	143,593,470	18,386,182	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,082,419	-	-	-	-	-	8,082,419	6,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,244,911,424	-	-	-	-	-	(2,236,155)	4,247,147,579	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
1,637,632,707	-	101,630,213	-	19,435,821	80,509,856	82,608,723	1,353,448,094	سندات وأوراق وأذونات وكما يلي:
3,817,881	-	3,817,881	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
1,633,814,826	-	97,812,332	-	19,435,821	80,509,856	82,608,723	1,353,448,094	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
71,728,338	-	-	-	-	-	-	71,728,338	الموجودات الأخرى
6,941,619,798	1,780,031	152,434,981	-	61,377,412	195,947,521	267,498,457	6,262,581,396	الإجمالي
229,615,911	5,000	-	-	-	-	145,543	229,465,368	الكفالات المالية
329,705,447	-	705,101	-	-	-	19,865,337	309,135,009	الاعتمادات المستندية
134,819,090	-	-	-	-	-	4,489,530	130,329,560	القبولات
705,273,036	-	-	-	-	-	-	705,273,036	الالتزامات الأخرى
8,341,033,282	1,785,031	153,140,082	-	61,377,412	195,947,521	291,998,867	7,636,784,369	المجموع 2023
7,626,503,908	1,487,564	148,636,393	2,795,297	35,896,652	189,656,010	79,809,467	7,168,222,525	المجموع 2022

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
7,636,784,369	63,979,652	115,747,706	510,622,072	835,500,057	6,110,934,882	داخل المملكة
291,998,867	-	-	-	-	291,998,867	دول الشرق الأوسط الأخرى
195,947,521	-	-	-	-	195,947,521	أوروبا
61,377,412	-	-	-	-	61,377,412	آسيا
-	-	-	-	-	-	إفريقيا
153,140,082	-	-	-	-	153,140,082	أمريكا
1,785,031	-	-	-	-	1,785,031	دول أخرى
8,341,033,282	63,979,652	115,747,706	510,622,072	835,500,057	6,815,183,795	المجموع 2023
7,626,503,908	38,308,349	52,415,672	533,198,395	807,352,698	6,195,228,794	المجموع 2022

* باستثناء دول الشرق الأوسط.



4. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		31 كانون الأول 2023
		التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
0.00%	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
0.00%	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0.00%	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
6.07%	270,554,727	80,389,746	199,435,150	190,164,981	626,633,278	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
0.00%	-	-	-	-	-	سندات وأذونات وكما يلي:
0.00%	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
0.00%	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
0.00%	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
0.00%	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
6.07%	270,554,727	80,389,746	199,435,150	190,164,981	626,633,278	المجموع
1.23%	2,828,055	1,427,090	2,876,548	1,400,965	18,601,596	الكفالات المالية
0.00%	-	-	-	-	7,020,824	الاعتمادات المستندية
0.00%	-	-	-	-	-	القبولات
0.18%	1,267,683	387	-	1,267,296	28,305,643	الالتزامات الأخرى
5.09%	274,650,465	81,817,223	202,311,698	192,833,242	680,561,341	المجموع الكلي

ب. الخسائر الأتثمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

التعرضات التي تم تعديل تصنيفها								
إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الرابعة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الخامسة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة السادسة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة السابعة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثامنة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة التاسعة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	31 كانون الأول 2023
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
7,622,680	(1,630,296)	7,786,515	1,712,232	(245,771)	270,554,727	80,389,746	190,164,981	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
7,622,680	(1,630,296)	7,786,515	1,712,232	(245,771)	270,554,727	80,389,746	190,164,981	المجموع
(13,483)	-	664	713	(14,860)	2,828,055	1,427,090	1,400,965	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الاعتمادات المستندية
-	-	-	-	-	-	-	-	القبولات
(11,039)	-	-	-	(11,039)	1,267,683	387	1,267,296	الالتزامات الأخرى
7,598,158	(1,630,296)	7,787,179	1,712,945	(271,670)	274,650,465	81,817,223	192,833,242	المجموع الكلي



5. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد والعوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
631,678,117	601,321,203	أرصدة لدى بنوك مركزية
207,342,608	371,943,707	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,013,824	14,082,419	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة - بالصافي:
939,608,401	1,069,371,754	للأفراد
1,005,785,590	1,095,395,528	القروض العقارية
		للشركات:
1,213,424,210	1,216,644,274	الشركات الكبرى
233,085,061	263,666,261	الشركات الصغيرة والمتوسطة
599,215,519	599,833,607	للحكومة والقطاع العام
3,991,118,781	4,244,911,424	المجموع
		سندات واسناد وأذونات:
754,793	3,817,881	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
1,325,766,644	1,633,814,826	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
96,864,008	71,728,338	الموجودات الأخرى
6,267,538,775	6,941,619,798	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
221,380,125	229,615,911	كفالات
278,765,120	329,705,448	اعتمادات
208,085,503	134,819,090	قبولات
650,734,385	705,273,036	سقوف تسهيلات وتمويلات غير مستغلة
1,358,965,133	1,399,413,485	إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي
7,626,503,908	8,341,033,283	إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار

**6. الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2023:**

البند	المرحلة الأولى - إفرادي	المرحلة الأولى - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	68,178	-	-	-	-	68,178
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	7,159	-	-	-	-	7,159
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	13,719,773	6,103,035	50,427,760	3,462,267	120,377,048	194,089,883
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	632,492	-	-	-	-	632,492
كفالات مالية	316,432	-	56,296	-	108,571	481,299
سقوف غير مستغلة	3,979,251	-	243,538	-	-	4,222,789
اعتمادات مستندية	129,852	-	1,702	-	-	131,554
قبولات	66,975	-	-	-	-	66,975

الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2022:

البند	المرحلة الأولى - إفرادي	المرحلة الأولى - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	280,650	-	-	-	-	280,650
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,751	-	-	-	-	6,751
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	16,130,900	2,529,660	52,226,005	507,776	100,550,441	171,944,782
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	670,099	-	-	-	-	670,099
كفالات مالية	360,763	-	169,336	-	211,169	741,268
سقوف غير مستغلة	3,518,047	-	435,951	-	-	3,953,998
اعتمادات مستندية	171,573	-	13,691	-	-	185,264
قبولات	93,028	-	48,329	-	-	141,357



البيد	القيمة العادلة للضمانات										إجمالي قيمة التعرض	
	الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات ويايات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	دينار		
31 كانون الأول 2023	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
تقد وأصدة لدى بنوك مركزية	-	601,321,203	-	-	-	-	-	-	-	601,321,203		
أصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	68,178	372,011,885	-	-	-	-	-	-	-	372,011,885		
إجماليات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	7,159	8,089,578	6,000,000	-	-	-	-	-	6,000,000	14,089,578		
التسهيلات والتأمينات الائتمانية:												
للأفراد												
الفروض العقارية	50,355,818	320,861,282	806,333,305	161,000	259,960,016	505,971,768	-	881,403	39,359,118	1,127,194,587		
الشركات الكبرى	17,889,300	730,455,226	385,639,560	2,150,000	279,416	379,704,548	-	335,688	3,169,908	1,116,094,786		
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	105,993,907	883,910,672	443,437,931	104,134,319	445,996,388	262,062,497	253,517	6,001,406	24,999,803	1,327,348,603		
للحكومة والقطاع العام	19,850,858	71,355,425	215,020,726	96,498,948	4,168,150	99,572,101	-	99,500	14,682,027	286,376,151		
سندات وأستاد وأدوات وكما يلي:	-	599,833,607	-	-	-	-	-	-	-	599,833,607		
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	-	3,817,881	-	-	-	-	-	-	-	3,817,881		
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
ضمن موجودات الأخرى	632,492	1,634,447,318	-	-	-	-	-	-	-	1,634,447,318		
المجموع	194,797,712	5,297,832,415	1,856,431,522	202,944,267	310,403,970	1,247,310,914	253,517	7,317,997	88,200,856	7,154,263,937		
الكتفالات المالية	481,299	187,765,852	42,331,358	583,592	62,153	13,486,341	-	5,286	28,193,986	230,097,210		
الالتزامات المستندية	131,554	257,091,180	72,745,821	1,860,273	-	13,009,117	713,461	-	57,162,970	329,837,001		
القبولات	66,975	126,547,500	8,338,565	-	-	-	-	-	8,338,565	134,886,065		
الالتزامات الأخرى	4,222,789	709,495,825	-	-	-	-	-	-	-	709,495,825		
المجموع الكلي	199,700,329	6,578,732,772	1,979,847,266	205,388,132	310,466,123	1,273,806,372	966,978	7,323,283	181,896,377	8,558,580,038		
يحتفظ البنك بضمانات أو تعزيرات ائتمانية أخرى للتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات المالية. تحتفظ المجموعة بأدوات مالية صليغ 1,851,483,447 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 1,697,700,946 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) مخصص ضمانة لها بسبب الضمانات في نهاية فترة التقرير.												
- القيمة التقديرية للضمانات والتي لم يتم الاعتراف المحفوظ بها في نهاية فترة التقرير هي 2,064,932,557 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 1,927,606,541 دينار كما في 31 كانون الأول 2022). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلّا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان. ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى البنك خلال السنة الحالية فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات وأنواع الموجودات المرتبطة بها												
الضمانات المرتبطة												
الموجودات المالية												
فروض عقارية	ضمانات عقارية وتأمينات نقدية وكفالات شخصية											
الفروض الشخصية	تتكون مضطلة الفروض الشخصية ووظائف الائتمانية وترتبط بضمانات مثل تحويل راتب كفالات شخصية وتأمينات نقدية، سيارات تأمين، سيارات وأليات											
فروض الشركات	عقارات وأسهم حقوق الملكية وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وشركات بكنية وتحويل مستحقات من جهات حكومية وخاصة، بوالص تأمين، سيارات وأليات											
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	عقارات وأسهم حقوق الملكية وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وشركات بكنية وتحويل مستحقات من جهات حكومية وخاصة، بوالص تأمين، سيارات وأليات											
للحكومة والقطاع العام	-											
إداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	تأمينات نقدية											
الكتفالات المالية	عقارات وأأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات وشركات بكنية وتحويل مستحقات من جهات حكومية وخاصة، بوالص تأمين											
الالتزامات المستندية والقبولات	عقارات وأأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات وشركات بكنية وتحويل مستحقات من جهات حكومية وخاصة، بوالص تأمين											
الالتزامات الأخرى	عقارات وأأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات وشركات بكنية وتحويل مستحقات من جهات حكومية وخاصة، بوالص تأمين											

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية:

البلد	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الائتمانية المتوقعة
		ديبنار	ديبنار	أصول نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى
31 كانون الأول 2022	ديبنار	ديبنار	ديبنار	ديبنار	ديبنار	ديبنار	ديبنار	ديبنار	ديبنار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	631,678,117	-	-	-	-	-	-	-	631,678,117
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	207,623,258	-	-	-	-	-	-	-	280,650
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	14,020,575	-	-	-	-	-	-	-	6,751
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:									
للأفراد	978,779,798	33,057,162	725,589	-	26,195,830	210,622,656	-	270,601,237	708,178,561
القروض العقارية	1,020,109,367	6,046,867	267,101	-	848,053,416	20,144,863	1,498,424	876,010,671	144,098,696
الشركات الكبرى	1,329,014,820	23,080,848	6,414,255	240,300	234,276,252	13,222,463	110,794,636	388,028,754	940,986,066
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	252,290,795	12,090,030	275,986	-	81,109,834	3,301,593	94,389,167	191,166,610	61,124,185
للحكومة والقطاع العام	599,215,519	-	-	-	-	-	-	-	599,215,519
سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:									
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	754,793	-	-	-	-	-	-	-	754,793
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن موجودات مالية بالكافة المطفأة	1,326,436,743	-	-	-	-	-	-	-	1,326,436,743
الموجودات الأخرى	96,864,008	-	-	-	-	-	-	-	96,864,008
المجموع	6,456,787,793	80,274,907	7,682,931	240,300	1,189,635,332	247,291,575	206,682,227	1,731,807,272	4,724,980,521
الكتاات المالية	222,121,393	29,731,065	26,895	-	12,379,986	147,289	7,853,014	50,138,249	171,983,144
اللتعاات المستتية	278,950,384	50,710,768	-	-	16,807,143	-	560,568	68,805,178	210,145,206
القبولات	208,226,860	9,622,544	-	-	-	-	581,371	10,203,915	198,022,945
اللتزاات الأخرى	654,688,383	-	-	-	5,843,342	-	-	5,843,342	648,845,041
المجموع الكلي	7,820,774,813	170,339,284	7,709,826	966,999	1,224,665,803	247,438,864	215,677,180	1,866,797,956	5,953,976,857
									177,924,169





فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

البند	القيمة العادلة للضمانات										إجمالي قيمة التعرض	
	الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وإليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
31 كانون الأول 2023	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		التسهيلات والتمويلات الائتمانية:
												للموارد
36,865,060	33,870,592	16,894,001	46,944	9,978,205	6,865,787	-	-	-	3,065	50,764,593		القروض العقارية
11,531,398	16,788,569	11,141,635	169,230	-	10,972,405	-	-	-	-	27,930,204		الشركات الكبرى
56,499,716	52,807,643	39,763,368	1,495,000	4,093,687	34,163,709	-	-	-	10,972	92,571,011		الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
15,480,874	11,407,080	16,762,262	6,349,804	908,321	8,819,760	-	-	-	684,377	28,169,342		للحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		الربايع أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		الشمول الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		ضمن موجودات مالية بالكلفة المضافة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		الموجودات الأخرى
120,377,048	114,873,884	84,561,266	8,060,978	14,980,213	60,821,661	-	-	-	698,414	199,435,150		المجموع
108,571	2,352,523	524,025	-	-	-	-	-	-	524,025	2,876,548		الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		التعهدات المستندية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		القبولات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		الالتزامات الأخرى
120,485,619	117,226,407	85,085,291	8,060,978	14,980,213	60,821,661	-	-	-	1,222,439	202,311,698		المجموع الكلي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

البيان	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات								البيان
		إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	إجمالي التعرض	
الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	31 كانون الأول 2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيجات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التسهيلات والتمويلات الائتمانية:
28,191,923	27,674,931	9,615,958	236,170	7,558,874	1,818,305	-	-	2,609	37,290,889	القروض العقارية
7,384,493	13,032,041	9,808,940	110,000	-	9,698,940	-	-	-	22,840,981	الشركات الكبرى
51,425,392	42,534,672	25,846,006	9,006,056	2,867,237	13,818,033	-	-	154,680	68,380,678	الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
13,548,633	10,657,034	13,998,541	4,524,004	731,287	8,097,153	-	-	646,097	24,655,575	الحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكافة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
100,550,441	93,898,678	59,269,445	13,876,230	11,157,398	33,432,431	-	-	803,386	153,168,123	المجموع
211,169	709,433	1,539,139	352,184	-	791,121	-	-	395,834	2,248,572	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الاعتمادات المستندية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	القبولات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الالتزامات الأخرى
100,761,610	94,608,111	60,808,584	14,228,414	11,157,398	34,223,552	-	-	1,199,220	155,416,695	المجموع الكلي



**45/ب. مخاطر السوق:**

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح المجموعة أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم بالإضافة إلى أسعار الفائدة.

تعتمد المجموعة سياسه متحفظة في اداره هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

1. مخاطر أسعار الفائدة:

تعتمد المجموعة في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث ان معظم موجودات ومطلوبات البنك قابله لاعاده التسعير في المدى القصير مما يحد من اثر التغير في أسعار الفائدة على أرباح البنك أو على أسعار موجوداته واستثماراته.

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة اداره الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوه اعاده تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عمله على حده حيث يتضح من هذه التقارير ان اثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى

حساسية حقوق الملكية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) بالتآلف	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023	
		العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة
دينار	دينار		
9,188	9,188	%1	دينار أردني
2,052	2,052	%1	دولار أمريكي
70	70	%1	يورو
10	10	%1	جنيه استرليني
(93)	(93)	%1	ين ياباني
41	41	%1	عملات أخرى

حساسية حقوق الملكية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) بالتألف	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022	
		العملة	التغير زيادة بسرعة الفائدة
دينار	دينار		
8,946	8,946	%1	دينار أردني
1,739	1,739	%1	دولار أمريكي
226	226	%1	يورو
40	40	%1	جنيه استرليني
293	293	%1	ين ياباني
1	1	%1	عملات أخرى

في حال هنالك تغير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الإشارة.



وفيما يلي تحليل الحساسية للأثر على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة في حال تغير المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية لعام 2023

التسهيلات الائتمانية للشركات	التسهيلات الائتمانية للحكومة والقطاع العام	التسهيلات الائتمانية القروض العقارية	التسهيلات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	التسهيلات الائتمانية للأفراد	التسهيلات الائتمانية الأخرى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الشركات:						
عرض النقد 2M						
1,210,170	-	30,605	-	-	364,477	%1
(739,567)	-	(17,352)	-	-	(208,214)	%1-
القوائم المالية للبنك المركزي						
(309,160)	-	(6,747)	-	-	(82,407)	%5
693,039	-	17,907	-	-	211,908	%5-
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME)						
أعداد السياح						
-	-	978	15,318	-	4,258	%5
-	-	(991)	(15,540)	-	(4,321)	%5-
مؤشر أسعار المستهلك						
-	-	20,308	317,988	-	88,659	%5
-	-	(22,691)	(356,049)	-	(98,603)	%5-
معدل الإقراض المصرفي						
-	-	9,330	146,159	-	40,689	%5
-	-	(10,087)	(158,171)	-	(43,901)	%5-
التجزئة:						
عرض النقد M1						
-	-	12,983	168	198,401	24,200	%5
-	-	1,847	6	(13,218)	(10,496)	%5-
مؤشر أسعار المستهلك						
-	-	86,339	996	1,145,376	107,901	%5
-	-	30,445	273	297,278	1,780	%5-
مؤشر سعر المنتج						
-	-	95,542	1,090	1,255,648	116,048	%5
-	-	32,109	295	316,524	2,531	%5-

2. مخاطر العملات:

تقوم سياسة المجموعة على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح المجموعة للتغيرات في أسعار العملة. كما يتم وضع سقوف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا



العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023		دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	299,664	731,428
يورو	%1	(38,645)	-
جنيه استرليني	%1	(6,704)	-
ين ياباني	%1	9,023	-
عملات أخرى	%1	313,432	-

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022		دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	51,456	61,361
يورو	%1	(550,198)	-
جنيه استرليني	%1	(34,637)	-
ين ياباني	%1	(7,166)	-
عملات أخرى	%1	145,422	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 1% فإنه سيكون له نفس الأثر المالي اعلاه مع عكس الإشارة.

3. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

تتم إدارة المخاطر لمحفظة الأسهم من خلال اعتماد سياسة تقوم على التنويع ضمن المحفظة الاستثمارية حيث نقوم بتوزيع استثماراتنا على أساس قطاعي ضمن القطاعات الأكثر استقراراً وعلى عدة أسواق مالية لتخفيض المخاطر ضمن مستوى مقبول كما تتم الرقابة بشكل دقيق على هذه المخاطر من خلال

- تحديد سقف الاستثمار المختلفة
- تحديد سقف لوقف الخسارة لكل استثمار على حدة والرقابة عليه بشكل يومي
- التقييم الدوري لمحفظة الاستثمار من قبل جهة مستقلة (المكتب الوسيط).
- إجراء تحليل حساسية لقياس مدى تأثير استثماراتنا في حال حدوث تراجع في الأسواق التي نقوم بالاستثمار فيها بهدف الإبقاء على هذه المخاطر ضمن مستويات مقبولة للبنك.



يتم إدارة هذه المخاطر من قبل إدارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الخزينه ويتم رفع التقارير والتوصيات للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

السوق	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%5	263,835	625,210
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	927,964
Abu Dhabi Stock Exchange	%5	1,886	-
Australian Stock Exchange Ltd	%5	3,472	-
EN Paris	%5	16,684	-
EURO NEXT AMSTERDAM	%5	7,224	-
GERMAN STOCK EXCHANGE	%5	3,703	-
London Stock Exchange	%5	14,460	-
Milan Stock Exchange	%5	10,788	-
NEW YORK STOCK EXCHANGE	%5	165,903	40,145
Qatar Stock Exchange	%5	1,877	-
Saudi Arabian Stock Exchange	%5	1,975	-
The Stock Exchange of Hong Kong Ltd	%5	2,658	-
Toronto	%5	3,783	-

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022			
سوق عمان المالي	%5	240,679	501,594
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	1,056,828
اسواق أجنبية	%5	-	-
NEW YORK STOCK EXCHANGE	%5	-	-
Borsa Italiana	%5	-	-
Swiss Market index (SMI)	%5	-	-

45/ج. مخاطر السيولة:

يعمل البنك بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا إلى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث أي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى البنك نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة إلى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقرره من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة، بالإضافة إلى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر



أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 شهور إلى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	أقل من شهر	كما في 31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
								المطلوبات
313,395,221	61,641,722	-	33,410,167	11,000,000	5,500,000	7,822,719	194,020,613	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,684,742,748	-	197,540	510,328,163	1,444,014,636	1,061,044,727	983,934,935	1,685,222,747	ودائع عملاء
338,756,871	-	133,769,491	35,413,788	45,896,641	32,374,507	33,725,468	57,576,976	تأمينات نقدية
200,779,584	-	123,260,859	50,795,800	24,008,225	639,302	2,044,996	30,402	أموال مقترضة
80,172,527	-	80,172,527	-	-	-	-	-	قروض مساندة
525,787	525,787	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
30,872,484	30,872,484	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
37,779,860	-	26,664,841	7,973,839	1,436,622	943,392	421,176	339,990	التزامات عقود تأجير
20,282	20,282	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
150,936,220	150,936,220	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
6,837,981,584	243,996,495	364,065,258	637,921,757	1,526,356,124	1,100,501,928	1,027,949,294	1,937,190,728	المجموع
7,420,019,437	388,345,490	2,582,519,046	1,721,811,966	603,311,028	435,987,195	349,652,884	1,338,391,828	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)
								كما في 31 كانون الأول 2022
								المطلوبات
338,888,583	47,170,934	-	17,500,000	16,107,000	8,504,526	80,081,275	169,524,848	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,205,863,629	-	10,797,540	439,321,423	1,201,388,545	865,247,398	1,052,689,460	1,636,419,263	ودائع عملاء
263,912,590	-	121,355,657	33,115,132	26,692,567	19,589,213	15,118,553	48,041,468	تأمينات نقدية
135,436,564	-	69,245,648	54,170,659	11,422,208	283,224	254,995	59,830	أموال مقترضة
60,004,459	-	60,004,459	-	-	-	-	-	قروض مساندة
631,897	631,897	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
28,930,915	28,930,915	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
35,862,010	-	25,126,199	7,726,708	1,281,240	958,285	290,021	479,557	التزامات عقود تأجير
844,854	844,854	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
101,380,499	101,380,499	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
6,171,756,000	178,959,099	286,529,503	551,833,922	1,256,891,560	894,582,646	1,148,434,304	1,854,524,966	المجموع
6,690,890,953	328,641,315	2,554,269,802	1,268,536,548	569,149,175	426,944,534	379,155,952	1,164,193,627	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)

**فجوة إعادة تسعير الفائدة:**

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

المجموع	عناصر بدون فائدة	3 سنوات أو أكثر	فجوة إعادة تسعير الفائدة			من شهر الى 3 أشهر	اقل من شهر	كما في 31 كانون الأول 2023
			من سنة الى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات:								
736,205,982	563,705,982	-	-	-	-	-	172,500,000	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
371,943,707	57,332,061	-	-	-	-	26,724,799	287,886,847	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,082,419	(7,159)	-	6,000,000	-	8,089,578	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
26,229,319	22,411,438	1,074,302	1,760,079	-	-	948,082	35,418	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
4,244,911,424	(12,501,160)	883,060,450	632,586,600	231,518,532	2,328,308,462	122,422,093	59,516,447	تسهيلات ائتمانية مباشرة-بالصافي
66,658,121	66,658,121	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,633,814,826	(632,492)	536,866,040	775,645,541	203,349,342	72,553,485	27,425,381	18,607,529	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
349,622	349,622	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات تابعة
30,438,070	30,438,070	-	-	-	-	-	-	موجودات حق استخدام
76,211,079	76,211,079	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
28,532,909	28,532,909	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
37,416,374	37,416,374	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
153,225,585	129,493,953	-	74,203	1,722,379	17,496,354	180,926	4,257,770	موجودات أخرى
7,420,019,437	999,408,798	1,421,000,792	1,416,066,423	436,590,253	2,426,447,879	177,701,281	542,804,011	إجمالي الموجودات
المطلوبات:								
311,250,220	178,582,524	-	33,000,000	11,000,000	5,500,000	7,799,000	75,368,696	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,651,353,018	1,109,911,255	197,540	199,967,704	1,261,188,465	832,036,610	716,428,607	1,531,622,837	ودائع عملاء
329,660,434	127,281,224	-	-	31,531,500	14,730,000	16,656,445	139,461,265	تأمينات نقدية
190,406,392	48,237,650	86,833,130	32,302,710	20,908,577	256,665	1,867,660	-	أموال مقترضة
60,295,000	-	60,295,000	-	-	-	-	-	القروض المساندة
525,787	525,787	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
30,872,484	30,872,484	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
31,098,416	31,098,416	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
20,282	20,282	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
150,936,220	150,936,220	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
6,756,418,253	1,677,465,842	147,325,670	265,270,414	1,324,628,542	852,523,275	742,751,712	1,746,452,798	إجمالي المطلوبات
663,601,184	(678,057,044)	1,273,675,122	1,150,796,009	(888,038,289)	1,573,924,604	(565,050,431)	(1,203,648,787)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
كما في 31 كانون الأول 2022								
6,690,890,953	829,641,086	1,486,938,496	955,457,551	408,386,781	2,275,286,465	199,729,010	535,451,564	إجمالي الموجودات
6,130,854,303	1,532,798,294	108,570,380	149,977,048	1,031,931,202	665,785,917	869,862,265	1,771,929,197	إجمالي المطلوبات
560,036,650	(703,157,208)	1,378,368,116	805,480,503	(623,544,421)	1,609,500,548	(670,133,255)	(1,236,477,633)	فجوة إعادة تسعير الفائدة



التركز في مخاطر العملات الأجنبية

المجموع	أخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات						
201,200,292	33,228,846	-	1,407,350	13,105,131	153,458,965	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
341,225,664	55,060,724	6,735,460	3,816,937	29,442,867	246,169,676	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,089,578	-	-	1,805,250	2,739,328	3,545,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
20,952,617	313,028	-	146,823	5,553,935	14,938,831	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
473,907,891	1,903,549	30,356,284	128,366	1,787,804	439,731,888	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
34,991,454	-	-	-	-	34,991,454	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
504,766,738	860,736	-	9,020,192	53,942,548	440,943,262	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
1,004,774	-	-	-	-	1,004,774	قروض قابلة للتحويل
170,465	-	-	-	-	170,465	ممتلكات ومعدات - بالصافي
1,234,828	-	-	-	-	1,234,828	موجودات حق استخدام
147,616	-	-	-	-	147,616	موجودات غير ملموسة
15,630,997	3,152	5,831	119,357	691,250	14,811,407	موجودات أخرى
1,603,322,914	91,370,035	37,097,575	16,444,275	107,262,863	1,351,148,166	مجموع الموجودات
المطلوبات						
185,411,667	25,206,782	33,433,011	70,571	14,787,567	111,913,736	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,123,663,803	33,212,939	2,556,802	16,641,772	78,398,914	992,853,376	ودائع العملاء
138,076,552	1,244,932	40,567	166,749	16,475,300	120,149,004	تأمينات نقدية
106,350	-	-	-	-	106,350	أموال مقترضة
14,180,000	-	-	-	-	14,180,000	قروض مساندة
1,034,504	-	-	-	-	1,034,504	التزامات عقود تأجير
12,273,004	362,138	164,916	235,599	1,465,592	10,044,759	مطلوبات أخرى
1,474,745,880	60,026,791	36,195,296	17,114,691	111,127,373	1,250,281,729	مجموع المطلوبات
حقوق مساهمي البنك						
70,900,000	-	-	-	-	70,900,000	سندات دائمة
57,677,034	31,343,244	902,279	(670,416)	(3,864,510)	29,966,437	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
882,019,204	26,885,826	26,859,352	2,523,864	163,389,729	662,360,433	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2022						
1,343,374,789	46,103,408	44,393,536	20,133,090	105,866,247	1,126,878,508	مجموع الموجودات
1,382,887,053	31,561,181	45,110,117	23,596,797	160,886,081	1,121,732,877	مجموع المطلوبات
(39,512,264)	14,542,227	(716,581)	(3,463,707)	(55,019,834)	5,145,631	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
1,058,455,910	32,731,638	38,452,163	5,741,714	145,680,864	835,849,531	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة



ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	دينار	دينار	
377,766,475	-	23,057,579	354,708,896	الاعتمادات
134,886,065	-	-	134,886,065	القبولات
709,495,825	-	-	709,495,825	السقوف غير المستغلة
230,097,210	157,781	34,477,978	195,461,451	الكفالات
1,452,245,575	157,781	57,535,557	1,394,552,237	المجموع

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار	دينار	
326,892,952	-	14,465,911	312,427,041	الاعتمادات
208,226,860	-	-	208,226,860	القبولات
654,688,383	-	-	654,688,383	السقوف غير المستغلة
222,121,393	183,205	13,780,669	208,157,519	الكفالات
1,411,929,588	183,205	28,246,580	1,383,499,803	المجموع

45/د. مخاطر التشغيل:

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامتنال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الإجراءات الرقابية ذاتياً CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتياً بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية إلى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة أو وضع إجراءات رقابية جديدة تهدف إلى درء المخاطر أو تخفيف حدتها. كما تقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها

بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأنه عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية- وأي آثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة

45/هـ. مخاطر أمن المعلومات:

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على استخدام الوسائل والأدوات والإجراءات وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير مصرحين، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها

ولأجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك لحماية أمن المعلومات والأمن السيبراني من الاختراقات الأمنية بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية معلومات البنك وعملاءه، مع وجود خطة لاستمرارية العمل أثناء الكوارث والالتزامات لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة لجميع عملاءه في كافة الأوقات.



46. التحليل القطاعي

أ. معلومات عن أنشطة أعمال البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- حسابات الشركات الكبرى: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحفوظ بها لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية.
- إدارة الاستثمارات والعملات الأجنبية: يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والأجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالإضافة إلى خدمات المتاجرة بالعملات الأجنبية.
- أخرى: يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الحليفة والممتلكات والمعدات والإدارة العامة والإدارات المساندة.
- الخزينة.
- يقوم البنك بإدارة التركزات في قطاعات الأعمال بناء على تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص والتي نصت على أن لا يتجاوز التركيز العميل عن 25% من رأس المال التنظيمي للبنك.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

البيان	الأفراد	الشركات الكبرى	شركات صغيرة ومتوسطة	الخزينة	أخرى	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	188,219,842	145,694,968	27,719,732	121,482,667	842,483	483,959,692
(مخصص) تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعملاء	(20,193,406)	(18,417,877)	(5,611,788)	2,302,376	-	(41,920,695)
نتائج أعمال القطاع *	43,928,929	61,532,747	9,741,657	105,638,575	737,539	221,579,447
مصاريف غير موزعة على القطاعات						(131,185,846)
الربح من التشغيل						90,393,601
حصة البنك من أرباح شركة حليفة						3,668
الربح للسنة قبل الضرائب						90,397,269
ضريبة الدخل						(32,659,994)
الربح للسنة						57,737,275
مصاريف رأسمالية						24,523,711
استهلاكات واطفاءات						15,059,445
						31 كانون الأول 2023
						دينار
معلومات أخرى						
موجودات القطاع	1,773,810,436	1,987,934,937	332,071,235	2,999,808,996	-	7,093,625,604
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	326,393,833	326,393,833
مجموع الموجودات	1,773,810,436	1,987,934,937	332,071,235	2,999,808,996	326,393,833	7,420,019,437
مطلوبات القطاع	3,722,139,453	1,493,897,342	688,301,806	628,528,816	-	6,532,867,417
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	223,550,836	223,550,836
مجموع المطلوبات	3,722,139,453	1,493,897,342	688,301,806	628,528,816	223,550,836	6,756,418,253



البيان	الأفراد	الشركات الكبرى	شركات صغيرة ومتوسطة	الذينة	أخرى	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	156,775,952	103,212,893	20,053,063	82,239,122	1,932,014	364,213,044
(مخصص) تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعملاء	(3,445,525)	(24,486,380)	(6,824,628)	519,202	-	(34,237,331)
نتائج أعمال القطاع *	76,305,026	34,018,103	6,275,055	74,490,738	1,689,891	192,778,813
مصاريف غير موزعة على القطاعات						(121,052,877)
الربح من التشغيل						71,725,936
حصة البنك من أرباح شركة حليفة						8,496
الربح للسنة قبل الضرائب						71,734,432
ضريبة الدخل						(27,934,009)
الربح للسنة						43,800,423
مصاريف رأسمالية						17,401,039
استهلاكات واطفاءات						15,563,353
31 كانون الأول 2022						دينار
معلومات أخرى						
موجودات القطاع	1,668,927,865	1,902,263,737	269,367,762	2,539,186,365	-	6,379,745,729
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	311,145,224	311,145,224
مجموع الموجودات	1,668,927,865	1,902,263,737	269,367,762	2,539,186,365	311,145,224	6,690,890,953
مطلوبات القطاع	3,841,537,677	1,017,392,260	565,515,000	540,354,647	-	5,964,799,584
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	166,054,719	166,054,719
مجموع المطلوبات	3,841,537,677	1,017,392,260	565,515,000	540,354,647	166,054,719	6,130,854,303

* يشمل بند نتائج القطاعات النتائج المتحصلة لكل قطاع أعمال والتي تمثل إجمالي الدخل بعد طرح مصروف خسائر ائتمانية متوقعة.

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2022	2023	2022	2023	2022	2023	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
364,213,044	483,959,692	8,707,074	22,536,092	355,505,970	461,423,600	إجمالي الإيرادات
17,401,039	24,523,711	3,212,343	9,038,721	14,188,696	15,484,990	المصرفات الرأسمالية

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
6,690,890,953	7,420,019,437	453,166,077	679,038,402	6,237,724,876	6,740,981,035	مجموع الموجودات



47. إدارة رأس المال

أ. تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 بناء على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والشريحة الثانية Tier 2.

ب. متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للأسهم العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي ما يعادل (12%) من الموجودات والبندود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وكذلك مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، بالإضافة إلى (2%) احتياطي إضافي حسب تعليمات الفرع الخارجي واحتياطي إضافي (0.5%) للبنوك المصنفة ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال حيث يلتزم البنك في كافة الاوقات المحافظة على نسبة كفاية تتجاوز الحد الأدنى بهامش مناسب وبما يتلاءم أيضا مع متطلبات لجنة بازل III.

ج. كيفية تحقيق اهداف إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في التوظيف الامثل لمصادر الأموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس إدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والانظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة الكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الامثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة المخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال

د. كفاية رأس المال

تتضمن حسابات رأس المال بالإضافة إلى رأس المال المكتتب به كلا من الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، علاوة الإصدار، الأرباح المدورة، احتياطي القيمة العادلة، احتياطي المخاطر المصرفية العامة، وأسهم الخزينة يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكما يلي

1. تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا تقل عن 12% بالإضافة إلى (2%) احتياطي إضافي حسب تعليمات الفرع الخارجي واحتياطي إضافي (0.5%) للبنوك المصنفة ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية
2. التزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بأن لا يقل عن 100 مليون دينار أردني.
3. استثمارات البنك في الأسهم والحصص والتي يجب أن لا تزيد عن 50% من رأسماله المكتتب به.
4. نسب حدود الائتمان "تركزات الائتمان" إلى رأس المال التنظيمي.
5. قانون البنوك والشركات المتعلق باقتطاع الاحتياطي القانوني ونسبة 10% من أرباح البنك قبل الضرائب.



31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
		حقوق حملة الأسهم العادية
160,000,000	200,000,000	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
62,930,524	45,411,367	الأرباح المدورة بعد طرح قيمة التوزيعات المتوقعة
6,482,816	2,693,754	التغير المتراكم في القيمة العادلة بالكامل
80,213,173	68,213,173	علاوة الإصدار
76,227,974	85,321,596	الاحتياطي القانوني
51,192,173	57,172,423	الاحتياطي الاختياري
52,695,298	57,478,118	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
489,741,958	516,290,431	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
		التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)
(26,893,693)	(28,532,909)	الشهرة والموجودات غير الملموسة
(32,820,280)	(37,416,374)	موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات ضمن الحد الأول (10%)
430,027,985	450,341,148	صافي حقوق حملة الأسهم العادية
		رأس المال الإضافي
9,508,557	10,143,197	حقوق الأقلية المسموح بالاعتراف بها
-	70,900,000	سندات دائمة
439,536,542	531,384,345	صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)
		الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2
16,918,596	15,280,504	مخصصات أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى
12,440,771	13,524,263	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
41,855,000	51,775,000	الأدوات المالية الصادرة عن البنك التي تحمل صفات رأس المال المساند
71,214,367	80,579,767	إجمالي رأس المال المساند
510,750,909	611,964,112	رأس المال التنظيمي
3,703,440,657	4,083,424,049	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
%13.79	%14.99	نسبة كفاية رأس المال
%11.87	%13.01	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
%1.92	%1.97	نسبة كفاية رأس المال المساند

2022	2023	
دينار	دينار	
		نسبة الرافعة المالية
439,536,543	531,384,345	الشريحة الأولى من رأس المال
7,540,758,028	8,129,292,079	مجموع الموجودات داخل وخارج قائمة المركز المالي بعد استبعاد البنود المقطوعة من الشريحة الأولى
%5.83	%6.54	نسبة الرافعة المالية

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2023 و 31 كانون الأول 2022 بناء على مقررات لجنة بازل III.

31 كانون الأول		نسبة تغطية السيولة (LCR):
2022	2023	
1,558,144,018	2,020,674,210	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
		إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد الاقتطاع وطرح تعديلات الحد الأقصى
1,537,265,604	1,986,819,408	لكل من أصول المستوى الثاني (أ) و(ب)
800,257,317	858,979,314	صافي التدفقات النقدية الخارجة
%192.10	%231.30	نسبة تغطية السيولة (LCR)
%189.23	%207.38	تبلغ نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر

**48. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات**

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لإستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2023			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
736,205,982	-	736,205,982	نقد و ارصدة لدى بنوك مركزية
371,943,707	-	371,943,707	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,082,419	6,000,000	8,082,419	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,244,911,424	2,993,506,831	1,251,404,593	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
26,229,319	-	26,229,319	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
66,658,121	66,658,121	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,633,814,826	1,311,879,089	321,935,737	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
30,438,070	27,691,017	2,747,053	موجودات حق استخدام
349,622	-	349,622	استثمارات في شركات طيفة
76,211,079	76,211,079	-	ممتلكات ومعدات
28,532,909	28,532,909	-	موجودات غير ملموسة
37,416,374	-	37,416,374	موجودات ضريبية مؤجلة
153,225,585	74,203	153,151,382	موجودات أخرى
7,420,019,437	4,510,553,249	2,909,466,188	إجمالي الموجودات
المطلوبات:			
311,250,220	6,000,000	305,250,220	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,651,353,018	77,045,456	5,574,307,562	ودائع العملاء
329,660,434	166,766,630	162,893,804	تأمينات نقدية
190,406,392	184,406,979	5,999,413	أموال مقترضة
60,295,000	60,295,000	-	قروض مساندة
525,787	-	525,787	مخصصات متنوعة
30,872,484	-	30,872,484	مخصص ضريبة الدخل
31,098,416	28,744,587	2,353,829	التزامات عقود تأجير
20,282	-	20,282	مطلوبات ضريبية مؤجلة
150,936,220	2,543,552	148,392,668	مطلوبات أخرى
6,756,418,253	525,802,204	6,230,616,049	إجمالي المطلوبات
663,601,184	3,984,751,045	(3,321,149,861)	الصافي



31 كانون الأول 2022			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
761,806,411	-	761,806,411	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
207,342,608	-	207,342,608	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,013,824	-	14,013,824	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,991,118,781	2,857,970,585	1,133,148,196	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
18,423,896	-	18,423,896	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
61,301,069	61,301,069	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,325,766,644	980,473,277	345,293,367	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
29,461,656	26,872,488	2,589,168	موجودات حق استخدام
345,954	-	345,954	استثمارات في شركات حليفة
68,516,377	68,516,377	-	ممتلكات ومعدات
26,893,693	26,893,693	-	موجودات غير ملموسة
32,820,280	-	32,820,280	موجودات ضريبية مؤجلة
153,079,760	36,974	153,042,786	موجودات أخرى
6,690,890,953	4,022,064,463	2,668,826,490	إجمالي الموجودات
المطلوبات:			
337,850,140	-	337,850,140	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,186,344,444	78,270,924	5,108,073,520	ودائع العملاء
257,368,027	154,665,844	102,702,183	تأمينات نقدية
141,707,946	138,529,599	3,178,347	أموال مقترضة
46,115,000	46,115,000	-	قروض مساندة
631,897	-	631,897	مخصصات متنوعة
28,930,915	-	28,930,915	مخصص ضريبة الدخل
29,680,581	27,408,000	2,272,581	التزامات عقود تأجير
844,854	-	844,854	مطلوبات ضريبية مؤجلة
101,380,499	2,543,552	98,836,947	مطلوبات أخرى
6,130,854,303	447,532,919	5,683,321,384	إجمالي المطلوبات
560,036,650	3,574,531,544	(3,014,494,894)	الصافي

49. ارتباطات والتزامات محتملة

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية:

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
326,892,952	377,766,475	اعتمادات
208,226,860	134,886,065	قبولات
		كفالات:
69,272,424	66,849,149	- دفع
93,575,650	94,941,945	- حسن تنفيذ
59,273,319	68,306,116	- أخرى
193,778,988	62,503,548	عقود بيع عملات آجلة
654,688,383	709,495,825	سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مستغلة
1,605,708,576	1,514,749,123	المجموع

**ب. التزامات تعاقدية:**

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
1,848,382	6,379,137	عقود شراء ممتلكات ومعدات
1,257,753	5,129,836	عقود شراء موجودات غير ملموسة

50. القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على المجموعة 2,354,730 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 بالإضافة إلى قضايا جمركية أخرى (3,728,619 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) وبلغت المخصصات المعدة أزاؤها 302,182 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (452,175 كما في 31 كانون الأول 2022) وفي تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني ان المخصصات المقطوعة لقاء هذه القضايا تعتبر كافية.

51. مستويات القيمة العادلة**أ. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:**

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة):

الموجودات المالية	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	31 كانون الأول					
	2022	2023				
	دينار	دينار				
						موجودات مالية بالقيمة العادلة
						موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
سندات حكومية مدرجة في الاسواق المالية	2,795,239	649,405	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية	1,022,642	105,388	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية	9,965,008	4,813,576	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
صناديق استثمارية	12,446,430	12,855,527	المستوى الثاني	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	26,229,319	18,423,896				
						موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	31,866,382	31,168,445	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
صناديق استثمارية	19,632,260	14,531,464	المستوى الثاني	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	15,159,479	15,601,160	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	66,658,121	61,301,069				
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	92,887,440	79,724,965				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022.



فيما يلي الحركة على الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة ضمن المستوى (3):

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
12,115,197	15,601,160	رصيد بداية السنة
1,822,283	2,111,468	إضافات
(278,850)	-	إطفاء
1,942,530	(2,553,149)	التغير في القيمة العادلة
15,601,160	15,159,479	رصيد نهاية السنة

ب. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه أننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة

مستوى القيمة العادلة	31 كانون الأول 2022		31 كانون الأول 2023		
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
					موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الثاني	303,373,603	303,200,000	172,646,479	172,500,000	ودائع لأجل وخاضعة لشعار وشهادات ايداع لدى البنك المركزي
المستوى الثاني	221,576,199	221,356,432	386,391,285	386,026,126	أرصدة حسابات جارية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	3,997,546,728	3,991,118,781	4,250,588,835	4,244,911,424	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة
المستوى الثاني	1,339,871,884	1,325,766,644	1,654,472,456	1,633,814,826	موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة
	5,862,368,414	5,841,441,857	6,464,099,055	6,437,252,376	مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة
					مطلوبات مالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الثاني	338,859,787	337,850,140	312,020,823	311,250,220	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	5,224,671,507	5,186,344,444	5,708,140,738	5,651,353,018	ودائع عملاء
المستوى الثاني	257,570,975	257,368,027	330,258,548	329,660,434	تأمينات نقدية
المستوى الثاني	142,050,271	141,707,946	190,875,472	190,406,392	أموال مقترضة
المستوى الثاني	46,665,807	46,115,000	61,429,028	60,295,000	قروض مساندة
	6,009,818,347	5,969,385,557	6,602,724,609	6,542,965,064	مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة

للبنود المبينة أعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً "لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها

52. أحداث لاحقة

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية اتخذ مجلس إدارة البنك قراراً بالموافقة المبدئية على الدخول في مباحثات مع البنك الأردني الكويتي لتقييم فكرة الاندماج بين البنكين واتخاذ الإجراءات بشأن الدراسات الفنية والمالية والقانونية في الوقت المناسب. ولا يزال الموضوع في مرحلة التباحث المبدئي



شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية



فروع العاصمة عمان:

الإدارة العامة

الشميساني – شارع عبد الرحيم الواكد

فرع الشميساني

شارع عبد الرحيم الواكد

فرع جبل عمان

شارع أبو فراس الحمداني

فرع دابوق

شارع جمعة الشبلي مبنى رقم (6)

فرع الجاردنز

شارع وصفي التل- مجمع البركة التجاري

فرع الصويفية

شارع علي نصوح الطاهر- مجمع عادل حجرات

فرع شارع مكة

شارع مكة- مجمع نسيم الدادا

فرع الجبيهة

شارع ياجوز- إشارة المنهل

فرع سيتي مول

سيتي مول- شارع الملك عبدالله الثاني

فرع ضاحية الياسمين

شارع البادية- مجمع اسماء

فرع مرج الحمام

شارع المنتخب الوطني - مجمع النهار التجاري-دوار الدلة

فرع وسط البلد

شارع الامام الرضا

فرع الوحدات

شارع عباد بن بشر- مجمع أبو عبدو التجاري

فرع ماركا الشمالية

شارع الملك عبدالله الأول- دوار الطيارة

فرع تاج مول

عبدون - تاج مول-شارع سعد عبدو شموط

فرع عبدون

شارع سلمان القضاة- مقابل Crumz

فرع عبدون الشمالي

شارع علي سيدو الكردي- مجمع الفايز التجاري

فرع ام اذينة

شارع شط العرب

فرع جو بارك

الصويفية –شارع الاميرة تغريد

فرع جبل الحسين

شارع جمال الدين الافغاني- مقابل سي تاون

فرع الرينبو

جبل عمان- شارع الرينبو

فرع البيادر

شارع جمال قيتوقة- مجمع الاماني

فرع الراية

شارع صقليه

فرع خلدا

شارع وصفي التل - مجمع ابناء المرحوم نقولا جريسات

فرع سحب

مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية-سحاب-منطقة البنوك

فرع طبربور

شارع ثمانية بن اليماني -بالقرب من كارفور

فرع الهاشمي الشمالي

شارع البطحاء- بالقرب من مخابز تفاحة

فرع ضاحية الرشيد

شارع عاكف الفايز- حي الصديق - بالقرب من سكن أميمة



فرع صويلح

شارع الاميرة راية بنت الحسين / مجمع المجدلاني

فرع البوليفارد

مشروع العبدلي الجديد- البوليفارد

فرع المقابلين

شارع الإذاعة والتلفزيون مقابل اسواق الجملة

فرع أبو علندا

شارع الحزام الدائري / اسواق النهار مول

فرع مجمع الملك حسين للأعمال

شارع المدينة الطبية - مجمع الملك حسين للأعمال

فرع المدينة الرياضية

شارع الشهيد - قرب محطة توتال للمحروقات

فرع شفا بدران

عمان - بجانب فندق اللجام - قرب جامعة العلوم التطبيقية

فرع مول قرية الصويفية

الصويفية - مول قرية الصويفية

فرع دابوق الجديد - مجمع هلداء

دابوق - تقاطع شارع الاكرام وشارع صالح النعيمات

فرع اللوييدة

اللوييدة - دوار باريس

فرع مكة مول

شارع مكة - مكة مول

فرع ضاحية النخيل

مرج الحمام - ضاحية النخيل - شارع المنتخب الوطني

فرع سوق الخضار المركزي

رأس الربطه - منطقة سوق الخضار المركزي

مكتب متنقل تابع لفرع الشميساني

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

فروع المحافظات الأخرى:

فرع مادبا

طريق عمان الغربي - شارع اليرموك

فرع الزرقاء

شارع السعادة

فرع الزرقاء الجديدة

شارع مكة المكرمة- مجمع الكردي بلازا

فرع المنطقة الحرة الزرقاء

المدخل الرئيسي للمنطقة الحرة الزرقاء

فرع الرمثا

شارع خط الشام

فرع اربد

شارع الحصن

فرع الحصن

شارع الملك طلال

فرع جرش

بوابة عمان - بالقرب من الإشارة الضوئية الثانية

فرع العقبة

شارع السعادة

فرع مول النافورة

العقبة - منطقة العقبة الاقتصادية - مول النافورة

فرع مجمع عمان / اربد

شارع مجمع عمان الجديد- مبنى الصيداي

فرع المفرق

شارع جرش- مقابل شركة خيرات الشمال



فرع السلط

السلط - مدخل مدينة السلط - مجمع دبابنة

فرع الكرك

الكرك - مدخل محافظة الكرك - منطقة الثنية- مجمع مدانات

فرع اربد - شارع جامعة اليرموك

اربد - شارع جامعة اليرموك مقابل بوابة كلية الاقتصاد-مجمع نمير بدر

فرع سوق باب المدينة مول الزرقاء

الزرقاء - شارع الجيش

فرع الجبل الشمالي - الرصيفة

الرصيفة - شارع ياجوز

فرع عجلون

عجلون - شارع الملك حسين

فرع الفحيص

الفحيص - الجهة اليمنى من دوار شاكر

وحدة الصرافة:

وحدة الصرافة المركزية

1. عمان - الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

2. بوليفارد العبدلي

البوندد:

مستودعات البوندد

مدينة عمان الصناعية - سحاب

الشركات التابعة:

شركة الاتحاد للوساطة المالية

الشميساني- مجمع بنك الاسكان

شركة الاتحاد للتأجير التمويلي

شارع مكة- مجمع الغيث

شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية

شارع المدينة الطبية -مجمع الملك حسين للأعمال

